كلية : الآداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الأولى باللغة العربية: المصالح البريطانية في العراق وتطورها

اسم المحاضرة الأولى باللغة الإنكليزية : British interests in Iraq and their development

محتوى المحاضرة الأولى

أولا : المصالح البريطانية في العراق وتطورها:

كان اهتمام الدول الكبرى الأوربية بالعراق نتيجة لاكتمال البناء الاقتصادي الذي أتاحته الثورة الصناعية ونمو النظام الرأسمالي، فللعراق موقع مهم جدا كان مبعثا لصراع الدول المحيطة به والبعيدة عنه للسيطرة عليه والاستفادة من موقعه أولا وموارد الاقتصادية ثانيا ، ومن ابرز تلك الدول هي بريطانيا وفرنسا مع ظهور محاولات روسية وأمريكية للتغلغل في هذ البلاد والحد من النفوذ البريطاني.

كانت مصالح بريطانيا في العراق تنحصر بالدرجة الأولى في أهمية تامين المواصلات البريطانية إلى الهند من جهة ومواجهة التهديدات الفرنسية والروسية في منطقة الخليج العربي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك تم تعيين مقيم بريطاني دائم في بغداد منذ عام 1798.

وفي أوائل القرن التاسع عشر برزت جملة عوامل ساعدت على زيادة اهتمام بريطانيا بتوسيع نفوذها في العراق، منها الحرب الروسية– الإيرانية (1826 – 1828) والحرب الروسية– العثمانية) (1828 – 1829) واحتلال روسيا لمناطق إيرانية وأخرى عثمانية مما هدد مصالح بريطانيا في منطقة الخليج العربي.

توسع نفوذ بريطانيا في العراق بعد انتهاء حكم المماليك (1750 – 1831)، فقد وضع البريطانيون أسس مطامعهم في المياه العراقية ، وأصبحت الامتيازات البريطانية الصادرة من الحكومة البريطانية نافذة في العراق بقطع النظر عن مشيئة الوالي العثماني في بغداد، فعلى سبيل المثال اصدر الوالي العثماني (علي رضا باشا) في الثاني من تشرين الأول (1831) وثيقة رسمية اكد فيها احترام حقوق ممثلي بريطانيا في البصرة. كما استغلت بريطانيا حمايتها للتجار الهنود المقيمين في بغداد والبصرة لاستخدام نهر الفرات طريقا مختصرا للبريد وحماية لأمن الهند التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، إلى جانب إدارتها لدوائر البريد الهندية وحق توزيع البريد في بغداد والبصرة، واهتمامها بالملاحة الهندية، وتشجيع حركة التجارة وحمايتها، لكي تحول العراق إلى سوق لتصريف البضائع البريطانية، والحصول على منتجات العراق، كالحبوب الغذائية والتمور والجلود والخيول وعرق السوس التي كانت تشتريها بأسعار بخسة جدا.

عملت حكومة بريطانيا لتوسيع نفوذها في العراق باتباع أساليب اقتصادية وسياسية، تمثلت الأولى في الاهتمام بحركة النقل والتجارة فكانت بعثة جسني في أواخر عام (1830) لدراسة استخدام البواخر في نهر الفرات، واستطاعت حكومة بريطانيا أن تحصل من الحكومة العثمانية في كانون الأول (1834) على فرمان عثماني بشان الامتيازات الملاحية في الميا العراقية والذي أعطى الحق لبريطانيا في استخدام باخرتين في نهر الفرات عزز صدور قرار عثماني في عام (1846) اكد فيه على حرية قيام البواخر البريطانية بأعمال النقل والتجارة في نهري دجلة والفرات.

أفرزت هذ المحاولات البريطانية عن تأسيس (شركة لنج) والتي سميت بعد زيادة رأسمالها باسم (شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية المحدودة). اصبح لها حينذاك دورا في حركة التجارة الداخلية والخارجية ساعد على انتقال مراكز التجارة البريطانية إلى المناطق الشمالية من الخليج العربي، وجعل مدينة بغداد مركزا لتجارة الصادرات والواردات، مما جعل هذ الشركة تحتكر العمل التجاري بين البصرة وبغداد.

زادت بريطانيا من نشاطها التجاري في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فاحتلت المرتبة الأولى في ميزان التجارة الخارجية في العراق في ظل حماية الحكومة البريطانية عن طريق قناصلها في العراق.

وقد وصل تغلغل النفوذ البريطاني في العراق مرحلة خطيرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وارتبط ذلك قبل كل شيء بزيادة الصادرات العراقية لا سيما بعد افتتاح قناة السويس للملاحة البحرية عام (1869)، فقد ارتفعت الصادرات العراقية السنوية خلال المدة (1864 – 1871) .

كما كان لبريطانيا الحجم الأكبر في العمليات التجارية مع العراق فهي تسيطر عمليا على تجارة العراق الخارجية، فعلى سبيل المثال فقد وصل عدد بواخر الشحن البريطانية التي وصلت ميناء البصرة عام 1913 (300) باخرة من مجموع البواخر التي وصلت الميناء في السنة ذاتها والتي كانت (445) باخرة بلغت حمولتها الألاف الأطنان من البضائع التجارية.

وكانت خطوط التلغراف ومكاتب البريد وسيلة أخرى لتعزيز النفوذ البريطاني في العراق. وقد تمكنت بريطانيا من مد الخطوط التلغرافية التي تديرها وتسيطر عليها شركة تلغراف الهندو–أوربية بين الهند والخليج العربي فكان لذلك اكبر الأثر في توسيع مصالح بريطانيا في العراق والخليج العربي.

ووقعت في عام (1904) اتفاقية لنقل البريد البريطاني بين البصرة وبغداد عن طريق شركة لنج البريطانية.

ونتيجة لهذ الأنشطة تحول العراق إلى منطقة نفوذ بريطانية لا سيما بعد عام (1878) عندما تم التوقيع على الاتفاق العثماني–البريطاني والذي تعهدت بريطانيا بموجبه الحفاظ على الدولة العثمانية من الخطر الروسي، فاستمر النفوذ البريطاني في تزايد مستمر في معظم أرجاء الدولة العثمانية لا سيما في العراق.

وكان لبريطانيا ، فضلا عن مصالحها التجارية مصالح سياسية وسوقية في العراق، وتمثلت الأساليب السياسية في الدور الذي أدا القناصل البريطانيون لتعزيز نفوذ بلادهم في العراق فقد قام بعض القناصل علاقات مع بعض شيوخ القبائل والوجهاء حتى اصبح القنصل البريطاني في البصرة مثلا يلقب بـ (الشيخ الأبيض) نظرا لنفوذه الراجح بين شيوخ القبائل جنوب العراق.

كما مارست القنصليات البريطانية في العراق دورا كبيرا في توسيع النفوذ البريطاني إذ كان لبريطانيا علاوة على قنصليتها في بغداد، مقيمية في البصرة منذ العام (1728)، ووكالة قنصلية في الموصل منذ عام (1839)، ووكالة قنصلية في كربلاء عام 1780 . وكان ممثل بريطانيا في العراق ذا امتيازات كبيرة وكفاءة واسعة. ومما زاد نفوذ القناصل البريطانيين في العراق هو تمتعهم بحرية تنقلاتهم ورحلاتهم في البلاد. وكانت هذ تستند إلى الامتيازات التي منحها الباب العالي لأول قنصل بريطاني في بغداد عام (1802).

وقد بلغ تزايد النفوذ البريطاني في العراق حدا دفعها إلى التدخل في شؤونه الداخلية، فعندما اشتدت الاضطرابات في منطقة المنتفك (الناصرية) عام (1881)، وهددت بصورة غير مباشرة الملاحة التجارية بين نهري دجلة والفرات، اقترح القنصل البريطاني العام في بغداد تدخل السفير البريطاني في استانبول لإنهاء الاضطرابات بان يعاد إنشاء ولاية البصرة وان يعين ناصر باشا السعدون واليا عليها، وفعلا تمكن السعدون من إنهاء تلك الاضطرابات بعد تدخل المقيم البريطاني من بغداد لحماية مصالح بلاد التجارية.

وكانت البواخر البريطانية تمخر عباب مياه الخليج العربي، وتبعث الحياة والنشاط لدى الجالية البريطانية في البصرة، التي ازداد عدد أفرادها إلى ثلاثة أضعاف مما كانت عليه قبل العام 1900 ، بسبب الزيارات التي كانت تقوم بها البواخر البريطانية لمنطقة العشار.

ازداد نفوذ القناصل البريطانيون في العراق حتى اصبح فيه حق القنصل البريطاني في بغداد الاحتفاظ ببارجة حربية تحت تصرفه وحرس هندي خاص به.

ومن الوسائل الأخرى التي اتبعتها الحكومة البريطانية استغلال دورها عضوا في لجنة تثبيت الحدود العراقية–الإيرانية للتعرف على مدى إمكانية العثور على مصادر للموارد الطبيعية في المدن العراقية لا سيما النفط والمعادن الأخرى.

كما كانت هنالك بعثات بريطانية للتنقيب عن الأثار في بعض المدن العراقية هدفها الأساسي مراقبة تحركات الروس والفرنسيين والألمان وحماية المصالح البريطانية في العراق.

هذ الأهمية الاقتصادية والسياسية للعراق بينها حكام بريطانيا، إذ أوضح اللورد ساليسبري في عام (1878) موقف حكومة بريطانيا تجاه العراق عندما قال " ومهما يحدث، وفي أيام أي وزارة قد تتسلم الحكم، فان سكان هذ البلاد سوف لا يسمحون للنفوذ الروسي بان يسود في واديي دجلة والفرات".

كما صرح اللورد كرزن في عام (1892) ملمحا إلى أهمية بغداد التجارية بان " بغداد تقع ضمن موانئ الخليج ويجب أن تدخل في ضمن السيادة البريطانية التي لا تنازع " ، ثم اسهب في هذا التصريح في مجلس اللوردات سنة (1911) فقال : " ومن الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست منحصرة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد وإنما تمتد شمالا إلى بغداد نفسها".

وقد عزز المطامع البريطانية في العراق ما ذكر المقيم البريطاني في بغداد في 23 تموز (1913) إلى حكومة الهند والى سفير بريطانيا في استانبول إذ ذكر بانه " يتحتم على الحكومة البريطانية بان تحتفظ باي نوع من الأرجحية التي كانت تتمتع بها في بلاد ما بين النهرين (العراق) التي هي منطقة نفوذها الطبيعية في الممتلكات العثمانية".

وهكذا فعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى نجحت بريطانيا بجعل جنوب العراق منطقة نفوذ خاصة بها حتى إنها أخيرا ربطت العراق بالهند بصفة وثيقة واصبح مستقبل الوضع الإداري لهذ البلاد ذا أهمية حيوية بالنسبة لمصالح الإمبراطورية البريطانية.

وعندما بدا الحرب العالمية الأولى في آب (1914) حركت بريطانيا قسم من قواتها للتواجد في منطقة الخليج العربي لتكون قريبة من الفاو لحماية مصالحها في منطقة عبادان ، والدخول إلى الأراضي العراقية في حالة الضرورة، وهذا ما حدث فعلا عندما أعلنت الدولة العثمانية انضمامها إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى. عندها تحركت قواتها المتواجدة في منطقة الخليج العربي لتحتل ميناء الفاو والتوغل شمالا في الأراضي العراقية.

المصادر

1. ستيفن هيميسلي لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث
2. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق
3. حسين جميل، العراق شهادة سياسية 1908-1930
4. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثانية باللغة العربية: الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق

اسم المحاضرة الثانية باللغة الإنكليزية : World War I and the British occupation of Iraq

محتوى المحاضرة الثانية

ثانيا : الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني للعراق

أسباب الاحتلال البريطاني للعراق

اكتسب العراق أهمية كبرى في السياسة البريطانية، منذ بداية النشاط البريطاني في الخليج العربي، في الربع الأول من القرن السابع عشر، وقد تنوعت المصالح البريطانية في العراق، فهنالك المصالح الاقتصادية التي تركزت على شراء المواد الأولية الرخيصة من جلود وصوف وعرق سوس وخيول، وعملت بريطانيا على ربط الاقتصاد العراقي بالرأسمال الأجنبي. وتأسست عدد من الشركات البريطانية في العراق لتعزيز ذلك، ولم تقتصر تلك الشركات على النشاط الاقتصادي الصرف، بل كان وجودها يمثل تغلغلا للنفوذ البريطاني للسيطرة على العراق لاحقا .

وكان العراق يمتاز بموقع استراتيجي مهم تمثل بموقعه المهم على الخليج العربي الذي هو جزء من طريق الهند البري الحيوي لمواصلات الإمبراطورية البريطانية. ولتعزيز النفوذ البريطاني ظهرت مجهودات بريطانية تناولت حقولا متعددة كإرسال بعثات التنقيب الأثارية وأنشاء خطوط التلغراف، وتأسيس الشركات الملاحية.

وفي مطلع القرن العشرين بلغت أهمية العراق الاستراتيجية درجة كبرى، نتيجة لاكتشاف النفط في عبادان، وكانت حماية حقول نفط عبادان، من جملة الأسباب التي تذرعت بها بريطانيا عند احتلال البصرة.

ولقد وضح المسؤولون البريطانيون أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا ونفوذها وسياستها في منطقة الخليج العربي. ومن ذلك ما أكد اللورد كيرزن هذه الأهمية في عام (1911) حينما قال :

" من الخطأ أن نفترض إن مصالحنا السياسية تنحصر في الخليج، فإنها ليست كذلك، كما إنها ليست محصورة بالمنطقة الواقعة ما بين البصرة وبغداد، وإنما تمتد شمالا إلى بغداد نفسها".

وتأكيدا لهذ الأهمية بدأت الجهات العسكرية البريطانية بوضع الخطط العسكرية لاحتلال جنوب العراق قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى في أب 1914 وتعاطف الدولة العثمانية مع ألمانيا، بدأت بريطانيا تهيء قواتها العسكرية للحفاظ على احتلالها للخليج العربي، وفعلا أرسلت الحكومة البريطانية قوات عسكرية إلى الخليج العربي في الثاني من تشرين الأول 1914 لحماية مصالحها في المنطقة.

وعند انضمام الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى في الخامس من تشرين الثاني 1914 صدرت الأوامر من الحكومة البريطانية إلى قواتها المرابطة في الخليج للتوجه نحو الفاو، وفي عشية الغزو العسكري البريطاني اصدر السير برسي كوكس الضابط السياسي المرافق للقوات البريطانية بيانا زعم فيه إن حكومته أجبرت على الحرب نظرا للموقف المعادي للعثمانيين، لذا أرسلت بريطانيا قواتها لحماية تجارتها وأصدقائها، وإجلاء الأتراك العثمانيين عن المنطقة وان لا عداء لها مع العرب.

نزلت القوات البريطانية في الفاو، في ساعة متأخرة من يوم السادس من تشرين الثاني 1914 ورفع عليها العلم البريطاني بعد مقاومة طفيفة اضطر بعدها الجنود العثمانيون إلى الانسحاب وبذلك تمكنت القوات البريطانية من السيطرة على مدخل شط العرب.

وبعد احتلال الفاو استعدت القوات العثمانية لصد التقدم البريطاني باتجاه البصرة. إلا إن حركة هذ القوات كانت غير نظامية وبطيئة وغير مدروسة، عكس القوات البريطانية التي وضعت الخطط العسكرية الدقيقة منذ توجهها إلى الخليج العربي لذلك تمكنت هذ القوات من دحر القوات العثمانية ودخول مدينة البصرة في الثاني والعشرين من تشرين الثاني 1914. وقامت القوات البريطانية بعد احتلالها لمدينة البصرة بإقامة المعسكرات لسكنى قواتها وانزال معداتها العسكرية ثم القيام بمطاردة القوات العثمانية المنسحبة باتجاه القرنة والزبير وأعطي للقرنة أهمية كبيرة لموقعها العسكري فاحتلتها القوات البريطانية في 9 كانون الأول من العام نفسه. وبذلك سيطرت القوات البريطانية على ملتقى نهري دجلة والفرات والطريق الملاحي إلى الخليج العربي.

عملت القيادة العثمانية في العراق على إعادة النظر في تنظيم قواتها العسكرية في البلاد، وعملوا على كسب تأييد العراقيين لهم عن طريق إعلان ((الجهاد المقدس)) الذي كان له اثر في توجيه الراي العام المتأثر بالعواطف الدينية إلى حمل السلاح بوجه القوات البريطانية، وبلغ عدد المتطوعين بين 10 – 15 الف مقاتل، وقد توجه هؤلاء لمقاتلة القوات البريطانية في الشعيبة قرب البصرة.

احتشدت القوات العثمانية بقيادة سليمان العسكري بك ومعها قوات المتطوعين لمناوشة القوات البريطانية، وبدا الهجوم الفاصل يوم 12 نيسان 1915 في الشعيبة انتهى بهزيمة القوات العثمانية وانتحار قائدهم، ولقد عدت موقعة الشعيبة من المواقع الحاسمة في تاريخ عملية الاحتلال البريطاني للعراق.

بعد هزيمة القوات العثمانية في القرنة والشعيبة تقهقرت قواتهم نحو العمارة والناصرية، بيد أن القوات البريطانية لاحقتها، واتجهت قوة برية ومائية في دجلة إلى العمارة فاحتلتها في 2 حزيران 1915 كما احتلت قوة أخرى اتجهت في الفرات مدينة الناصرية في 25 تموز بعد معارك دامية، وهكذا تم للبريطانيين السيطرة على المثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية، وأصبحت ولاية البصرة كلها تقريبا تحت الاحتلال البريطاني.

شجع احتلال ولاية البصرة والانهيار السريع للمقاومة العثمانية، القادة العسكريين البريطانيين على طلب التقدم نحو بغداد، وفعلا حصلت موافقة نائب الملك في الهند على تقدم القوات البريطانية التي اتخذت طريق دجلة باتجاه بغداد، وكانت بقيادة الجنرال طاوزند. أما القوات العثمانية فقد عمدوا إلى تجميع قواتهم المندحرة، وشكلوا لجنة لتحصين مدينة بغداد للدفاع عنها.

وحدثت أول معركة بين الطرفين بالقرب من الكوت في 27 أيلول 1915 استمرت نحو عشرين ساعة واشترك فيها الأسطولان النهريان البريطاني والعثماني. وانتهت بانتصار البريطانيين وانسحاب العثمانيين إلى خطوط دفاعية جديدة أقاموها قرب المدائن. ثم واصلت القوات البريطانية تقدمها نحو بغداد بعد استعدادات دامت ستة أسابيع.

استعد العثمانيون بقيادة نور الدين لملاقاة القوات البريطانية قرب المدائن وحصلوا

على تعزيزات عسكرية من الأناضول، كما وصل إلى بغداد الجنرال الألماني فون دركولتز (Von Der Golts) لتنظيم الدفاعات العثمانية عن مدينة بغداد. وفي يوم 21 تشرين الثاني 1915 هاجمت القوات البريطانية القوات العثمانية ودارت معركة ضارية بين الجانبين، وخلال المعركة عززت القوات العثمانية بفرقة جديدة بقيادة خليل بك الأمر الذي مكن العثمانيين من توجيه ضربة قوية اضطرت القوات البريطانية إلى الانسحاب والتراجع نحو الكوت بعد أن تكبدت خسائر فادحة بلغت في يوم 22 تشرين الثاني وحد (4511) قتيلا .

استغلت القوات العثمانية انكسار القوات البريطانية في المدائن، وقامت بتعقب القوات البريطانية المتراجعة، وتمكنت من محاصرتها في مدينة الكوت في 7 كانون الأول 1915، وقد استمر الحصار نحو خمسة اشهر، ذاقت فيها القوات البريطانية ويلات الحصار، فاكلوا لحوم الخيل، وخلعوا أبواب وشبابيك البيوت لاستعمالها في الوقود، وقد حاول القادة البريطانيون عدة مرات انقاد جيشهم المحاصر ولكن دون جدوى، واجروا مفاوضات مع القادة العثمانيين

لرفع الحصار مع استعدادهم لوضع مليون أو مليونين ليرة للقائد خليل باشا قائد القوات العثمانية لكنه امتنع عن قبول الرشوة، واصر على التسليم دون قيد أو شرط، فاضطر القادة البريطانيون إلى الاستسلام في يوم 29 نيسان (1916). وبلغ عدد القوات التي استسلمت (13500) جندي عدا الضباط وارسل هؤلاء اسرى إلى الأناضول، وبذلك كانت هذ الموقعة ضربة قوية لسمعة بريطانيا.

لم يستثمر العثمانيون هزيمة القوات البريطانية في الكوت والتقدم إلى جنوب العراق وإعادة السيطرة على ولاية البصرة وطرد القوات البريطانية منها. وإنما ارسلوا قواتهم إلى ايران لمحاربة القوات الروسية، مما اضعف القوات العثمانية الموجودة في العراق، ومكن البريطانيون من تعزيز قواتهم من جديد لاسيما بعد تولي الجنرال مود قيادة القوات البريطانية في العراق والتي بدأت باستئناف الهجوم ضد القوات العثمانية منذ أوائل عام (1917). ودارت معارك بين الجانبين تضعضع فيها مركز القوات العثمانية التي اضطرت إلى الانسحاب من الكوت إلى المدائن يوم 27 شباط 1917 وتحصنوا فيها. لكن القوات البريطانية استمرت بالتقدم نحو المدائن مما دفع القوات العثمانية إلى الانسحاب نحو نهر ديالى ثم انسحبوا من بغداد. فدخلتها القوات البريطانية بقيادة الجنرال مود فجر يوم 11 أذار 1917.

كان لاحتلال بغداد من قبل البريطانيين أثار السياسية والعسكرية والنفسية على الوجود العثماني في مناطق العراق الأخرى، وقد اصلت القوات البريطانية تقدمها نحو شمال العراق فاحتلوا سامراء في 22 نيسان والرمادي في 29 أيلول وتكريت في 6 تشرين الثاني من العام 1917. وبقي الجيش البريطاني عند الفتحة جنوب الشرقاط حتى أواخر تشرين الأول 1918 ، وكان على بعد 12 ميلا عن مدينة الموصل عند عقد هدنة موندروس في 20 تشرين الأول 1918 فطلب قائد القوات البريطانية الجنرال مارشال، الذي تولى قيادة هذ القوات بعد موت الجنرال مود بمرض الكوليرا في 19 تشرين الثاني 1917، من علي إحسان باشا قائد القوات العثمانية في الموصل مغادرتها، وجرت مفاوضات بين الجانبين وافق فيها العثمانيون على الجلاء من المدينة فدخلتها القوات البريطانية في 8 تشرين الثاني 1918 وهكذا انتهت الأعمال العسكرية في العراق بعد أن امتدت زهاء اربع سنوات، وخضع العراق للإدارة البريطانية وقد كلف احتلال العراق البريطانيين خسائر فادحة قدرتها المصادر البريطانية، بنحو مائة الف قتيل وجريح هذا فضلا عن الخسائر المادية الكبيرة. فاصبح بذلك العراق تحت الاحتلال البريطاني.

وبدأ البريطانيون بعد الاستيلاء على العراق مباشرة بإدخال أنظمتهم فيه خصوصا وقد كانت تحت تصرفهم قوة عسكرية كافية، فلم يبق أي من الموظفين المسؤولين في الإدارة العثمانية السابقة، كما اقصي بوجه عام ممثلو السكان عن الوظائف التي كانوا يشغلونها واستبدلوا بموظفين إنكليز وهنود.

لقد طبق الإنكليز نظام الحكم الهندي في العراق لانهم اعتبرو اكثر ملائمة من أساليب الحكم العثماني، وتم اختيار أفراد من العراقيين لحماية الأمن الداخلي وبرئاسة عقيد الجيش الهندي بريسكوت الذي اصبح فيما بعد المفتش العام للشرطة العراقية، واصبح ذلك نظاما بوليسيا للعراق كانت الشبانة فيه تمثل النواة الوطنية للشرطة.

والى جانب هذ الإجراءات أدخلت في العراق العملة الإنكليزية–الهندية بدلا من النقود العثمانية. ومنعت سلطات الاحتلال تداول النقود الورقية العثمانية التي هبطت قيمتها، وكانت المعاملات في الأسواق تجري بالروبية (العملة الهندية) ومع ذلك ظلت الليرات الذهبية العثمانية متداولة ونظم استيرادها وتصديرها.

لقد قسم الإنكليز جميع الأراضي العراقية المحتلة إلى خمس عشرة مقاطعة أخضعت لممثلي الخدمة السياسية الذين كانوا يسمون ضباطا سياسيين، وقد قسمت هذ المقاطعات بدورها إلى أربعين منطقة يدير كلا منها مساعد للضابط السياسي. وفي بعض الحالات نائب له، وكان الضباط السياسيون ومساعدوهم، يستندون إلى قوات الاحتلال والبوليس المحلي، الذين كانوا يتمتعون بسلطة غير محدودة.

وفي سنوات الاحتلال العسكري كان الضابط السياسي الأول برسي كوكس الذي كان تابعا لأركان القائد العام لقوات الحملة البريطانية في العراق هو الذي يمارس الرقابة العليا على الإدارة المدنية.

وقد عين في المدن حكام عسكريون كانوا خاضعين لضابط عسكري اقدم. وفي عام 1918 أصبحت السيطرة في مناطق العراق المحتلة بيد مفوض مدني خاضع لوزير شؤون الهند، وكان للمفوض المدني (السياسي) مساعدان احدهما للشؤون القضائية والأخر للشؤون الداخلية.

ولقد أصدرت السلطات العسكرية في الأيام الأولى من الاحتلال الكثير من الأوامر والتعليمات والقواعد التي تنظم العلائق بين الأهالي وجيش الاحتلال. وعملت على وضع نظام مالي قوي يوفر المواد اللازمة لمتطلبات

الاحتلال، وكذلك نظام قضائي جديد يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية جذرية وشاملة وذلك في الشؤون المدنية والتجارية والإجراءات العقابية.

لقد بذل الضابط السياسي الأول برسي كوكس ومساعدو كل جهودهم لإقامة علاقات ودية مع الشيوخ والشخصيات المؤثرة الأخرى في العراق، فهم لم يبخلوا بالمال، وكانوا متساهلين عند جباية الضرائب، أول الأمر، وقد دفعت هذ السياسة الكثير من ممثلي الوجهاء المحليين إلى اتخاذ موقف الحياد الودي.

لقد كانت الإدارة البريطانية تحاول أن توحي إلى السكان العراقيين بانهم افضل من العثمانيين، وبان مجيء البريطانيين إلى العراق كان بالنسبة اليهم ((حدثا سارا)).

ومع ذلك لم ينسى الإنكليز أبدا بان عليهم أن يكسبوا الحرب فأخضعت كل الحياة في العراق لحاجات قوات الاحتلال، ولم يسمح ببيع المواد الغذائية في السوق إلا في حالات معينة وبعد تامين حاجات السلطات العسكرية. ومنع استخدام أنابيب المياه، وكان يجري في بعض الأحيان طرد عوائل كاملة من بيوتها. أما الأرض فكانت تصادر دون أي تعويض نقدي.

وقد استمرت التقييدات المفروضة على حريات السكان، وكانت سلطات الاحتلال تجبر الأهالي على القيام بالأعمال العسكرية الصعبة. إن هذ السخرة التي كانت تمارس بالإكرا أثارت اكبر الاستياء بين السكان.

كان ذلك هو نظام الحكم البريطاني في العراق خلال مدة الاحتلال وقبيل إدخال نظام الانتداب عام1920 .

المصادر

1. زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر
2. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق
3. كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر
4. عبدالرزاق الحسني، احداث عاصرتها

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثالثة باللغة العربية: الحركة الوطنية في العراق حتى عام1920.

اسم المحاضرة الثالثة باللغة الإنكليزية :. The national movement in Iraq until 1920

محتوى المحاضرة الثالثة

ثالثاً : الحركة الوطنية في العراق حتى عام1920.

أدت ظروف استفتاء (1918 – 1919) حول شكل وطبيعة نظام الحكم في العراق إلى صراع بين الوطنيين والسلطات البريطانية، فادرك الوطنيون إن الحاجة أصبحت ملحة إلى إقامة تنظيم سري بعيدا عن مراقبة السلطات البريطانية.

ففي نهاية شباط 1919 تأسست جمعية حرس الاستقلال ويرجع تأسيسها إلى ما رافق الاستفتاء من محاولة البعض تقديم عرائض مناقضة لراي الوطنيين، وكانت الجمعية سرية سياسية. وقد تألفت لجنتها المؤسسة من علي البازركان، وشاكر محمود، ومحمود رامز ومحي الدين السهروردي، وجلال بابان، والشيخ محمد باقر الشبيبي، وقد وضع للجمعية منهاج أساسي.

كما تأسس جمعية العهد العراقي في بغداد كفرع للجمعية في الشام راسه الشيخ سعيد النقشبندي، ومن ابرز أعضائه، احمد عزت الأعظمي، وحسن رضا، وبهاء الدين سعيد، ونوري فتاح، وعلاء الدين النائب، وأمين زكي، وقد اصدر هذا الفرع (مجلة اللسان). وكان نوري فتاح همزة الوصل بين هذا الفرع وبين مركز الفرع الرئيسي في دمشق.

وتأسست جمعية سرية أخرى في بغداد هي جمعية الشبيبة كان من أعضائها البارزين جعفر حمندي، وقاسم العلوي وسامي خوند ، وسعد صالح وصادق حبه ولكن أعضاء الجمعية لم يكونوا مدربين على القيام بالأعمال السياسية.

وكان بين جمعية الشبيبة وحرس الاستقلال علاقات جيدة أدت إلى اندماجهما معا ، بدأت كل من جمعية حرس الاستقلال وجمعية العهد بالعمل، ولكن الخلاف ما لبث أن نشب بينهما حول إنشاء الدولة العراقية. فانحلت الهيئة الإدارية المختلطة، فقامت حرس الاستقلال العمل بمفردها واتخذ من (المدرسة الأهلية) التي أنشئت في 14 أيلول 1919 ، مقرا لجمعية حرس الاستقلال.

لم يلبث نشاط جمعية حرس الاستقلال أن تزايد، وقد عملت الجمعية في بغداد على زيادة ارتباطها بفروعها في الفرات الأوسط، وعقد اجتماع في كربلاء في 4 نيسان 1920 قرروا فيه المطالبة بالاستقلال. وكان إعلان الانتداب البريطاني على العراق في 3 مايس 1920 قد ولد ردود فعل شديدة في بغداد وباقي المدن العراقية الرئيسية معارضة للانتداب.

وخلال المناسبات الدينية وأيام الجمع شهدت جوامع بغداد، لاسيما جامع الحيدر خانة، اجتماعات سياسية هامة تندد بالانتداب، وتدعو إلى تنفيذ وعود الحلفاء الخاصة بالاستقلال، وفي 26 مايس 1920 أقيمت مظاهرة كبيرة أمام جامع الحيدر خانة، ثم تم انتخاب خمسة عشر مندوبا لمواجهة السلطة البريطانية وعرض مطالب الحركة الوطنية.

وتقرر في الثاني من حزيران 1920 عقد اجتماع في قاعة السراي بين ممثلو الحركة الوطنية، ومجموعة من كبار الموظفين البريطانيين يترأسهم السير أرنولد ولسن للإصغاء إلى اقتراحات الحركة الوطنية والمداولة في مطالبها التي تتضمن تأسيس حكومة وطنية.

استمرت المفاوضات والمباحثات بين وفد القوى الوطنية وبين ممثل حكومة بريطانيا بناءً على وعود الحلفاء، فرد عليه وكيل الحاكم المدني العام البريطاني، بعدم قدرته على البت في هذا الأمر ووعد برفعه إلى حكومته. ثم اكد إن المراسلات جارية بينه وبين حكومته في لندن حول تأليف حكومة ملكية مؤقتة في العراق إلى أن تتم المفاوضات بين الحكومة والأهالي لإيجاد نظام ثابت للحكومة الجديدة.

لاقت حركة المندوبين هذه صدى في مناطق أخرى من العراق وكانت منطقة الفرات الأوسط اكثر المناطق تأثرا بها. واستمرت البرقيات بين حكومة بريطانيا والحاكم المدني العام في بغداد للوصول إلى قرار نهائي مع الحركة الوطنية العراقية. وكان رجال الحركة الوطنية قد اعتمدوا الأسلوب السلمي في المطالبة بحقوق البلاد بالاستقلال، ولكن هذا الأسلوب لم يجد نفعا فقامت مظاهرات كبيرة في كربلاء، واعتقلت عدد من الوطنيين وكان لهذا العمل ردود فعل شديدة بين الناس، فارسل رؤساء العشائر في الفرات الأوسط في 28 نيسان 1920 كتابا إلى حاكم النجف والشامية السياسي يطالبونه بالإفراج عنهم ، وهددوا بالثورة المسلحة، ونظرا لعدم اطلاق سراحهم صدرت فتاوى رجال الدين بوجب مواجهة قوات الاحتلال بجميع الطرق ومنها المواجهه العسكرية .

المصادر

1. **عبدالرزاق عبد الدراجي، جعفر ابو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق**
2. **اديث واني و ايف بيتروز، العراق:دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبدالمجيد القيسي**
3. **حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية - الكتاب الاول – ترجمة عفيف الرزاز**
4. **حسين جميل، نشأة الاحزاب السياسية**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الرابعة باللغة العربية: ثورة العراق التحررية عام 1920

اسم المحاضرة الرابعة باللغة الإنكليزية : Iraq's liberation revolution in 1920

محتوى المحاضرة الرابعة

رابعاً: ثورة العراق التحررية عام 1920

بسبب سوء إدارة الاحتلال البريطاني بدأت تظهر علائم الحركة الوطنية في العراق، وقد تأسست عدد من الجمعيات في البلاد هدفها الأساسي توحيد جهود العراقيين للتخلص من سيطرة حكومة بريطانيا على مقدرات الشعب، وكان ابرزها جمعية العهد التي أسسها عزيز علي المصري عام 1913. وافتتح لها فرع في بغداد وأخرين في البصرة، كما أسس السيد طالب النقيب جمعية البصرة الإصلاحية في العام نفسه. وبعد ست سنوات أي في عام 1919 تأسست جمعية حرس الاستقلال وكان مقرها العاصمة بغداد ثم أنشئت له فروع في عدد من المدن العراقية.

وكان لانتهاء الحرب العالمية الأولى، وتوضيح موقف بريطانيا حول أمال العراقيين بالاستقلال، وقيام الحركات التحررية في الشرق الأدنى والهند، تأثير مهم في تحفيز القائمين بالحركة الوطنية العراقية على الاستمرار في تهيئة الوسائل وبذل الجهود الرامية لإنجاح القضية العراقية (الاستقلال). لا سيما وان الحركة الوطنية كسبت تأييد جماعات كبيرة من الجمهور من سكان المدن ورؤساء القبائل. مع تشجيع أكثرية رجال الدين للحركة الوطنية وإسهامهم فيها، وبعد أن أخفقت الوسائل السلمية والانتفاضات المحلية رأى العاملون في الحركة الوطنية، انه لا مناص من استعمال القوة كمحاولة أخيرة لحمل البريطانيين على تغير موقفهم تجاه أمال العراقيين في الحصول على الاستقلال. لا سيما بعد إعلان نظام الانتداب البريطاني على العراق بتاريخ 25 نيسان 1920 في مؤتمر سان ريمو. ويمكن أن نجمل أسباب ثورة عام 1920 في العراق بما يأتي:

1 : الأسباب الخارجية للثورة هي:

أ – إصرار بريطانيا على حكم العراق حكما مباشرا أو عن طريق الانتداب. فقد اتضح من أقوال المسؤولين البريطانيين إن بريطانيا لا تنوي التخلي عن حكم العراق مباشرة أو فرض الانتداب عليه على الأقل.

ب– تأثير الثورة العربية في الحجاز عام 1916 ودورها في إسقاط الحكومة العثمانية في بلاد الشام وتأسيس حكومة عربية في دمشق. وكان لثورة الحجاز صداها في العراق، وبالرغم من إن السلطات البريطانية في الهند قد عمدت إلى إخفاء أو تصغير أخبار نجاح الثورة في العراق.

ج– تأثير الثورة المصرية عام 1919 بزعامة سعد زغلول فقد قامت هذ الثورة نتيجة لاستمرار الاحتلال البريطاني لمصر، تم فرض الحماية عليها عام 1914 ولإشغال البريطانيين مناصب إدارية كبيرة في البلاد، مما أدى إلى تذمر المصريين، وما لبث هذا التذمر أن تحول إلى ثورة، اظهر فيها الشعب المصري رغبة أكيدة في الحصول على الاستقلال. وكان للثورة المصرية أثرا كبيرا في تشجيع العراقيين على الثورة ضد البريطانيين لا سيما بعد اطلاع العراقيين على انتصارات الشعب المصري على البريطانيين، مما قوى عزائمهم، فاخذ العراقيين يستخفون بالقوات البريطانية وبمقدرتهم الحربية فانتعشت الروح الوطنية بشكل كبير.

د– تأثير قيام الحكومة العربية في دمشق (1918 – 1920) بزعامة الأمير فيصل بن الحسين، ومساهمة جماعة من العراقيين في إدارة حكومة فيصل، ويظهر إن العراقيين الموظفين في حكومة دمشق استفادوا من مراكزهم المهمة في تلك الحكومة فاخذوا يعملون على إدارة الحركة الوطنية الرامية لإنقاذ أجزاء من العراق من أيدي السلطات البريطانية التي كانت تسيطر على العراق حينذاك.

هـ– تأثير الحركة الكمالية في تركيا، كان للأتراك، بحكم صلاتهم القديمة في العراق، وبحكم الجامعة الإسلامية، والعامل الجغرافي أيضا، نفوذ معنوي كبير في الأقسام الشمالية في العراق، وقد داب الأتراك عند إعلان الهدنة على تأييد الحركات الرامية لإضعاف النفوذ البريطاني في العراق. كما كان لنجاح الحركة الوطنية في تركيا بزعامة مصطفى كمال أتاتورك تأثير معنوي على العراقيين.

2: الأسباب الداخلية للثورة هي:

أ- سوء تصرف الإدارة المحلية البريطانية التي حكمت العراق بين عام - (1918 - 1920) حكما مباشرا ، وكانت السلطة البريطانية في العراق موزعة بين وزير الخارجية ووزير الشؤون الهندية في الحكومة البريطانية. وقد أناطت حكومة الهند إلى ضابط من ضباطها وظيفة الحاكم المدني العام وجعلته مسؤولا عن الإدارة المدنية، ولكنها جعلته خاضعا لسلطة القائد العام للقوات المسلحة البريطانية. ويختار الحاكم المدني العام بدور الموظفين الإداريين وهم مسؤولون أمامه. وقد قسم العراق إلى مناطق إدارية يحكمها الموظفون الإداريون تحت اسم حكام سياسيين يعاونهم في كل منطقة إدارية عدد من المعاونين حسب الحاجة وأهمية المنطقة. وكان معظم هؤلاء الحكام السياسيين من ضباط الجيش لم يألفوا الإدارة المدنية التي تختلف أساليب الحكم فيها عن الأساليب العسكرية.

وكانت سلطات الاحتلال البريطاني في العراق قد فضلت احتياجات الجيش على سواها فكان ذلك شديد الوطأة على الأهالي. كما لجأت السلطة المحتلة أحيانا بإثارة الخلاف بين رؤساء القبائل لأسباب إدارية، كما خلقت المشاحنات أيضا حتى بين أفراد القبيلة الواحدة.

ب- تأييد القبائل العراقية للثورة: عندما احتلت القوات البريطانية العراق فإنها لم تتمكن من تجريد القبائل من السلاح بالرغم من الجهود التي بذلوها في هذا الشأن. كما انهم لم يقضوا على نظام المشيخة. بل ركزو على أسس اقوى من ذي قبل. واذا علمنا إن أفراد القبائل كان لهم الدور البارز في إسناد وتأييد الثورة فان ذلك قد شكل قلقا كبيرا للإدارة البريطانية في العراق في صعوبة تحجيم حركة ثوار القبائل.

هذا ويستطيع أي باحث التاريخ من خلال تعمقه في دراسة أسباب ثورة العشرين وأحداثها وموقف القبائل العراقية منها أن يطلع على إن نوعا من الإحساس بقضية العراق العامة، ذلك الإحساس الذي تعدى حدود الاهتمام بمشكلات القبيلة ومنازعاتها المحلية إلى الاهتمام بمصلحة الوطن عامة، اخذ خلال مدة ثورة العشرين يجد طريقه إلى نفوس الكثيرين من أفراد القبائل، ولا سيما فئة الزعماء منهم. وقد احس المسؤولين البريطانيين بهذا الوعي الوطني وشهدوا أثار الفعلية، فالجنرال البريطاني هالدن يقول " شهدت اشهر صيف عام 1920 نوعا من اليقظة في الشعور الوطني الذي كان راقدا في نفوس أبناء القبائل العراقية. وقد وجدت الدعوات الدينية آذانا صاغية من تلك القبائل، فأسفرت جهود الدعاة عن قيام عدد ضخم من الثوار المسلحين ضد قواتنا".

وبالرغم من دور أفراد القبائل العراقية وزعمائها، فان المنظمات السياسية في النجف وبغداد والموصل والبصرة وغيرهن من مراكز الحركة الوطنية كانت لها علاقات وثيقة الصلة بزعماء القبائل وتحديد دورها في الثورة. هذا وقد اكد ذلك احدهم إذ قال: " إن الثورة العراقية اعظم وأنبل من أن تكون حركة قبلية... وانها لم تحتضنها مدينة واحدة من المدن العراقية ولا قبيلة واحدة في أريافه، بل أسهمت فيها سائر مدن العراق وأريافه كل حسب إمكانياتها وظروفها".

ج- تأثير الجمعيات والأحزاب السرية: لم تسمح السلطات البريطانية في العراق بقيام أحزاب سياسية علنية في البلاد، لذلك لجأ المعنيون في الحركة الوطنية إلى تأسيس جمعيات وأحزاب سرية، وأهمها فروع حزب العهد العراقي في بغداد والموصل، وحزب حرس الاستقلال وكان الحزب الأخير في المدة التي سبقت الدور المسلح للثورة، من انشط الأحزاب وأكثرها فعالية، نظرا لما ضم من شخصيات ذات شأن، ومثابرة مؤيديه على العمل السياسي. وتظهر أهمية الحزب في انه استطاع أن يضم إليه كثيرا من أعضاء الجمعيات الأخرى كجمعية الشبيبة في بغداد وأعضاء من فرع حزب العهد فضلا عن إن لحزب حرس الاستقلال صلات في المناطق العراقية الأخرى لا سيما النجف الأشرف وكربلاء المقدسة اللتين كانتا من اهم أن لم يكونا اهم مراكز الحركة الوطنية في العراق نظرا لوجود علماء الدين ذوي النفوذ الأكبر في نفوس الجمهور في تلك المدة فيهما من جهة، ولأنهما كانا ملتقى للعاملين في الحركة الوطنية، سيما في المواسم الدينية التي يجتمع فيها مئات الألوف من الناس لأداء زيارة المراقد الشيعية المقدسة.

د- العامل الوطني: لقد حصل تقدم واضح في حركة الوعي الوطني في العراق خلال المدة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة عام 1920، ويظهر تقدم الوعي الوطني فيما الف من أحزاب وجمعيات سياسية. كما ظهر هذا الوعي فيما قدمه الوطنيون من احتجاجات للسلطات البريطانية ومضابط توكيلية للشريف حسين وأبنائه ليقوموا بالدفاع عن قضية العراق بالمؤتمرات الدولية، لا سيما مؤتمر الصلح في باريس الذي عقد عام 1919. وبالرغم من كل ذلك لم يبلغ العاملون في الحركة الوطنية قوة تمكنهم من تولي قيادة الثورة. ومرد ذلك يعود إلى إن الجمهور لم يبلغ درجة من الوعي السياسي يستطيع معها تفهم المرامي العميقة للحركة الوطنية وهي الحصول على استقلال العراق.

هـ - كثرة الضرائب وثقلها: لقد فرضت الإدارة البريطانية في العراق ضرائب ثقيلة على السكان وشددت على جمعها، بل إنها تضاعفت بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، كانت حصيلة ضريبة الأرض في سامراء في عام 1917 -

1918 (29745) روبية ارتفعت إلى (165449) روبية في عام 1918 – 1919 ، بل حتى انه كانت تفرض ضريبة تسمى (الدفنية) والتي تؤخذ على كل متوفي تجاوز عمر الثلاث سنوات وجلب للدفن في مقبرة وادي السلام في النجف كانت (48000) روبية في عام 1918 ويأمل الحاكم السياسي أن تكون حصيلتها في العام القادم (1.200.000) روبية.

ولم يتضايق العراقيون من ثقل الضرائب حسب، بل من تطبيق بعض القوانين البريطانية على الشعب العراقي مما زاد من تذمرهم. ولقد كانت كثرة الضرائب وثقلها على العراقيين قد واجه معارضة شديدة من قبل أعضاء الحركة الوطنية بشكل خاص والعراقيين بشكل عام. وذلك لأن الإدارة البريطانية أيضا كانت صارمة وممعنة في التدقيق خاصة في جمع الضرائب.

و– العامل الديني: يعد العامل الديني اهم العوامل وأبعدها أثرا في تحريض العراقيين على الثورة ضد احتلال السلطات البريطاني في عام 1920 ، وقد قام العلماء المسلمون في العراق بدور فعال في حث المسلمين العراقيين على قتال القوات البريطانية إذا امتنعوا عن التسليم بحقوق العراقيين المشروعة في الاستقلال. وكان هؤلاء العلماء يتمتعون بنفوذ كبير بين ابناء المجتمع العراقي .

وما إن فشلت المساعي السلمية في إقناع السلطات البريطانية بتغير موقفها تجاه مطالب العراقيين المشروعه ، استفتى جماعة من الزعماء والرؤساء الإمام الشيرازي في جواز القيام بالثورة ضد السلطات البريطانية فكتب في الجواب العبارة الآتية : " مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم في ضمن مطالبتهم رعاية السلم والأمن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم ".

وكان لهذه الفتوى الخطيرة وقع عظيم في نفوس العراقيين وبعد وفاة الشيرازي في 13 آب 1920 وتولى الأصفهاني المسؤولية من بعد والذي خطب خطبة طويلة حث فيها الناس على مواصلة الجهاد. وكانت الثورة حينذاك قد بلغت مرحلة شملت جميع منطقة الفرات الأوسط، وامتدت جنوبا حتى الناصرية وشمالا حتى الحدود السورية ، ثم قامت إدارة مؤقتة في أهم المدن التي سيطر عليها الثوار.

وفي معرض كلامه عن تأثير رجال الدين في الأهالي يقول الحاكم البريطاني ولسن: " .... المجتهدون قد اتفقوا مع قادة الحركة الوطنية فاثروا في الجماهير ... وتمكنوا أن يخفوا معالم الاحتلال الإنكليزي العسكري للبلاد ... ".

إندلاع الثورة المسلحة:

عمل القائمون بالحركة الوطنية في المدة التي سبقت قيام الثورة المسلحة في 30 حزيران 1920 على تهيأة الظروف التي تساعدهم على المقاومة المسلحة. ومن اهم الوسائل التي لجأوا إليها تقوية الصلة برجال الدين ليتم عن طريقهم الاتصال بالجمهور العراقي لكسب تأييد للحركة الوطنية.

هذا وكانت السلطات البريطانية في المدة التي سبقت الثورة، قد نكلت بالوطنيين فنفت عددا كبيرا منهم خارج الوطن. ولذلك وبسبب سوء الإدارة البريطانية والعوامل الخارجية التي أثرت في الوطنيين العراقيين قد بلغ التذمر درجة اصبح معها النزاع المسلح وشيك الوقوع. فعقد اجتماعات متعددة ولقاءات متكررة بين الوطنيين ورجال الدين وزعماء العشائر للتوصل إلى موقف نهائي وقرار حاسم إزاء سلطات الاحتلال البريطاني.

وكان استحصال الفتاوى والرسائل من علماء الدين، من الوسائل التي إتبعها المشتغلون بالحركة الوطنية لكسب تأييد للثورة .

لقد كلفت الثورة القوات البريطانية (906) قتيل و 2476 مفقودا و 671 جريحا ، ولأجل إخمادها كان عليهم أن يكبدوا العراقيين نحو (8200) إصابة بين شهيد وجريح. كما إنها كلفت الخزينة البريطانية الكثير من الأموال حتى انه جرت مطالبة عنيفة من قبل السياسيين في بريطانيا بالجلاء عن العراق مع تصاعد وازدياد العبء على البريطانيين، وقد ذكر الفياض أعدادا أخرى عن خسائر البريطانيين والعراقيين.

ولنترك الحركات العسكرية جانبا لنلقي نظرة على التبدلات السياسية التي كان لها اثر كبير في تهدئة هذ الحركات. وكان تعيين برسي كوكس ممثلا لبريطانيا في العراق بدلا من ولسن من دلائل هذا التبدل. إذ رات الحكومة البريطانية أن تحل القضية العراقية حلا سياسيا بعد أن ظهر لها تصميم العراقيين على رفض حكمها المباشر أو غير مباشر أي عن طريق الانتداب.

لقد وصل برسي كوكس المندوب الجديد إلى بغداد في 11 تشرين الأول 1920 ، وجرت مفاوضات مع زعماء القوى الوطنية العراقية أن تكون للعراق حكومة عربية مستقلة.

نتائج الثورة العراقية سنة 1920

أخمدت ثورة عام 1920 بعد حرب صعبة استمرت مدة تقارب على خمسة أشهر، تكبد فيها الفريقان المتحاربان خسائر كبيرة في الأموال والأرواح. ويعزو المستشرق السوفيتي كوتلوف فشل العراقيين في الوقوف إلى النهاية بوجه القوات البريطانية في ثورة العشرين إلى فقدان التكافؤ بين الفريقين المتحاربين في النواحي الفنية والاقتصادية والعسكرية.

وبعد انتهاء الثورة ومجيء برسي كوكس للعراق أعلنت حكومة بريطانيا الخطوط العامة للسياسة البريطانية الجديدة التي ستنظم في المستقبل بموجب معاهدة جديدة لا بصك الانتداب القديم. وكان احد اهم نتائج ثورة العشرين تشكيل حكومة عراقية.

ويظهر من خلال ذلك إن الثورة لم تحقق أهدافها كاملة كما رسمها الثوار، وإن الثمرة التي نتجت تشكيل حكومة عراقية كانت واجهة يكمن ورائها الانتداب البريطاني.

وفعلا فان معاهدة عام 1922 تضمنت بحق بريطانيا الاحتفاظ بالوضع الخاص الذي منحه إياها نظام الانتداب، واقتصادها في نفقات الاحتلال، وحفاظها على مصالحها. وفي ذلك أشار الشيخ محمد رضا الشبيبي عن الدولة الجديدة التي قامت في العراق بعد الثورة إنها " مستقلة ذات سيادة في الظاهر، ولكنها لم تكن كذلك في الواقع فالاستقلال كان استقلالا ناقصا نقصا فاضحا ، بل كان الحكم ثنائيا بين الإنكليز وبين فريق من صنايعهم وأعوانهم في غالب الأحيان، وكان الغنم للسلطة البريطانية ".

وكذلك يذكر كوتلوف في كتابة ثورة العشرين التحررية في العراق " إن الثورة الوطنية التحررية العراقية سنة 1920 لم تحقق جميع الأهداف التي عمل العراقيون على تحقيقها، فمطاليب العراقيين المتمثلة بانسحاب الجيوش

الأجنبية، والاستقلال التام، وتصفية الحكم البريطاني ما كانت مقبولة لدى الإنكليز ففرضوا نظام الوصاية على البلاد. واتخذوا إجراءات عديدة من شأنها تقوية مركزها المترنح في العراق".

بعد تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة تم ترشيح فيصل بن الحسين ليكون ملكا في العراق على أن يتعهد الأخير بتوقيع معاهدة تحالف مع الحكومة العراقية. وفعلا تقرر في مؤتمر القاهرة المنعقد في 13 آذار 1921 ترشيح الأمير فيصل بن الحسين، ليكون ملكا على العراق لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر تمثلت بقيام النظام الملكي في العراق.

المصادر

1. **علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية**
2. **عبدالرزاق الحسني، الثورة العراقية الكبرى**
3. **محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث 1918-1958**
4. **كمال مظهر، صفحات من تاريخ العراق المعاصر**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الخامسة باللغة العربية: اشكالية النظام السياسي في العراق

اسم المحاضرة الخامسة باللغة الإنكليزية: The problem of the political system in Iraq

محتوى المحاضرة الخامسة

أولاً: اشكالية النظام السياسي في العراق

أ- تشكيل الحكومة.

لم يكن قرار السلطات البريطانية بتشكيل الحكومة المؤقتة، الا نتيجة لاستمرار الانتفاضات الشعبية ضد الاحتلال، التي بلغت ذروتها في ثورة العشرين فبعد وصول بيرسي كوكس الى بغداد في 11 تشرين الاول 1920. الذي وصف بانه الشخص الامثل، من وجهة النظر البريطانية، لمعالجة الوضع المضطرب في العراق لما له من معرفة سابقة مع بعض الساسة العراقيين، وبدأ على الفور بتنفيذ السياسة البريطانية الجديدة، فأجرى مشاورات واسعة مع بعض الشخصيات العراقية، ورجال الادارة البريطانية في العراق، لشرح خطته في العمل التي تهدف الى تاسيس حكومة مؤقتة على الاسس الاتية:

ان يؤسس مجلس من الوزراء العرب يشرف عليه مستشارون بريطانيون على ان يكون بادارة المندوب السامي البريطاني مباشرة.

وبعد ان حصل كوكس على التاييد لارائه رشح عبد الرحمن النقيب نقيب اشراف بغداد، لتولي رئاسة المجلس لمركزه الديني لكنه واجه صعوبة في اقناع النقيب لتولي هذا المنصب، وكان النقيب قد اعلن في شباط 1919 عن عزمه عدم الاشتراك في الشؤون السياسية

استطاع كوكس اقناع النقيب تولي رئاسة المجلس، وكان كوكس قد قرر تاليف مجلس يضم رئيسا وثمانية وزراء، يكون كل منهم على رأس وزارة من وزارات الدولة، ومع كل وزير مستشار بريطاني، مع عشرة وزراء بلا وزارة لضمان تمثيل مناطق العراق المتعددة، وقام كوكس بترشيح الوزراء وطلب من النقيب توجيه الدعوة لهم، لكي لا

يعطي الانطباع السيء عن التدخل البريطاني المباشر في شؤون الحكومة الجديدة، التي اريد ان تكون واجهة عراقية لا بريطانية.

وهكذا تم تشكيل الوزارة النقيبية الاولى التي عقدت اجتماعها الاول في دار النقيب يوم 2 تشرين الثاني والقى النقيب في الاجتماع كلمة قصيرة جداً دعا فيها الى المثابرة في العمل دون ان يحدد واجبات المجلس ودوره في الحياة السياسية، وفي 8 تشرين الثاني اصدر المندوب السامي بياناً اوضح فيه ان الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة هو الاسراع في تمهيد الطريق امام الشعب العراقي لابداء الرأي في شكل الحكومة التي يريدها عن طريق تاليف مؤتمر يمثل الشعب العراقي تمثيلا صحيحاً، والى ان يحين موعد اجتماع المؤتمر واصدار القانون الاساسي فان الحكومة تقوم بادارة "الواجبات العمومية" باشراف المندوب السامي.

وحدد كوكس صلاحيات الحكومة المؤقتة في مذكرة صدرت على شكل تعليمات لمجلس الوزراء، أوضحت المذكرة ان كل وزير يعتبر رئيساً لدائرة من دوائر الدولة ومسؤولا عن ادارتها شرط ان يكون خاضعاً الى اشراف مجلس الوزراء، ومشورة المستشار البريطاني وسلطة المندوب السامي العليا، والذي تكون قراراته نهائية في جميع الامور.

قامت الحكومة المؤقتة بتقسيم العراق الى وحدات ادارية وتعيين موظف عراقي لكل وحدة ادارية، والى جانب مستشار بريطاني وسمحت بعودة السياسيين المنفيين من الذين ابعدوا لنشاطهم الوطني قبل واثناء ثورة العشرين ، وعلى الرغم من ذلك فان تشكيل هذه الحكومة لم يرضي طموح العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال التام واقامة دولة مستقلة لهذا نظروا الى الحكومة المؤقتة بعين الشك في قدراتها على الاستجابة لمطامح العراقيين، وازدادت الانتقادات لبريطانيا وخططها في العراق.

ب- اختيار ملك للعراق:

كان من ضمن الخطة التي وضعها المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس ومستشارو ، والتي وافقت عليها وأقرتها الحكومة البريطانية التمهيد لاختيار ملك لعرش العراق، الذي كان يتنافس عليه كثير من الزعماء العراقيين. وقد كان اهم الزعماء الذين رشحوا أنفسهم أو رشحهم الموالون والأصدقاء لعرش العراق هم:

1. السيد عبد الرحمن النقيب: وهو نقيب أشراف بغداد ورئيس الحكومة المؤقتة فقد كانت له مميزات من وجهة نظر بريطانية ولكن شيخوخته ومرضه وزهد في المنصب من جهة وعدم وجود وارث موفق يخلفه في حال وفاته واحتمال وجود معارضة له لترشيحه جعلت السلطات البريطانية تغض النظر عنه.

2. السيد طالب النقيب: إبن نقيب البصرة وكان أبرزهم وأعظمهم نشاطا وكان هذا يتمنى أن تقوم إمارة عربية تشمل البصرة وما جاورها على غرار أمارة الشيخ خزعل أمير المحمرة . ولكن الذي اضعف من شأنه تلك السياسة التي اتبعها في البصرة أواخر العهد العثماني والتي كانت قائمة على الاستغلال مما جعل له خصوم. وقد صار طالب النقيب يبذل كل جهد في سبيل عرقلة انتخاب الأمير فيصل بن الحسين مما اضطر السلطات البريطانية إلى اعتقاله ونفيه إلى جزيرة سيلان ثم السماح له بعد ذلك بالذهاب إلى مصر ولم يعد للعراق إلا في عام 1925 .

3. عبد الهادي باشا العمري: رئيس الأسرة العمرية المشهورة في الموصل وهذا لم يكن له انصار يسندونه خارج الموصل أو في العراق.

أما المرشحون من غير العراقيين فهم:

1. برهان الدين: وهو نجل أخر سلاطين آل عثمان وكان له بعض المؤيدين من سكان بعض المدن، فضلا عن كركوك وبعض الأقضية التي تغلب فيها العناصر التركمانية أو يكثر فيها المتقاعدون ممن يحنون إلى العهد العثماني ويعتقدون بلزوم عودة ارتباط العراق بالخلافة التركية. لم يلق هذا المرشح تأييدا من العراقيين الأخرين أو من البريطانيين الذين يرمون إلى قطع الصلة بين العراق والدولة العثمانية.

2. الشيخ خزعل أمير المحمرة: وكان سخاؤه وصلته بجنوب العراق مما يجعل احتمال ترشيحه قويا بعض الشيء.

3. إبن سعود: أو أحد أنجاله وقد فكر في إسناد عرش العراق إليه لكن نجد من وجهة نظر معظم العراقيين إنهم لا يؤيدون ترشيحه وكذلك البريطانيين.

4. الملك فيصل بن الحسين: يعد من أقوى المرشحين لمنصب عرش العراق لأن البيت الهاشمي كان يُعد أفضل البيوت لإختيار أمير يشغل عرش العراق . وذلك لمقامه الديني وقيامه بتزعم العرب وإعلان ثورتهم ضد العثمانيين والمطالبة بالاستقلال. وصلة الكثير من العراقيين الشخصية به.

وإستنادا إلى عرض سيرة هذ الشخصيات المرشحة لتولي عرش العراق. فقد كان الفيصل بن الحسين أوفر حظا من الأخرين في تولي العرش نظرا لما يتمتع به من مكانة متميزة وسمعة طيبة ومواهب انتزعت إعجاب العرب والبريطانيين وتقديرهم.

ولد فيصل في مدينة مكة في العشرين من أيار 1883 ، نشا بين العشائر العربية، فتعلم الكثير في (مدرسة الصحراء) وعندما بلغ السابعة من عمر عاد إلى مكة وتلقى دروسا في قواعد اللغة العربية، واللغة التركية، سافر مع أبيه الشريف حسين إلى استانبول عاصمة الدولة العثمانية.

وفي استانبول بدأت حياة جديدة لفيصل، فقد درس هناك، وتعلم مبادئ اللغة الفرنسية، واستمر في حفظ القران الكريم على يد والد ، وألم باللغة الإنكليزية حتى أتقنها بعد ذلك بشكل كبير. كما عرف مبادئ الفنون العسكرية من خلال اختلاطه ببعض ضباط الجيش العثماني.

عاد مع أبيه إلى مكة بعد أن قضى خمسة عشر عاما في استانبول، قام فيصل بقيادة بعض الغزوات لإخضاع بعض القبائل. وفي عام 1909 انتخب فيصل عن مدينة جدة عضوا في مجلس المبعوثان العثماني.

وعند إعلان الحرب العالمية الأولى، مثل فيصل والد الشريف حسين في المفاوضات مع الحكومة العثمانية لتوضيح موقفها من العرب، كما التقى فيصل برجال الحركة العربية في دمشق لمعرفة موقفهم من سياسة الاتحاديين العنصرية تجاه العرب، ومدى استعدادهم للثورة ضد الحكم العثماني.

وعند إعلان الثورة العربية الكبرى في 10 حزيران 1916 قاد فيصل الجيش العربي للقضاء على الحكم العثماني في بلاد الشام، وفعلا نجح في مهمته وتمكن ومن إنهاء الوجود العثماني في بلاد الشام وتأسيس الحكومة العربية في دمشق في الثالث من تشرين الأول 1918 واصبح فيصل ملكا لها.

وكان فيصل قد شارك في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 وعرض مطالب الشعب العربي في الحصول على الاستقلال. ولكن دون جدوى إذ فرضت الدول الكبرى نظام الانتداب على منطقة المشرق العربي فأصبحت سورية تحت الانتداب الفرنسي حتى تمكنت القوات الفرنسية من دخول سورية بعد معركة ميسلون في 24 تموز 1920 التي خسر فيها الجيش السوري، وبذلك انتهت أول تجربة عربية للحكم. وخرج فيصل من دمشق وسافر

بعدها إلى اوربا وبالتحديد إلى ميناء نابولي الإيطالية. وبقي هناك حتى أواخر كانون الأول 1920 إذ عاد إلى مدينة جدة.

ب – مؤتمر القاهرة واختيار فيصل بن الحسين ملكا للعراق :

قدم المستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني اقتراحا الى الحكومة البريطانية بعقد مؤتمر في مدينة القاهرة الهدف منه التوصل الى حل عاجل لكل الامور في منطقة الشرق العربي ، فقبلت الحكومة البريطانية هذا المقترح وتم عقده من تاريخ 12 أذار 1921 حتى نهاية هذا الشهر .

ومما كان يتعلق بالعراق تقرر في المؤتمر مناقشة علاقة الدولة العراقية الجديدة ببريطانيا، وشخصية من يتولى حكم العراق، وتشكيل قوات الدفاع (الجيش) في الدولة الجديدة، ووضع المناطق الكردية وعلاقتها بالعراق.

ولما كان الفيصل المرشح الأوفر حظا في تولي عرش العراق فقد أوضح انه سيكون مستعدا لان يتفاوض لعقد معاهدة إنكليزية عراقية على ضوء ما ورد بصك الانتداب. فلذلك أعلنت حكومة بريطانيا موافقتها على ترشيح فيصل لعرش العراق.

واستنادا لذلك أخذت بريطانيا تعمل لتهيئة الجو المناسب في العراق لمساعدة الأمير فيصل على ارتقاء العرش العراقي. وكان من التدابير التي اتخذت بهذا الصدد نفي طالب النقيب إلى سيلان، وكان طالب النقيب يعد نفسه أفضل مرشح للعرش العراقي كما تم إبعاد مستر جون فلبي عن العراق وكان هذا مستشارا لوزارة الداخلية العراقية التي يرأس هذه الوزارة السيد طالب النقيب ويدعو للحكم الجمهوري في العراق.

وفي 14 تموز 1921 القى تشرشل بيانا في مجلس العموم البريطاني جاء به انه اتفق على إجلاس حاكم عربي تقبله العراق وإنشاء جيش عربي لأجل الدفاع الوطني، وإن الحكومة البريطانية لا تعارض في ترشيح فيصل لعرش العراق.

أخذت الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب تمهد لاستقبال الأمير فيصل المرشح لعرش العراق وتنظم الدعاية له. وفي 12 تموز 1921 استقل فيصل الباخرة البريطانية من جدة متوجها إلى العراق فوصل البصرة التي لقى فيها ترحابا من الوزراء الذين انتدبوا لاستقباله والوفد الذي أرسلته بغداد، ومن السلطات البريطانية

ووجو البصرة، ثم توجه إلى بغداد وفي طريقه زار بعض المدن العراقية حتى وصل بغداد في 29 تموز من العام نفسه.

وبعد ذلك قرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح قدمه رئيسة المناداة بالفيصل ملكا على العراق بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، وبلغ هذا القرار لوزارة الداخلية لتذيعه في جميع الدوائر الحكومية. وأرسل القرار إلى المندوب السامي لتصديقه، وذلك طبقا للأصول المتبعة.

بضوء هذا القرار وجد المندوب السامي انه من الواجب عليه أن يحصل على تصريح مباشر من الأمة عند موافقتها قبل أن يوافق على القرار المذكور، وعليه فقد طلب المندوب السامي من مجلس الوزراء أن يوعز إلى وزارة الداخلية بأن تتخذ الوسائل الإدارية للحصول على تعبير رسمي عن رغائب الشعب.

ولتنفيذ ذلك تقرر إجراء تصويت على قرار مجلس الوزراء في أنحاء العراق المختلفة، وفعلا تم التصويت الذي كانت نتيجته إن الشعب العراقي قد صوت بنسبة 96 % إلى جانب الأمير فيصل، ولهذا ووفقا للاستفتاء الشعبي الذي حصل فيه الأمير فيصل على 96 % من أصوات الشعب العراقي جرى تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق في الساعة السادسة من صباح يوم 23 آب 1921 ويُعد تتويجه عهد جديد في تاريخ العراق المعاصر. فمن الناحية الداخلية كان على المملكة الجديدة أن تعمل على رفع مستوى السكان الحضاري إلى مستوى أفضل ثم نشر الوية النظام والأمن في ربوع البلاد.

أما من الناحية الخارجية فكانت مشاكل العراق تدور حول علاقاته مع بريطانيا، وعمل الملك الجديد على حفظ التوازن بين الحكومة البريطانية وبين الوطنيين العراقيين إذ إن فيصل قد تأكد من إن مساعدة بريطانيا وعطفها كانا أمرين ضروريين لحماية العراق من جيرانه الطامعين من جهة ولإنهاء نظام الانتداب من جهة أخرى. وفضلا عن ذلك فقد قدر فيصل قيمة الصداقة البريطانية حق قدرها واعتقد إن المصالح العراقية البريطانية غير متعارضة .

بعد إعلان فيصل ملكا على العراق قدم عبد الرحمن النقيب استقالة وزارته، كإجراء روتيني، ثم كلفه الملك بتشكيل الوزارة الثانية. ولتنظيم العلاقة بين بريطانيا والعراق بدأت مفاوضات لعقد معاهدة بين الطرفين. فكانت معاهدة عام 1922 التي وافق عليها مجلس الوزراء بعد مفاوضات طويلة واعتراض من القوى الوطنية والشعب العراقي. وخلال مدة حكم فيصل الأول نجحت الحكومة العراقية بالاحتفاظ بولاية الموصل، بعد مطالبة تركيا بضم

هذ الولاية إليها، كما ونجح فيصل الأول في إدخال العراق عضوا في عصبة الأمم عام 1932 بعد مفاوضات مطولة مع الحكومة البريطانية.

ومن ضمن اهتمامات الملك فيصل بمؤسسات المملكة العسكرية والسياسية والاقتصادية كان تطوير للمؤسسة العسكرية. فحين قرر مجلس الوزراء في تموز 1922 توسيع الجيش بارك الملك هذا القرار وأعرب عن سرور ، وطالب باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار بأسرع وقت وحين ازدادت عوائد العراق من النفط دعا الملك الاستفادة منها في تقوية الجيش وزيادة أعداد ، وتبديل طائرات القوة الجوية بطائرات حديثة. كما ظهر اهتمام الملك بالجيش من خلال سعيه المتواصل إلى تطبيق قانون التجنيد الإجباري وزيادة أعداد المتطوعين الشباب وتنوع صنوف الجيش.

وفي الجانب الاقتصادي ادرك الملك فيصل أهمية بناء اقتصاد وطني ، باعتبار احد الأسس المهمة التي يقاس من خلالها تقدم البلاد.

وكان الملك يرى أيضا في التعليم أساس كل تقدم ينشد بلد من البلدان. فاظهر اهتمامه بالتعليم من خلال ممارساته العملية في هذا الجانب وتأكيد على زيادة أعداد المدارس في المملكة والاهتمام بالكادر التعليمي.

لقد استطاع الملك فيصل الأول بفضل شخصيته وسياسته من الإسهام في تكوين دولة العراق الحديث حتى عد بعضهم بانه " باني كيان العراق ومجدد نهضته" فقد خطى خلال السنوات الاثني عشر خطوات مهمة إلى الأمام. إذ وضعت في عهد قواعد المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وفي الثامن من أيلول 1933 توفي الملك فيصل الأول بعد إجراء عملية جراحية في جنيف وقد استقر الرأي بالإجماع على أن الفضل في تكوين بناء العراق يعود إلى درجة كبيرة إلى حنكة فيصل الأول ونشاطه الذي لم يعرف الكلل واهتمامه الكبير بشؤون المملكة. وبإمكاننا القول إن فيصل أراد أن يجعل من العراق دولة نموذج تقتدى بها بقية الأقطار العربية .

أما المس بيل فقد كونت لنفسها قناعة عن طموحات الملك فيصل لخصتها بثلاثة:

1- عزمه على إعادة الخلافة للعرب.

2- رغبته في رفض الانتداب في العراق ليكون لسوريا القدرة على رفضه أيضاً .

3- طموحه إلى أنشاء دولة مسلمة تكون قدوة للعالم الإسلامي.

المصادر

1. **رجاء حسين الخطاب، العراق بين 1921 – 1927**
2. **زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر**
3. **عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية – الجزء الاول**
4. **خيري العمري، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة السادسة باللغة العربية: السلطة التشريعية

اسم المحاضرة السادسة باللغة الإنكليزية :Legislature

محتوى المحاضرة السادسة

سادساً: السلطة التشريعية:

أ: المجلس التأسيسي:

حددت وزارة عبد الرحمن النقيب الثالثة يوم 24 تشرين الاول 1922 موعداً للبدء بانتخابات المجلس التأسيسي ، طبقاً للنظام الصادر في 4 اذار 1922 وحددت مهامه:

1 – وضع الدستور (القانون الاساسي) للمملكة العراقية.

2– وضع قانون لانتخاب مجلس النواب.

3– تصديق المعاهدة العراقية–البريطانية.

بدأ عبد المحسن السعدون وزير الداخلية، على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخاب، واصدر بياناً دعا فيه الى التضامن والتعاضد والتزام السكينة، وكان السعدون يعتقد بضرورة اتباع سياسة حازمة تجاه المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لاوامرها.

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى دعت الحركة الوطنية الى مقاطعتها فادى ذلك الى استقالة اللجان الانتخابية في بعض المدن العراقية ، ولم تستطيع الحكومة تاليف تلك اللجان في مناطق اخرى، وواجهت صعوبات في تشكيل الهيئة التنفيذية في بغداد، واعتبرت المعارضة الانتخابات اسلوبا بريطانيا لتركيز سلطتها في العراق، وقدمت مذكرة الى الملك فيصل طالبت فيها الحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة، واطلاق حرية الصحافة والاحزاب، واعلنت معارضتها للانتخابات الامر الذي ادى الى توقف الاعداد للانتخابات .

انتقد السعدون وزير الداخلية وزارة النقيب لانها لم تتبنى اسلوبه القائم على سياسة الشدة، وقدم استقالته في 6 تشرين الثاني 1922 فطلب الملك فيصل الاول الى السيد عبد الرحمن النقيب بتقديم استقالته، فقدمها في 16 تشرين الثاني بحجة اعتلال صحته، فكلف الملك عبد المحسن السعدون بتاليف الوزارة، وقدم السعدون اسماء وزارته في 20 تشرين الثاني 1922.

كانت مهمة وزارة السعدون اجراء انتخابات المجلس التاسيسي وامرار المعاهدة ولانجاز هذه المهمة حاول السير على سياسة الشدة تجاه المعارضة، فقام بنفي عدد من الوطنيين واغلاق الصحف المعارضة، فخلق بذلك الجو المناسب للاستمرار في عملية الانتخابات، وسارت الانتخابات سيراً حسناً وكان السعدون واثقا من نجاح العناصر الموالية للحكومة التي تستطيع امرار المعاهدة والتعاون مع الانكليز، ولهذا نال رضا السلطات البريطانية في العراق التي وجدت فيه رجلاً شجاعاً استحق ثقة زملائه والسلطة، ولكنها لم تحض بثقة الملك الذي استغل استمرار الازمة الاقتصادية فاشعر السعدون بان استقالته مرغوبة فقدمها في 15 تشرين الثاني 1923.

عهد الملك الى جعفر العسكري بتاليف الوزارة الجديدة في 22 تشرين الثاني 1923 وتضمن منهاجها السعي لاكمال انتخابات المجلس التاسيسي وجمعه باسرع ما يمكن، وحددت وزارة الداخلية يوم 25 شباط 1924 مرحلة نهائية للانتخابات، وبذلت الحكومة جهودا كبيرة لفوز مرشحيها، وقد اثار تدخل الحكومة في الانتخابات الاحتجاج والاستنكار في مناطق العراق المختلفة.

افتتح الملك فيصل المجلس التاسيسي في 27 اذار 1924 ويعتبر افتتاحه من الاحداث المهمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، لانه اول برلمان منتخب يجتمع في بغداد، واول خطوة نحو الحياة الديمقراطية .

وقد اعرب الملك فيصل في خطاب عن سروره العظيم بافتتاح اول مجلس شورى، واشار الى ان الشعب انتخب ممثليه لبناء نظامه السياسي واستقلال بلده، وحدد مهام المجلس بثلاث نقاط هي:

1- البت في المعاهدة العراقية- البريطانية لتثبيت سياستها الخارجية.

2- سن الدستور العراقي لتامين حقوق الافراد والجماعات، وتثبيت سياسة الدولة الداخلية.

3- سن قانون انتخاب المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الشعب ويراقب سياسة الحكومة واعمالها.

ويلاحظ في تحديد مهام المجلس تقديم النظر في المعاهدة على سن الدستور، وهو امر جدير بالوقوف عنده لان الاصول الدستورية تقتضي ان يكون البت في الدستور مقدما على ما سواه، فمهمة المجالس التاسيسية هي سن الدستور اولا، وتشريع قانون انتخاب النواب بعد ذلك، اما التصديق على المعاهدات الدولية فهو من مهام المجالس النيابية، ولكن الظروف السياسية اقتضت في وقتها، ان يكون الدستور مؤسسا على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور، اي بعبارة اخرى ان تكون المعاهدة اصلا والدستور فرعا تابعا لها وخاضعا لاحكامها حتى يتخذ من هذا التقديم وسيلة للضغط على اعضاء المجلس التاسيسي الذين ادركوا ان لا دستور بدون معاهدة.

اصبح عبد المحسن السعدون رئيسا للمجلس التاسيسي، وياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس، وبدأ المجلس اعماله بتاليف لجنة لتدقيق المعاهدة ورفع تقرير عنها من (15) عضوا برئاسة ياسين الهاشمي.

ب- الدستور (القانون الاساسي العراقي):

تعهدت بريطانيا في المادة الاولى من لائحة الانتداب بان تضع في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب قانونا اساسيا للعراق يعرض على مجلس العصبة للمصادقة، على ان يضمن هذا القانون الحقوق الاساسية للاهالي الساكنين في البلاد ويسن بمشورة الحكومة العراقية.

وعند مبايعة حكومة النقيب لفيصل ملكاً على العراق اشترطت ان تكون حكومته (دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون) وتضمنت المادة الثالثة من المعاهدة-البريطانية اسس الدستور العراقي، عندما نصت على موافقة ملك العراق على تنظيم قانون اساسي يعرض على المجلس التاسيسي شرط ان لا يحتوي على ما يخالف نصوص المعاهدة، وان ياخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق، ويكفل للجميع الحرية التامة، ويعين الاصول الدستورية للدولة العراقية سواء اكانت تشريعية ام تنفيذية.

بدأت اولى المحاولات لوضع القانون الاساسي في اوائل خريف 1921 عندما تالفت لجنة خاصة لاعداد لائحته ضمت كلا من الميجر يونك والمستر دراور باشراف المستر دافيدسون، واستعانت اللجنة بدساتير استراليا ونيوزلندا وغيرها، ووضعت مسودة للائحة وعرضتها على الملك فيصل فقبلها بصورة مبدئية، واحالها على لجنة عراقية ضمت ناجي السويدي، وزير العدل، وساسون حسقيل وزير المالية، ورستم حيدر سكرتير الملك الخاص، فاعترضت هذه اللجنة على اللئحة لانها منحت الملك صلاحيات واسعة ووضعت مسودة لائحة اقتبست نصوصها

الاساسية من الدستور العثماني، وارسلت مسودتا اللائحتين الى وزارة المستعمرات في لندن، ثم اجتمعت اللجنتان واعدتا مسودة لائحة موحدة قلصت فيها من صلاحيات الملك، وجعلت الوزراء مسؤولين امام البرلمان، واناطت بالملك صلاحيات الملك، وجعلت الوزراء مسؤولين امام البرلمان، واناطت بالملك صلاحيات تشريعية فاعطته حق اصدار المراسيم التي لها قوة القانون عندما يكون البرلمان غير منعقد، ولكن اللجنة العراقية اعترضت على حق الملك في اصدار هذه المراسيم، وارسلت مسودة اللائحة الجديدة مع اراء اللجنة العراقية الى لندن مرة اخرى، فايدت وزارة المستعمرات البريطانية وجهة نظر اللجنة العراقية، وفي نيسان 1923 وضعت الصيغة النهائية للائحة ولم يبق سوى عرضها على المجلس التاسيسي لمناقشتها والمصادقة عليها.

احيلت اللائحة الى المجلس التاسيسي، واستغرقت مناقشتها حوالي الشهر من 14 حزيران حتى 10 تموز 1924 وقد جرت مناقشة المجلس لمواد اللائحة بسرعة، حيث اقرت اكثر المواد بمجرد قرائتها مرة واحدة دون مناقشتها ولم يقترح المجلس ادخال اية تعديلات اساسية ومهمة فيها.

يضم القانون الاساسي 123 مادة موزعة على عشرة ابواب مع مقدمة، وقد جاء في مقدمة القانون الاساسي ان العراق (دولة ذات سيادة مستقلة حره ، ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، وحكومته ملكية وراثية، وشكلها نيابي، وبغداد عاصمة العراق ويجوز اتخاذ غيرها عاصمة بقانون).

وتضمن الباب الاول (حقوق الشعب) فلا فرق بين العراقيين في الحقوق وان اختلفوا في القومية والدين واللغة، والحرية الشخصية مصونة لجميع السكان ولا يجوز القبض على احدهم او توقيفه او معاقبته او اجباره على تبديل مسكنه، او تعريضه للقيود، او اجباره على الخدمة في القوات المسلحة الا بمقتضى القانون، وللعراقيين حرية ابداء الرأي، والنشر، والاجتماع، وتاليف الجمعيات والانضمام اليها، ضمن حدود القانون، وان الاسلام دين الدولة الرسمي، وتضمن لجميع ساكني البلاد حرية الاعتقاد التامة، وحرية القيام بشعائر العبادة.

وتناول الباب الثاني (الملك وحقوقه) وجاء فيه ان سيادة المملكة العراقية الدستورية للامة وهي وديعة الشعب للملك فيصل ثم لورثته من بعده، ولاية العهد لاكبر ابناء الملك سناً، وسن الرشد تمام الثمانية عشر عاماً، والملك مصون غير مسؤول، وهو الذين يصدق القوانين ويأمر بنشرها، ويراقب تنفيذه، وللملك الحق باصدار مراسيم بموافقة هيئة الوزارة يكون لها قوة قانونية وذلك اثناء عطلة مجلس الامة لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والامن العام،

او لدفع خطر عام او لصرف مبالغ مستعجلة لم يؤذن بصرفها في الميزانية، والملك يعقد المعاهدات ويختار رئيس الوزراء، ويقبل استقالته، وهو القائد العام للقوات المسلحة.

وبحث الباب الثالث (السلطة التشريعية) وهي منوطة بمجلس الامة مع الملك ومجلس الامة يتالف من مجلسي (النواب والاعيان) ، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها، كما حدد شروط العضوية في مجلس الامة ومدتها، ويتالف مجلس النواب بالانتخابات بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة من الذكور، اما مجلس الاعيان فيعين اعضاؤه من قبل الملك.

وتناول الباب الرابع (الوزارة) فالملك يقوم باختيار رئيس الوزراء ثم يعين بقية الوزراء في مناصبهم، بناء على ترشيح الرئيس لهم، على ان لا يتجاوز عدد وزراء الدولة التسعة ولا يقل عن الستة، ولا يجوز للوزير الذي ليس عضواً في البرلمان ان يبقى في منصبه اكثر من ستة اشهر، اذا لم يعين عضوا في مجلس الاعيان او ينتخب نائباً، والوزراء مسؤولون بالتضامن امام مجلس النواب عن الشؤون التي تقوم بها الوزارات، فاذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة باكثرية الاعضاء الحاضرين فعليها ان تستقيل، واذا كان القرار يمس احد الوزراء فعلى ذلك الوزير ان يستقيل.

وبحث الباب الخامس (السلطة القضائية) فالحكام يعينون بارادة ملكية، والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها، واوضح الباب كيفية تاسيس المحاكم ومكان انعقادها ودرجاتها واقسامها.

وتناولت بقية الابواب الامور المالية، وادار المحافظات (الالوية) وتاييد القوانين والاحكام، وبحث الباب التاسع في كيفية تبديل احكام القانون الاساس، ونص على ان "كل تعديل يجب ان يوافق عليه مجلس الامة" (الاعيان والنواب)، باكثرية مؤلفه من ثلثي اعضاء المجلسين المذكورين، وبعد الموافقة عليه يحل مجلس النواب، وينتخب مجلس جديد يعرض عليه، وعلى مجلس الاعيان فاذا اقترن بموافقة المجلسين باكثرية مؤلفة من ثلثي اعضاء كليهما يعرض على الملك ليصدق وينشر.

وعلى الرغم من مصادقة المجلس التاسيسي على لائحة القانون الاساسي العراقي، الا ان نشره تاخر فترة طويلة بسبب الضغوط البريطانية لان بريطانيا ارادت الحصول على الامتيازات النفطية قبل نشر القانون الاساسي لان نشرة سيكشف عدم شرعية ابرام الامتياز دون مصادقة البرلمان عليه، فقد منعت المادة (93) من القانون

الاساسي بيع اموال الدولة او تعويضها او ايجارها او التصرف فيها الا وفق القانون، كما منعت المادة (114) اعطاء انحصار او امتياز لاستثمار مورد من الموارد الطبيعية الا بموجب القانون، ودفعت خشية بريطانيا من معارضة البرلمان لامتياز النفط الى محاولتها الاستفادة من المادة (114) من القانون الاساسي التي اعتبرت جميع الانظمة والقانونين التي صدرت قبل تنفيذ القانون الاساسي صحيحة الى ان تبدلها او تلغيها السلطة التشريعية، او يصدر قرار من المحكمة العليا بجعلها ملغاة.

وقع امتياز النفط في 14 اذار 1925 وفي 21 اذار من نفس العام 1925 قرر مجلس الوزراء نشر القانون الاساسي، وجرت بهذه المناسبة احتفالا رسمية وقد وضع القانون الاساسي الاسس الدستورية والقانونية للحياة النيابية في العراق، فاوضح ان السلطة التشريعية منوطة بمجلس الامة مع الملك، ومجلس الامة يتالف من مجلس الاعيان والنواب، وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها والغائها ويتالف مجلس الاعيان من عدد لا يتجاوز العشرين عضوا يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور، وممن لهم ماض مجيد في خدمة الدولة والوطن، ومدة العضوية في مجلس الاعيان ثماني سنوات على ان يتبدل نصفهم كل اربع سنوات، ويجتمع مجلس الأعيان مع مجلس النواب ويعطل معه، اما مجلس النواب فيتالف بالانتخابات بنسبة واحدة على كل عشرين الف نسمة من الذكور، وان طريقة انتخاب النواب تعين بقانون خاص يراعي في اصول التصويت السري ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية، ويعتبر النائب ممثلا للعراق عامة لا لمنطقته الانتخابية، ودورة مجلس النواب اربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع، ومدة الاجتماع ستة اشهر، وللملك حل مجلس النواب على ان يبدأ باجراء الانتخابات مجددا ويدعى المجلس الجديد الى الاجتماع بصورة غير عادية في مدة لا تتجاوز اربعة اشهر من تاريخ الحل، واشترط القانون الاساسي ان يكون الوزير عضوا في مجلس النواب او الاعيان، ولكن يجوز تعيين وزير من غير النواب او الاعيان فاذا لم ينتخب نائبا او يعين عينا خلال مدة اقصاها ستة اشهر فعليه ان يستقيل من الوزارة.

وتبع مصادقة المجلس التاسيسي على الدستور تشريع قانون انتخاب النواب في (2 اب 1924) ونشر في الجريدة الرسمية الرسمية (22 تشرين الاول 1924) ونص على الانتخاب غير المباشر والتصويت السري، واعطى حق الانتخاب للذكور فقط على ان يكون عراقي الجنسية واكمل العشرين من عمره، ولم يخسر حقوقه المدنية وغير محكوم عليه بالسجن بجريمة او جنحة تمس شرفه، وليس مجنونا او معتوها ويعد كل المواطنين الذين تتوفر فيهم

الشروط "منتخبون اولون" يستطيعون ان يصوتوا للمنتخبين الثانويين، ويقابل كل منتخب ثانوي (250) منتخبا اوليا ووظيفة المنتخبين الثانويين انتخاب النواب.

اجريت اول انتخابات نيابية في العراق لاول مجلس نيابي في عهد وزارة ياسين الهاشمي الاولى في يوم (8 حزيران 1925) وعقد اجتماعه الاول في عهد وزارة عبد المحسن السعدون في يوم (16 تموز 1925) وانتخب رشيد عالي الكيلاني رئيسا لاول مجلس نيابي، وقد قام المجلس النيابي بالتصديق على النظام الداخلي للمجلس في (25 اب 1925) وبموجبه تشكلت في المجلس تسع لجان دائمة هي: لجنة المراجعات والعرائض، ولجنة الشؤون الداخلية، ولجنة الشؤون الخارجية، ولجنة الشؤون المالية ولجنة المعارف، ولجنة تدقيق حسابات الحكومة النهائية.

المصادر

1. **زكي صالح، مقدمة في دراسة العراق المعاصر**
2. **رجاء حسين الخطاب، العراق بين 1921-1927**
3. **محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي**
4. **فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية الانكليزية – التركية وفي الراي العام**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة السابعة باللغة العربية: البناء الاقتصادي

اسم المحاضرة السابعة باللغة الإنكليزية: Economic construction

محتوى المحاضرة السابعة

سابعاً: البناء الاقتصادي:

كان الوضع الاقتصادي في العراق ابان العهد العثماني ذا طبيعة اقطاعية وكان اغلب نشاطه الاقتصادي ونتاجه لصالح الاقطاع، وقد بقي النظام الاقطاعي على حاله في الدولة العثمانية حتى بدايات القرن العشرين وعلى الرغم من قيام الدولة العثمانية بمجموعة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية الا ان سمة الاقطاعية بقيت بارزة في نشاطه الاقتصادي.

عانى الاقتصاد العراقي اثناء الحرب العالمية الاولى من ازمة مالية خانقة بسبب الكساد الشديد، والسياسة العثمانية السيئة في التعامل مع الاحداث فقد فرضت ضرائب جديدة باسم التكاليف الحربية، وبعد الاحتلال البريطاني للعراق عملت على ربط الاقتصاد العراقي بعجلة الاقتصاد الراسمالي وكانت الادارة البريطانية مدركة منذ البداية على ضرورة التعاون التام مع بعض رؤساء العشائر وكبار الملاكين وهذا يعني اعادة الروح في النظام العشائري وتعزيز مركز الشيخ خدمة للمصالح البريطانية.

لقد اثرت هذه السياسة الملاكين في استغلال هذا النفوذ لصالحهم دون التفكير بمصالح الفلاح، ومن المظاهر الاخرى التي استخدمتها قوات الاحتلال هي نزع ملكية الاراضي من المعارضين لها ومنحها الى الموالين لها.

وعند اندلاع ثورة 1920 في العراق، اتجهت بريطانيا الى تاسيس حكومة وطنية في العراق لكي تضمن مصالحها الاقتصادية في البلاد لذلك قامت الحكومة البريطانية في 25 تشرين الاول 1920 بتشكيل اول حكومة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب، وبعد ذلك نصب الامير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق في 23 اب 1921.

وفي 10 تشرين الاول 1922 عقدت اول معاهدة عراقية بريطانية وقد نصت على وجوب قيام العراق باخذ استشارة بريطانيا في كافة القضايا وعلى وجه الخصوص الاقتصادية والخارجية.

وعلى الرغم من اعلان قيام الحكم الملكي في العراق الا ان الفوضى والارتباك بقيت اهم مؤشرات الاقتصاد العراقي، فالتخلف والفقر كانا الظاهرتين الاكثر شيوعاً، اما موارد البلاد فكانت تحت رحمة الطبيعة، اذ انعدمت السيطرة عليها او تكاد فكانت البلاد تعاني من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والافات الزراعية والجفاف.

لقد بذلت الحكومة العراقية جهوداً واضحة لمواجهة مشكلة تسوية حقوق الملكية والتصرف في اغلب المساحات المزروعة، لذلك اصدرت قانون رقم 16 لسنة 1927 بشأن البساتين في الاراضي الاميرية غير الممنوحة، وقد تضمن تمليكها مجاناً او نصف البدل، ثم اصدرت قوانين اخرى كقانون تسوية حقوق الاراضي رقم 50 لسنة 1932 وبموجب القانون قسمت الاراضي الى اربعة اربعة اصناف هي الاراضي المملوكة والاراضي المتروكة والاراضي الموقوفة والاراضي الاميرية.

وفي عام 1927 استحدثت وزارة الزراعة والري وقد بذلت جهوداً كبيرة لتنظيم الزراعة وتشجيع الزراع على استخدام البذور المحسنة والالات والمكائن الحديثة في الزراعة وقد شرعت القوانين وابرمت اتفاقيات عديدة في هذا المجال.

اما في مجال الري فقد انجزت عدة مشاريع اروائية مثل مشاريع سدة الهندية وجداول اللطيفية والصقلاوية واليوسفية ومشروع الحبانية وغيرها من المشاريع.

اما في مجال التجارة فقد ارتفعت صادرات العراق خلال فترة العشرينات وخصوصا الصادرات الزراعية فقد احتلت صادرات التمور المركز الاول حيث كانت تمثل نسبة 5% من قيم الصادرات العراقية، وبعد عام 1925 انخفضت بنسبة حوالي 30% وكذلك كان لصادرات الحنطة والشعير والصوف دورا بارز في قيم الصادرات العراقية.

اما في مجال الصناعة فقد اصدرت الحكومة العراقية في العهد الملكي مجموعة من القوانين لحماية الصناعات العراقية فاصدرت في عام 1923 قانون التعرفة الكمركية رقم (23) التي تضمن في بنوده الاشارة الى اهمية الصناعة ووجوب دعمها ومنحها امتيازاً باعضاء المكائن والالات الانتاجية من الرسوم الكمركية وقد شجع هذا القانون على استيراد وادخال بعض المكائن الالية الى البلاد.

وبالرغم من كل اجراءات الحكومة التشجيعية للقطاع الصناعي الا ان نلاحظ ان قطاع الصناعة كان متأخراً بسبب تخوف اصحاب رؤوس الاموال من المغامرة باموال طائلة والسوق المحلي محدد بسبب قلة السكان وضعف القدرة الشرائية للفرد العراقي.

نلاحظ مما سبق ان الحكومات العراقية في العهد الملكي حاولت ايجاد قاعدة اقتصادية قوية لتثبيت دعائم الاقتصاد العراقي، الا ان كل اجراءاتها الاقتصادية كانت غير كافية فقد بقي الاقتصاد العراقي مرتبط بالاقتصاد البريطاني فقد كان للمستشارين البريطانيين الحظوة الاكبر والقول الفصل اي أي نشاط اقتصادي وخصوصاً في المجال الزراعي.

خامساً: الاوضاع الاجتماعية:

يعني التركيب السكاني توزيع السكان في المجتمع بمقتضى فئات تتميز بصفات عمرية وجنسية واجتماعية وقومية ودينية وجميع الخصائص التي يتسم بها المجتمع حيث ان معرفة هذا النوع من التوزيع السكاني يعطي مؤشرا ودلالات واضحة حول بعض الظواهر الاجتماعية الثابتة والمتطورة مثل دراسة العوامل الاجتماعية او الصحية التي تؤثر على معدل الولادات والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية وما شابه، فعلى سبيل المثال لا الحصر كان تقسيم الجنس ذكوراً واناثاً في المجتمع العراقي في عام 1947 (2.257.345) من الذكور و (2.558.840) من الاناث وكان تعداد الذكور في عام 1957 يساوي (3.155.049) وكان تعداد الاناث يساوي (3.143.937).

وبعد الاستقلال الوطني عام 1932 كان المجتمع العراقي في تلك الحقبة الزمنية قد سجل في دوائر النفوس خلال عام 1935 (3.274.183) الا ان هذا التسجيل بقي ناقصا اذ انه لم يشكل الكثير من القبائل الرحل او من كانت مساكنهم بعيدة عن مراكز التسجيل والمتهربين من التسجيل، اذ خمنت السلطة الحكومة في عام 1942 ان نفوس العراق كان (4.146.000) نسمة.

ونعني بعبارة النمط هنا مجموعة عادات واعراف تمثل اسلوب عيش افراد المجتمع، وسوف نتناول ثلاثة انواع من الانماط التي سادت المجتمع العراقي في تلك الحقبة من الزمن وهي ما يلي:

أ- نمط الحياة البدوية:

يقوم هذا النمط على الحس القبلي (العصبية القبلية) الذي يؤكد على التضحية من اجل القبيلة وقيمها واعرافها ونسبها وعادات الايثار في حالة الجدب التي تمر بها المراعي الصحراوية.

لذلك تكون العلاقة الاجتماعية بين افراد القبيلة الوحدة متضامنة ومتكافلة في وظائفها الاجتماعية ويكون الحس القبلي مبنياً على النسب الابوي حيث تكون تسمية ابناء المجتمع البدوي اخذة بنسب الاب وليس بنسب الام ولما كانت القبيلة عبارة عن مجموعة اسر ذات نسب واحد فان جميع اسر القبيلة تلتقي بأب مشترك ينتمون اليه وازاء هذا الارتباط النسبي فأن المكانات الاجتماعية لافراد القبيلة تمثل هرماً متدرجا يبدأ برئيس القبيلة ويقل شأن المكانات الاجتماعية كلما ابتعد المركز عن نسب رئيس القبيلة.

اضافة الى ذلك فالبدوي يخضع في نشاطه اليومية للاعراف والسنن الاجتماعية والقضائية غير المكتوبة ويقوم بالإشراف على تنفيذ الاعراف والسنن القضائية اشخاص معروفون في القبيلة وعادة يكونون من كبار القبيلة سناً ومكانة ومروءة واكثرهم حفظاً لتراث القبيلة الشفوي.

ب- نمط الحياة الريفية

من ابرز سمات هذا النمط هو الغرس والزرع الذي كان الدافع الاساسي في ارتباط ابناء الريف بارضهم حيث كانوا يزرعون الحنطة والشعير والذرة والدخن والرز والقطن والسمسم والعديد من الخضر فالمغارسة جعلت منه شخصاً ذا علاقة بمغروساته وهذا بدوره ولد له علاقة بالملك والحكومة والتزامه بدفع ضرائب زراعية للدولة وخضوعه لتنظيم رسمي في حياته اليومية داخل القرية وهذه هي الخطوة الاولى لتحضر الفرد البدوي العراقي، اضافة الى السمة السالفة الذكر التي ميزت حياة مجتمع الريف.

هناك سمة اخرى وهي الاستقرار في السكن وانعدام روح الغزو وتربية المواشي وخضوع افراده الى القوانين الرسمية المدونة اكثر من خضوعه للاعراف البدوية غير المدونة واصبحت المكانة الاجتماعية للفرد (في الريف) مرتبطة بملكيتهم ودخلهم، ومرد ذلك يرجع الى اتصال ابناء الريف بالمحيط الخارجي (اي خارج منطقة القرية التي يسكنوها) والى الاساليب التجارية الجديدة التي ظهرت في السوق العراقية بالمدينة اكثر من ارتباطها بالبادية وهذا بدوره ادى الى وقوع القرية تحت تاثير الجذب لحاجات وطلبات المدينة العراقية مثل احتياج اهل المدن الى منتجات القرية من منتجات زراعية وحيوانية وايدي عاملة اكثر من تاثر القرية بمؤثرات البادية.

اما الجماعات التي يتالف منها مجتمع الريف العراقي فهي ما يلي:

1- جماعة الملاكين: التي تشمل اصحاب الاراضي والاملاك والمواشي والاغنام وهذا ما يعطيهم نفوذا اجتماعيا عاليا للسيطرة على الفلاحين.

2- جماعة السراكيل والوكلاء: اي مساعدو الملاكين في ادارة املاكهم وايصال اوامرهم وتعليماتهم الادارية والزراعية الى الفلاحين والعمال والحرفيين وتمثيل سلطة الملاك امامهم.

3- جماعة العمال الحرفيين: وهم الافراد الذين يمتهنون حرفاً يدوية او لديهم بعض المواد البسيطة ويكون عملهم وحرفهم داخل دورهم ويشتغل فيه جميع اعضاء اسرتهم الكبيرة لذلك تكو مهنهم موروثة عندهم.

4- جماعة الفلاحين: اي المستخدمون من قبل الملاك للقيام بزرع ارضهم لقاء نسبة معينة من انتاجهم الزراعي او لقاء عمل لصالح الملاك لفترة زمنية معينة ودفع ضرائب لهم لقاء رعي مواشيهم واغنامهم على ارضه.

ويكون نظام تقسيم العمل المعتمد في نمط الحياة الريفية مقاماً على اساس الجنس ايضا (كما هو الحال في النمط البدوي).

ان الحياة في القرية العراقية على انواع فهناك من يسكن الاكواخ المصنوعة من الطين وهم على الاكثر من القبائل نصف المتحضرة كما ان هناك من يسكن قرى كبيرة تقرب طرق معيشتها من المدن ويتراوح عدد سكان القرية الواحدة بين 50 نسمة الى 5000 او اكثر وقد تكون القرية زراعية بحتة او قد تكون فيها بعض المرافق التجارية ومن القرى ما هي اسواق للعشائر يشترون منها حاجاتهم ويبيعون فيها حاصلاتهم فهي اشبه بمدن تجارية صغيرة منها بقرى زراعية.

ان انتشار الحضارة ساعدت على دفع القبائل البدوية الرحل الى تبديل في طريقة عيش النمط البدوي وتغيير في بعض وظائف انظمته البنائية فتقلصت سلطة رئيس القبيلة بسبب امتداد سلطة الحكومة على كافة شرائح المجتمع العراقي بضمنها الشريحة البدوية واسهامهم في الانشطة الحكومية واستخدامهم البيوت المبنية من الطين بدلا من السكن في خيام سوداء واستخدامهم للسيارة بدل الجمل واستعمال المضخات في شق الترع والجداول والعمل باجور او لقاء ثمن لابناء المدن المجاورة في اعمال يهتم بها البدوي نفسه كرعي مواشي يملكها ابناء المدن القريبة

من منطقة سكنى البدوي هذه الممارسات الحياتية ما هي سوى مؤثرات اولية للتحضر التي طرأت على البدوي العراقي في اول الامر.

ج- نمط الحياة الحضرية:

يتميز هذا النمط بضعف العلاقة القبيلة بين افراج مجتمع المدن العراقية مما ادى الى بروز الاتجاه الرسمي في بعض اوجه حياته اليومية بحيث استخدم الفرد المديني-الحضري منطقاً وتفكيرا بعيدا عن التعصب القبلي في حل مشكلاته المدينية اضافة الى انتمائه الى تنظيمات اجتماعية رسمية كالمدرسة والجامعة والحزب السياسي والنقابة العمالية والجمعيات الخيرية علاوة على انتمائه الى تنظيمات غير رسمية كالعائلة الممتدة والجماعة القرابية والجيرة وهذا راجع الى تقلص مهام ومسؤولية الاسرة الحضرية في تنشئتها الاجتماعية لافرادها حيث تدخل المدرسة والجامعة وبقية التنظيمات الرسمية في المساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية الى جانب الاسرة فهي (اي الاسرة) لم تبق كما كانت في المرحلة البدوية او الريفية محافظة على وظائفها الاجتماعية في تقديم كافة الخدمات والعون والمساعدة في جميع المجالات لابنائها بل ظهرت تنظيمات اجتماعية مساعدة في انجاز عملية التنشئة الاجتماعية.

اما نظام تقسيم العمل في المدن العراقية فلك يعد مبنياً على الجنس (رجالا ونساء) بل اصبح مبنياً على التخصص والانجاز (وليس في جميع اقسام النظام) اي ان المعلم لا يستطيع ان يكون معلماً ما يكن حاصلا على شهادة متخصصة في التعليم او ان الطبيب لا يمكن ان يكون طبيباً ما لم يكن متخرجاً من كلية الطب او ان الضابط لا يمكن ان يكون ضابطاً ما لم يكن حاصلا على شهادة تخصصه من الكلية العسكرية وهكذا.

وكانت وظائف واعمال ابناء المدن العراقية منحصرة في التجارة والصناعة والوظائف الحكومية وبعض المهن الحرة وفي هذا الخصوص يقول الاستاذ متي عقراوي ان اكثر مدن العراق هي مراكز تجارية لتوزيع البضائع على الاقسام المجاورة لها وهي في الوقت نفسه اسواق للمواد الزراعية والمصنوعات والحيوانات التي تاتي من القرى للبيع لسكان المدن او لتصديرها الى الخارج فالمدن من هذه الوجهة مراكز للتجارة الخارجية للعراق.

ولكن على الرغم اختلاف نمط الحياة الحضرية بصفات تختلف عن نمط الحياة البدوية والريفية الا ان هذا الاختلاف لم يكن خاصا بها بل احتضنت المدينة بعض الظاهر البدوية والريفية اكسبتها غلافا مدنياً مثل (الجيرة) والتي تعني (بيوت عديدة في حي واحد يعيشون فيها عوائل ذات صلة قرابه) في بعض الاحيان، او لا تكن هناك اي صلة قرابه سوى القرب المكاني في السكن وهذا يفرض على ابناء المنطقة زيارات مستمرة ولقاءات عديدة في مناسبات اجتماعية ودينية داخل الحي وهذا النوع من الارتباط يعني الشعور بـ (نحن) بين ابناء الحي عندما يواجهون مشاكل داخل الحي وخارجه او عندما يحتاج احد ساكني الحي الى مساعدة مادية او معنوية .

المصادر

1. **نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1925-1952**
2. **حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية – الكتاب الاول – ترجمة عفيف الرزاز**
3. **فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية – البريطانية 1922 – 1948**
4. **حيدر فاروق السامرائي، ضياء جعفر ودوره السياسي والاقتصادي في العراق**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: العلاقات الخارجية

اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : Foreign affairs

محتوى المحاضرة الثامنة

ثامناً: العلاقات الخارجية:

أ- معاهدة 1922:

قدم كوكس بعد ايام قلائل من تتويج الملك فيصل الاول او مسودة للمعاهدة العراقية-البريطانية المزمع عقدها، وقد ظهر من تلك المسودة وجهة النظر البريطانية التي عقدها واسطة لتبديل الانتداب وتنظيم علاقاتها العراق باقل كلفة او اقل احتكاك، مما قد يحدث لو كان حكمها له مباشرة، التي كانت المعاهدة بالنسبة لبريطانيا وسيلة للاشراف والسيطرة دون تبديل موقفها اتجاه عصبة الامم، اما وجهة النظر العراقية فقد كان امل فيصل بان تحل المعاهدة محل الانتداب وتحفظ له سلطاته وكرامته كملك وتؤمن له الظهور بمظهر الملك المستقل الداخل في حلف مع بريطانيا.

استمرت المفاوضات للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والبريطانية مدة حتى تم التوصل الى صيغة معاهدة تضمنت بنود الأنتداب وقد صوت على مقدمة و(18) مادة كانت مادتها الأولى تتضمن ان تقدم بريطانيا للعراق المشورة والمساعدة دون ان يمس ذلك سيادتها ويمثل بريطانيا متعهد سامي، اما مادتها الثانية اكدت بأن يتعهد العراق بعدم تعيين اي موظف غير عراقي دون موافقة بريطانيا. وتضمنت المادة الثالثة على تعهد ملك العراق بأصدار قانون أساسي "دستور" يعرض على المجلس التأسيسي شرط ان لا يتعارض مع معاهدة عام(1922م) او يخالفها. اما المادة الرابعة فأشارت على المشورة البريطانية التي تقدم بها المتعهد السامي لاسيما في الشؤون الدولية الخارجية والشؤون المالية. ونصت المادة السادسة على تعهد بريطانيا بأدخال العراق في عضوية عصبة الامم في اقرب وقت ممكن, وفي المادة السابعة اكدت المعاهدة على ان تقدم بريطانيا للعراق الاسلحة والمساعدات العسكرية، اما المادة الثامنة عشر فأكدت على اعتبار المعاهدة نافذة المفعول بعد قبولها في المجلس التأسيسي ويعمل بها لمدة عشرين عاما. كما الحق بالمعاهدة اربعة ملاحق تبحث في استخدام الموظفين البريطانيين والمساعدة العسكرية والاشراف على الشؤون المالية والعدلية والحق بالمعاهدة بروتوكول اخر في نيسان 1923 حدد مدة المعاهدة باربع

سنوات على ان يدخل الطرفان في المفاوضات قبل انتهاء المدة المذكورة، وقد وقعت المعاهدة في 10 تشرين الاول 1922 من قبل وزارة النقيب الثالثة، من استعراض نصوص المعاهدة نظهر الامور التالية:

1- ان المعاهدة بنصوصها وملاحقها صورة لصك الانتداب الذي عده الشعب العراقي مرادفاً للاستعمار والسيطرة وقدم الكثير من التضحيات للتخلص منه، وكان الانتداب سبباً من اسباب ثورة العشرين.

2- قيدت المعاهدة سلطات الملك فيصل بحيث لا يستطيع تعيين اي عربي او اجنبي بارادة ملكية دون موافقة بريطانيا، كما لا يستطيع ملك العراق اقامة علاقات دبلوماسية مع اي دولة دون موافقة بريطانيا.

3- اصبحت امكانيات العراق العسكرية والاقتصادية في خدمة المصالح البريطانية قد بعثت القوات المحتلة في العراق او اعطي لبريطانيا الحق في تفتيش الجيش العراقي والقوات الملكية الاخرى، وخولت بريطانيا حق ملكية ما تحتاجه في الاراضي الاميرية مجانا للاغراض العسكرية.

4- قيدت المعاهدة العراق ومنعته من في السعي للوحدة العربية.

وقف العديد من الوطنيين ضد العاهل ولكن مجلس الوزراء صادق على المعاهدة شرط مصادقة المجلس التاسيسي عليها.

بعد التوقيع على المعاهدة رأى الملك فيصل بأن الوقت قد حان لجمع المجلس التاسيسي، ففي 19 تشرين الاول 1922 حددت الادارة الملكية المجلس التاسيسي ليقرر المواد الثلاث على الترتيب الاتي:

1- دستور المملكة العراقية.

2- قانون انتخاب مجلس النواب.

3- المعاهدة العراقية البريطانية.

كان تقديم المعاهدة على سن الدستور بمطلب من المعتمد السامي البريطاني الجديد الذي كان قد حل محل برسي كوكس السير هنري دوبس وكان هدفه في ذلك هو ان لا يكون هنالك شيء في الدستور يتعارض مع مواد المعاهدة، وكان على رئيس الوزراء جعفر العسكري والملك فيصل الاول ان يحققوا هذه الرغبة لاسيما لما يتميز به

المندوب السامي من شدة وصلابة حيث قدم العسكري المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الاربعة الى المجلس فقامت اللجنة بعقد جلسة صباحية وعشر جلسات مسائية خاصة، وسمعت اراء الوزراء والحقوقيين والماليين وتداولت مع المعتمد السامي البريطاني ومستشاريه في ثلاث جلسات متتابعة، وعقدت جلسات بحضور الملك فيصل وتبادلت معه الراي بصدد الاوضاع الداخلية، واشترك ياسين الهاشمي رئيس اللجنة في جلستين من جلسات مجلس الوزراء ووقف على وجهة نظر الحكومة بصدد استفسارات اللجنة، وبعد هذه المشاورات والاتصالات وضعت اللجنة تقريرها في (65) صفحة، كان لياسين الهاشمي الدور الفعال في اعداده، وقد وصف هذا التقرير بانه وثيقة تاريخية مهمة، فهو يوضح راي الوطنيين وراي بريطانيا في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، فهو اذن وثيقة تفسيرية للمعاهدة وملاحقها يتضح فيها الرأيان المتعارضان حولها.

تناول التقرير جوانب المعاهدة المختلفة ولم يكتف بنقدها وانما طلب رفضها اذا لم تجر عليها التعديلات المطلوبة، وختم التقرير بعرض النقاط التالية:

1- ان الشعب العراقي متمسك بصيانة استقلاله من كل الشوائب، وان ما مر عليه في السنوات الاخيرة جعله ينفر من استمرار غموض الحالة السياسية وهو مستعد للتضحية على ان يرى سيادته الوطنية واستقلاله التام مصوناً صيانة تامة.

2- اجماع للراي على ان العراق في حالته الحاضرة يحتاج الى المساعدة والمؤازرة من الحكومة البريطانية.

3- ان التعديلات المطلوبة في المعاهدة وملاحقها لا تمس بمركز بريطانيا في العالم وهي في الوقت نفسه على جانب عظيم من الاهمية، اذ بدون هذه التعديلات لا يمكن للحكومة العراقية القيام بواجب التحالف,

4- ان في بنود المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها ما يثقل كاهل العراق ولا يمكنه من القيام بتعهداته وما دامت المعاهدة لم تزل غير متبادلة بين الحكومتين فلا يصعب ايجاد حل مرض لتلك التعديلات، اما اذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديلات بالرغم من عدالتها كرفض للمعاهدة فيجب النظر في هذا الامر والاستعداد لما يحدث من تغييرات في الموقف.

جرت مناقشات حامية للمعاهدة، وظهرت اراء متعددة غلب عليها راي المعارضة، ويمكن ان تستشف من المناقشات داخل المجلس وخارجه المواقف الاتية:

1- موقف الحكومة الساعي لعقد المعاهدة، فقد اوضح جعفر العسكري رئيس الوزراء، ان عقد المعاهدة سيؤدي الى تامين استقلالنا وتمكين بريطانيا العظمى من ادخالنا في عصبة الامم كدولة ذات سيادة تامة معترف بها من جميع الدول، وحسم مسائل الحدود التي يتوقف عليها مستقبل العراق.

2- موقف المعارضة داخل المجلس، وقد ظهرت عدة اتجاهات ضمن المعارضة هي:

أ- اتجاه دعا تعديل المعاهدة قبل ابرامها.

ب- اتجاه طالب بأجراء التعديلات التي وردت في تقرير لجنة المعاهدة على شكل بروتوكول ملحق بها.

ج- اتجاه طالب بارجاع المعاهدة الى الحكومة واجراء مفاوضات لتعديل المعاهدة على وفق ما ورد في تقرير لجنة المعاهدة.

د- اتجاه فضل الانتداب على المعاهدة وملاحقها الثقيلة.

هـ- اتجاه دعا الى الاسراع في البت بالمعاهدة حتى تحسن قضية الموصل.

3- موقف المعارضة خارج المجلس، الذي تجسد في الاجتماع الذي عقده المحامون في 17 نيسان 1924 الذي كرس لمناقشة المعاهدة حيث استقر الراي على رفضها عند التصويت عليها في المجلس التاسيسي وقد اعقب ذلك تصاعد المعارضة الشعبية للمعاهدة.

وشنت الصحف الوطنية حملة قوية ضد المعاهدة مما ادى الى تعطيل جرائد (الاستقلال والشعب والناشئة) عن الصدور واتخاذ تدابير احترازية ضد المعارضة بما فيها اعتقال (23) شخصاً.

ازاد ازدياد المعارضة داخل المجلس وخارجه بعث المندوب السامي البريطاني انذاراً الى الملك في 19 ايار 1924 اوضح فيه ان موعد الجلسة لمجلس العصبة هو (12 حزيران) وان رمزي ماكدونالد رئيس الوزراء البريطاني قد تعهد بتقديم المعاهدة الى المجلس المذكور قبل ذلك التاريخ، فاذا لم يصدق المجلس التاسيسي على المعاهدة فان

بريطانيا مضطرة الى اجراء ترتيبات اخرى يعامل العراق بموجبها، كما اجتمع دوبس باعضاء المجلس التاسيسي في 31 ايار وبين لهم وجهة النظر البريطانية، وهي رفض الموافقة على اية تعديلات في المعاهدة والبروتوكولات المتفرعة منها، وعلى المجلس اما ان يقبل المعاهدة او ان يرفضها برمتها.

لم يجر تصديق المعاهدة في الموعد الذي حددته الحكومة، كما طلب المندوب السامي منها، ففي جلسة صباح يوم 10 حزيران حدث صخب كثير بحيث قطع رئيس الوزراء الامل في الحصول على مصادقة المجلس، فاقترح بموافقة الملك الذي اتصل به تليفونياً، تاجيل الجلسة الى اليوم التالي، لكن المندوب السامي اصر على دعوة المجلس للاجتماع ثانية بعد الظهر وسلم المندوب السامي مذكرة الى الملك اوضح فيها ان بريطانيا لا تسمح باستمرار الوضع الراهن بحجة ان ذلك يمثل خطراً على سلامة العراق في الداخل والخارج، وطلب من الملك اصدار تعديل قانون المجلس التاسيسي يخوله الحق في حل المجلس اي وقت يشاء خلال اربعة اشهر من ابتدائه بعقد جلساته، على ان يحل اعتبارا من الساعة الثانية عشر من ليلة (10–11 حزيران) وان تعطى التعليمات لوزير الداخلية لاغلاق بناية المجلس في الحال ووضع عدد من افراد الشرطة في الطرق المؤدية اليه.

ونتيجة لموقف المندوب السامي استطاع رئيس الوزراء في الساعة العاشرة والنصف مساء من جمع ثمانية وستين عضواً وشرح لهم الظروف التي دعت الى عقد الجلسة الخاصة وجرى بعد ذلك التصويت على المعاهدة قبل الساعة الثانية عشر فصوت الى جانبها (37) عضوا من عدد الحاضرين البالغ (69) عضوا وعارضها (24) عضوا وامتنع (8) اعضاء عن التصويت، وقد قوبل تصديق المعاهدة بالسخط والاستنكار من قبل الحركة الوطنية التي اتهمت اعضاء المجلس بممالاة السلطة والرضوخ للضغوط البريطانية.

ب– مشكلة الموصل:

ظهرت مشكلة الموصل نتيجة لانهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى والاحتلال البريطاني للعراق، فقد احتلت بريطانيا الموصل بعد اعلان هدنة مودرس في 30 تشرين الاول 1918 فاعتبرت تركيا ذلك الاحتلال غير مشروع لانه حدث بعد اعلان الهدنة في حين اعتبرت بريطانيا الاحتلال لضرورات عسكرية مستندة الى نصوص الهدنة التي اعطت الحلفاء الحق في احتلال اية نقطة استراتيجية.

اعترفت تركيا في معاهدة سيفر في 10 اب 1920 بالانتدابين الفرنسي والبريطاني على الاراضي التي كانت تحت حكمها في العراق وسوريا وفلسطين وبعد سقوط حكومة اسطنبول العثمانية وانتقال السلطة في تركيا الى حكومة المجلس الوطني الكبير في انقرة جرت مفاوضات حول الموصل وقد قدم كلا الطرفين مذكرات مكتوبة احتوت على وجهة نظرها حول القضية لكن الطرفين فشلا في التوصل الى صيغة اتفاق وتم الاقتراح باحالة الموضوع الى عصبة الامم لدراسة المشكلة، وعند انعقاد مؤتمر لوزان في 23 نيسان 1923 جرى بحث القضية مجدداً، وتضمنت معاهدة لوزان الموقف في 24 تموز 1923 في مادتها الثالثة تعيين الحدود بين العراق وتركيا بترتيب ودي بين الطرفين خلال 9 اشهر وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق ترفع القضية الى عصبة الامم، وقد عقدت الدولتان مؤتمرا في القسطنطينية في 19 مايس 1924 حول الامر لكنه لم ينجح في حل الخلاف.

طلبت الحكومة البريطانية من السكرتير العام للعصبة في 16 اب 1924 وضع قضية الحدود العراقية–التركية في جدول اعمال العصبة القادم واقترح المندوب البريطاني ان يعين مجلس العصبة لجنة من اشخاص محايدين لتسوية المشكلة، مع تهيئة الوثائق والادلة الضرورية لها واعلن المندوب ان بريطانيا تعد المجلس حكماً وترضى بحكمه مقدما وتعتبر نفسها ملزمة بقراراته، وبعد مناقشات تالفت لجنة تحقيق من ثلاثة اشخاص يرأسها رئيس وزراء سابق لدولة المجر وعضوية وزير السويد المفوض في رومانيا وضابط متقاعد في بلجيكا، وخلال تلك الفترة تدهورت الاوضاع على الحدود بين العراق وتركيا فتقرر رسم خط للحدود يحب ان يحترمه الطرفان عسكريا واداريا سمي بخط بروكسل، ثم قامت اللجنة بدراسة جميع الوثائق المتعلقة بالمشكلة وقررت زيارة المنطقة واستطلاع رأي سكانها واجرت اتصالات مكثفة مع شرائح عديدة ولم تقتصر اللجنة بدراسة النواحي السياسية بل درست النواحي الفنية الخاصة بالشعب ومشاكله الاقتصادية كذلك طوبوغرافية الارض، ولعبت الاحزاب السياسية والصحافة والجماهير دورا في اثبات احقية العراق بالموصل.

وضعت اللجنة تقريرها في 16 تموز 1925 تناولت فيه الحجج الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والسياسية موصية بعدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها وربطها بالعراق شرط مراعاة الامور الاتية:

1– ان تبقى المنطقة تحت انتداب العصبة لمدة (25)عاماً.

2– مراعاة رغبات الاقليات فيما يخص تعيين موظفين لادارة امورهم وترتيب الامور العدلية والامور في المدارس.

اجتمع مجلس العصبة لدراسة التقرير فوافق في 16 كانون الاول 1925 على الاتي بالاجماع:

1- اتخاذ خط بروكسل خطاً حدودياً بين العراق وتركيا.

2- دعوة الحكومة البريطانية لتقدم للمجلس معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الانتداب لمدة 25 عاما.

3- دعوة الحكومة البريطانية لان تقدم للمجلس التدابير لتامين الضمانات المطلوبة.

4- دعوة الحكومة البريطانية لان تطبق توصيات اللجنة الخاصة.

قوبل قرار المجلس بالترحاب والابتهاج مع التحفظ على الفقرة الثانية باستمرار الانتداب 25 سنة بعد ان خفض اربع سنوات بموجب بروتوكول نيسان 1923.

استنادا الى تلك الفقرة بدأت المفاوضات بين العراق وبريطانيا لعقد معاهدة بينهما في عهد وزارة عبد المحسن السعدون الثانية وتحديد مدتها حسبما جاء في قرار العصبة حيث وقعت المعاهدة الجديدة (معاهدة 1926) من قبل مجلس الوزراء العراقي 13 كانون الثاني 1926 وقدمت الى مجلس العصبة بعد توقيعها مباشرة وهي استمرار لمعاهدة (1922) التي لم يتغير في نصها شيء عدا المدة الزمنية.

في الوقت نفسه جرت مفاوضات بين بريطانيا وتركيا وقد اعترفت تركيا ببقاء ولاية الموصل ضمن العراق ثم وقعت معاهدة (عراقية-بريطانية-تركية) في 5 حزيران 1926 تضمنا المادة الاولى منها تعيين خط الحدود بين العراق وتركيا حسب خط بروكسل والتعاون بين العراق وتركيا لاقرار الامن والسلام في منطقة الحدود، وتضمنت المادة 14 تعهد الحكومة العراقية بأن تدفع للحكومة التركية 10% من عائداتها من شركة النفط التركية وبذلك سويت المشكلة نهائياً.

المصادر

1. **سعاد رؤوف شبر محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**
2. **فاضل حسين، تاريخ الفكر السياسي في العراق المعاصر 1914-1958**
3. **ديث وائي، أيف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبدالمجيد القيسي**

4. عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة التاسعة باللغة العربية: مشكلة الاثوريين

اسم المحاضرة التاسعة باللغة الإنكليزية: The problem of the revolutionaries

تاسعاً: مشكلة الاثوريين:

كان الملك جورج الخامس ملك بريطانيا قد وجه رسالة الى الملك فيصل الاول لزيارة بريطانيا بعد دخول العراق عصبة الامم وقد وجد الملك فيصل الاول ان الفرصة مؤاتية للاستجابة للدعوة في صيف عام 1933 لاسيما بعد نجاحه في تأليف وزارة الكيلاني حيث رأى امكانية الاعتماد عليها في غيابه.

خلال زيارة الملك فيصل بدأت الأخبار المتعلقة عن العراق ووضع الاثوريين فيه، اذ قام الاثوريون بحركة في 18 اب 1933 بمساعدة من بريطانيا وفرنسا من سوريا، واضطرت الحكومة العراقية الى ارسال بعض القطعات العسكرية لاخماد الحركة ، وبالنظر لوقوع اعداد من القتلى والجرحى فقد هاجمت الصحافة البريطانية والاوربية تلك الحادثة واعتبرت اجراءات الحكومة العراقية قاسية ومناقضة للعهد الذي اخذه العراق على نفسه ضد الاقليات، اما الحكومة العراقية فقد اعتبرت الامر شأناً داخلياً.

ومن الجدير بالذكر ان المشكلة الاثورية قد تمت مواجهتها من قبل الامير غازي الذي كان ولياً للعهد ونائباً عن الملك فيصل اثناء سفره، ووزير الداخلية حكمت سليمان اما قائد الجيش الذي قمع الاثوريين فكان بكر صدقي، حينما سمع الملك فيصل بذلك اضطر الى العودة مسرعاً الى العراق ليتدارك ما يمكن تداركه، لكنه حينما وصل الى العراق وجد ان نائبه قد اتخذ الاجراءات لإعادة الامن الى البلاد فلم يرى امامه سبيلا الا العودة الى سويسرا ليريح اعصابه المرهقة ويستشفي من بعض ما يعاني من امراض.

وفاة الملك فيصل الاول:

بعد ايام معدودة من وصوله الى مدينة برن السويسرية توفي الملك فيصل في صباح يوم الجمعة الموافق 8 ايلول 1933 وقال طبيبه الدكتور كوشر " لم يكن هناك اي شيء يدعو الى احتمال هذه الوفاة المفاجئة "، وقد ارسل وزير الخارجية والاقتصاد والمواصلات وكانا يرافقان الملك في سويسرا نعي الملك برقياً الى الحكومة العراقية، وفي صباح ذلك اليوم وقع النبأ وقع الصاعقة فعم الحزن حيث فقد الناس ملكهم وهم احوج ما يكونون اليه، وقد زادت الاحداث التي اعقبت وفاة الملك ادراك هذه الحقيقة، وبحسب اننا لا نعد والحق كثيرا حينما نقول ان تاريخ العراق وهو تاريخ فيصل ذاته، فقد كان للعراق اكثر من ملك او اكثر من زعيم وكان على حد ما قال وزير خارجية الولايات المتحدة (روبرت لانزنك): "لا يستطيع الناظر الى الملك فيصل دون ان يشعر شعوراً فطرياً ان امامه رجلا قد

اختارته الطبيعة ان يكون قائدا للرجال، رجلا حر يكون قائداً للرجال"، ان قيمة الملك فيصل الحقيقية كانت تتمثل في حفظه للتوازن بين القوى المختلفة التي استطاع بشخصيته القوية ان يسيطر عليها، وقي حيويته الدائمة ونظريته الصائبة التي فصلها في اواخر ايامه في رسالة قيمة وزعها على بعض اخصائه ليجيبوا عليها، وهذا المذكرة تدل دلالة واضحة على عمق نظر الملك فيصل ودقة ملاحظاته.

تنصيب الامير غازي ملكا للعراق :

ولد غازي في مكة في 21 اذار 1912 وعاش سنوات طفولته الاولى تحت رعاية جدة الشريف حسين بن علي، وصل الى العراق في 5 تشرين الاول 1924 اي بعد تتويج والده الملك فيصل الاول بحوالي ثلاث سنوات، بعد صدور القانون الاساسي العراقي اصبح غازي ولياً للعهد حيث اهتم الملك فيصل بإعداده لولاية العهد وتربيته تربية عربية بموجب منهج خاص واساتذة مختارين لهذه الغاية، ارسل غازي عام 1926 لإتمام دراسته في مدرسة (هارو) في بريطانيا حيث عاد الى العراق في 1 تشرين الثاني 1927 ثم دخل المدرسة (الكلية) العسكرية وكان لدراسته فيها تأثير كبير في بناء شخصيته واقامة علاقات اجتماعية مع زملائه، كما تأثر بالأفكار القومية لاستاذته وزملائه وتخرج من المدرسة العسكرية في تموز 1932 برتبة ملازم ثان خيال، اخذ والده يصحبه معه خلال زيارته لمناطق العراق المختلفة ويطلعه على اوضاع العراق ونضاله من اجل الاستقلال والوحدة.

تولى غازي العراق نيابة عن والده الملك فيصل الاول مرتين خلال غياب والده خارج العراق، الاولى في 5 حزيران– 3 اب 1933 والثانية من 1 ايلول–8 ايلول 1933 وقد تصرف غازي اثناء ولاية عهده بموجب الصلاحيات الدستورية المقترنة بنصائح والده، وقد لمع اسم غازي خلال معالجته للمشكلة الاثورية عام 1933، واكتسب شعبية واسعة بين العراقيين الذين وجدوا فيه الشخص الذي يمكنه ان يتحدى الانكليز ويتجاهل رغباتهم، حتى لقد اتخذ في ظهوره في المناسبات فرصة للتعبير عن مشاعر الشعب العراقي ضد الانكليز والهتاف بسقوط بريطانيا، فخلال زيارته للموصل في 27 اب 1933 استقبلته الجماهير بالهتاف: "ليسقط البريطانيون، ليسقط المستعمرون"، كما حصل غازي على شعبية في صفوف الضباط الشباب الامر الذي ادى الى زيادة اواصر العلاقة بينه وبينهم.

توفي الملك فيصل كما ذكرنا في 8 ايلول 1933 كما ذكرنا وعند وصول الخبر الى الامير غازي اتصل فوراً بالسفير البريطاني (فرنسيس همفريز) مخبراً اياه انه في وضع مضطرب بسبب وفاة والده او انه بحاجة الى تعاونه وتعاون الشخصيات العراقية البارزة معه، فاتصل السفير البريطاني بـ (ياسين الهاشمي) وزير المالية ورئيس

حزب الاخاء الوطني ونصحه باتباع الاصول الدستورية وذلك باعلان الامير غازي ملكاً على وجه السرعة في احتفال بسيط يحضره الوزراء ورئيس مجلس الاعيان والنواب، ليقسم في حضورهم اليمين القانوني ثم يعلن خبر تتويجه على الشعب باطلاق (101) اطلاقة مدفع وتستقيل وزارة رشيد عالي الكيلاني ثم يعاد تشكيل الوزارة.

وفعلاً في 19 ايلول استقالت وزارة الكيلاني وكلف الملك غازي الكيلاني بتشكيل وزارة في اليوم نفسه بعد ان جرت حفلة التتويج ، في 11 ايلول عقد مجلس الامة اجتماعاً غير اعتيادي ليؤدي الملك اليمين القانوني والقى الملك غازي في المجلس كلمة اعلن فيها انه سيتبع سياسة والده التي هدفها السعي بالمملكة الى اوج التقدم والعمران ودعا ابناء الشعب الى مؤازرته في النهوض بالمسؤولية العظمى.

انقلاب بكر صدقي 1936

كان بكر صدفي قائد انقلاب 29 تشرين الاول 1936 ضابطاً طموحاً يقتدي بسلوكية مصطفى كمال اتاتورك وكان يشعر بالغبن وبعدم تقدير خدماته من قبل الحكومة وبخاصة دوره الفعال في القضاء على حركات العشائر في الفرات الاوسط، يضاف الى ذلك خشيته من توسع نفوذ صلاح الدين الصباغ ورفاقه الذين كانوا يتقربون من ياسين الهاشمي رئيس الوزراء فاستغل بكر صدقي التذمر الذي يسود صفوف الجيش من جراء استخدامه من اجل تسوية النزاعات السياسية لتحقيق رغبة في الانقلاب العسكري.

بدأ بكر صدقي الاتصال بمن يثق بهم من ضباط الجيش ففاتح عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الاولى الذي كان ساخطاً على الوزارة لرفضها السماح له بالعلاج خارج العراق على نفقتها واتفقا على القيام بالحركة ووضعا خطة التنفيذ اثناء القيام بالمناداة في جبل حمرين واستغلال غياب رئيس اركان الجيش طه الهاشمي (شقيق رئيس الوزراء ياسين الهاشمي) خارج العراق لحضور مناورات الجيش البريطاني، وفي ليلة الخميس 29 تشرين الاول 1936 زحفت وحدات عسكرية من (جلولاء) وبلدروز قاصدة بعقوبة وحاصرتها ثم قطعت خطوط الاتصال مع بغداد واستولت على اسلاك البرق والهاتف وفي الساعة السابعة والنصف زحفت القوات على بغداد يقودها بكر صدقي، وفي الساعة الثامنة والنصف صباحا القت ثلاث طائرات سلاح القوة الجوية الاف من المنشورات المطبوعة بالآلات الكاتبة وهي تحمل بياناً موقعاً باسم قائد القوات الاصلاحية الفريق بكر صدقي العسكري وتضمن البيان الاتي:

1- انتقاد الحكومة لاهتمامها بمصالحها وغايتها دون الاهتمام بمصالح الشعب والعمل على رفاهيته.

2- اقالة الوزارة وتاليف وزارة جديدة برئاسة حكمت سليمان.

3- الطلب الى الموظفين بمقاطعة الحكومة وترك دوائهم الى حين استقالة الحكومة وتاليف وزارة جديدة.

وفي الوقت نفسه حمل حكمت سليمان كتابا الى الملك غازي موقعاً من بكر صدقي وعبد اللطيف ونوي سلم الى رستم حيدر رئيس الديوان الملكي الذي قدم بدوره الى الملك نسخة من المنشور والكتاب فاستدعى الملك ياسين الهاشمي رئيس الوزراء ونوري السعيد وزير الخارجية وجعفر العسكري وزير الدفاع، كما حضر الاجتماع السفير البريطاني ارشيباك كلارك ووكيله الميجر يونك ومستشار السفارة الكابتن هولت حيث اشار الملك الى المنشور والى كتاب حكمت سليمان الذي اكد ان بكر صدقي اذا لم يتفق الملك معه فانه سيقصف بغداد بالقنابل بعد ثلاث ساعات وان الوضع في بغداد لا يسمح بالمقاومة ، وادرك السفير البريطاني ان الملك يريد استقالة الهاشمي، وقد ادى الملك الموقف هذا الى اتهامه بالمعرفة المسبقة بالانقلاب، ومهما يكن من الامر فقد حلقت في سماء بغداد ثلاث طائرات والقت اربع قنابل وقد عجلت هذه القنابل باستقالة ياسين الهاشمي.

بعد استقالة الهاشمي عمد الملك الى حكمت سليمان بتأليف الوزارة الجديدة لكن هذا التأليف لم يثن بكر صدقي عن دخوله العاصمة على راس الجيش فاقتنع وزير الدفاع جعفر العسكري الملك بإرسال كتاب الى بكر صدقي لمنع دخوله وقطعاته الى بغداد واخذ العسكري على عاتقه ايصال كتاب الملك الى بكر صدقي رغم تحذيره من مخاطر هذا العمل، وقد قام اعوان بكر صدقي بقتله، وواصل الجيش تقدمه واصبح على ابواب العاصمة واحتل سدة ناظم باشا المحيطة بالعاصمة واقام المتاريس ونصب المدافع ثم بدأت القطعات العسكرية تجتاز الشارع العام تتقدمها القوات الالية والفريق بكر صدقي وفي الساعة السادسة مساء شكلت وزارة الانقلاب برئاسة حكمت سليمان، ومن خلال تتبع الاحداث نجد ان جماعة الاهالي قد لعبوا دورا متميزا في الانقلاب وقاموا بوضع صيغة البيان الذي القته الطائرات موقعاً من بكر صدقي، كما اعدت الجماعة الكتاب الذي رفعه حكمت سليمان الى الملك نيابة عن بكر صدقي وعبد اللطيف نوري، كما ناقشوا في دار كامل الجادرجي اجتماعا لمناقشة اعضاء الوزارة ورئيسها حيث تسلم جعفر ابو التمن وزارة المالية وكامل الجادرجي وزارة الاقتصاد والمواصلات وناجي الاصيل وزارة الخارجية اما الدفاع فأصبحت من حصة عبد اللطيف نوري ورئاسة اركان الجيش لبكر صدقي، ويمكن القول ان بكر صدقي كان الرجل القوي في الحكومة التي كانت تتخذ اجراءاتها بعد مشاورته، وقد وعد رئيس الوزراء حكمت سليمان بالإصلاح وتحسين العلاقات مع الدول العربية واصدرت الوزارة منهاجا في 9 كانون الاول 1936 كما اشار المنهاج الى تعزيز روح التآزر بين العراق وبريطانيا.

قامت وزارة حكمت سليمان بحل المجلس النيابي وشرعت بإجراء انتخابات في 10 كانون الاول 1936 وقد حاول رجال جمعية الاصلاح الشعبي استغلال الانتخابات للمجيء بأكثرية تؤيدهم ودعوا الجماهير للمشاركة في

الانتخابات لكن بكر صدقي وحكمت سليمان اعترضوا على اجراءات جماعة الاهالي وبدأ سوء العلاقة تظهر بين الطرفين الى درجة هدد فيها بكر صدقي بمنع اي من الاصلاحيين جرت الانتخابات على قاعدة ارضاء بكر صدقي والجيش الاصلاحيين وشيوخ العشائر والرغبات الشخصية للوزراء ومصالح الجماعات المتنفذة وازداد الخلاف بين الاصلاحيين وبكر صدقي لاسيما بعد ان اخذ حكمت سليمان يميل اليه وبعدت الثقة بينهما ليتخذ شكل المعارض بعد اجراءات الحكومة القاسية ضد العشائر في الديوانية فقدم كامل الجادرجي وجعفر ابو التمن وصالح جبر استقالتهم فمهد السبيل لبكر صدقي لاقامة دكتاتورية عسكرية بعد ان تخلص من الاصلاحيين واغلق صحيفتهم واسقط الجنسية عن عدد منهم كما تعرض الاخرون الى الاضطهاد ومحاولة الاغتيال فاضطر قسم منهم الى السفر الى الخارج فسافر كامل الجادرجي الى قبرص وصادق كمونة الى سوريا.

لم ترض سياسة بكر صدقي ومعه حكمت سليمان المعارضين فدبر اغتيال بكر صدقي في 11 اب 1937 عندما كان مسافرا على راس وفد عسكري الى تركيا وذلك في القاعدة الجوية في الموصل ومعه المقدم محمد علي جواد قائد القوة الجوية فقدم حكمت سليمان استقالة وزارته في 17 اب 1937 وبذلك سقطت حكومة الانقلاب.

مقتل الملك غازي:

بعد استقالة وزارة حكمت سليمان كلف الملك غازي جميل المدفعي بتشكيل وزارته الرابعة لكن الوزارة واجهت صعوبات على الرغم من ان الملك اكد على ضرورة اسدال الستار على الاحداث التي رافقت حكم بكر صدقي وتناسي الاحقاد المترتبة عليها فتم السماح للسياسيين الذين تركوا العراق ايام الانقلاب بالعودة كما اعلن العفو العام عن الذين قاموا بقتل بكر صدقي واشتركوا في تحركات قوات الموصل بقيادة محمد امين العمري ضد حكومة حكمت سليمان في الوقت نفسه لم تتخذ اجراءات ضد حكمت سليمان واتباعه، غير ان عودة نوري السعيد الى العراق في 25 تشرين الاول 1937 ومحاولته اثارة بعض العناصر ضد وزارة المدفعي القائمة على نسيان الماضي واسدال الستار عليه قد ادت الى ان يجبر القادة القوميون المدفعي على الاستقالة في 15 كانون الاول 1938 وكان من هؤلاء صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سليمان.

حاول القادة القوميون المجيئ بـ طه الهاشمي رئيسا للوزراء لكنه رفض وبقي نوري السعيد مرشحهم الوحيد وفعلا الف السعيد وزارته بعد استقالة المدفعي ووزارته التي سميت بإطفاء الحرائق كونها قد مارست سياسة اسدال الستار وتميزت بانها وزارة هادئة، شكل نوري السعيد وزارته الثالثة في 25 كانون الاول 1938 وقد دعا رئيس الوزراء الى

الالتزام بالقانون ووعد بإجازة الاحزاب السياسية وسمح للصحف المعطلة بالصدور ورفع الرقابة البريدية واعيد الموظفون المفصولون الى وظائفهم وحاول كسب رؤساء العشائر الى جانبه.

اعلنت وزارة السعيد بعد مدة قصيرة عن اكتشاف مؤامرة لاغتيال الملك غازي وبعض الشخصيات البارزة واتهم حكمت سليمان وعدد كبير من الضباط احيلوا الى المجلس العرفي لمحاكمتهم حيث حكم على حكمت سليمان بالإعدام، وقد وصفت هذه المؤامرة بانها خطة من نوري السعيد لتصفية خصومه وبخاصة المشاركين في انقلاب بكر صدقي فضلا عن الانتقام لمقتل قريبه جعفر العسكري، لكن حكم الاعدام لم ينفذ بـ حكمت سليمان.

وفي 4 نيسان 1939 اذيع بيان من لإذاعة يعرب عن وفاة الملك غازي وعقد مجلس الوزراء على الفور اجتماعا وتسلم وصية من الملكة عالية جاء فيها ان الملك غازي زوجها كان يرغب في وصابة ابن عمه عبد الاله علي (شقيقها) اذا حدث له حادث وابنه لا يزال صغيرا وهكذا اصبح فيصل الثاني ملكا وعمره اربع سنوات تقريبا وعبد الاله وصيا على العرش.

ورغم مرور سنوات طوال فلا يزال موضوع وفاة الملك غاوي لغزا محيرا هل مات مقتولا؟ ومن الجهة التي وراء قتله؟ هل نوري السعيد الذي كان يكن له العداء لاتهامه (اي غازي) بتحريض بكر صدقي على قيام الانقلاب؟ ام بريطانيا التي اتهمها الراي العام العراقي بتدبير مقتله بسبب سياسته القومية مما اثار غضب الانكليز وحقدهم عليه وكان السفير : البريطاني موريس بيترسون يقول: "ان الملك غازي يجب ان يسيطر عليه او يخلع"، وقد ادى الغضب الشعبي ضد البريطانيين الى الهجوم على القنصل البريطاني في الموصل وضربه بالحجارة على راسه مما ادى الى وفاته.

اما الوصي عبد الاله اخو الملكة عالية وخال الملك الصغير فكان يبلغ 27 عاما ولم يكن على اطلاع كاف بالشؤون السياسية، وطبقا للدستور قدم السعيد استقالته في 4 نيسان 1939 واعاد تأليفها بعد يومين وضمت شخصيات الوزارة السابقة وقد قامت باجراء انتخابات نيابية جديدة في شهر مايس 1939 كما اختير اعضاء جدد لمجلس الاعيان كان اكثرهم من جماعة نوري السعيد، وخلال وزارته هذه اندلعت الحرب العالمية الثانية في ايلول 1939 واعلن السعيد في 4 ايلول ان العراق يلتزم بكل المعاهدات مع بريطانيا وقان بقطع علاقات العراق الدبلوماسية مع المانيا.

المصادر

1. **نجدت فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية، التقرير السنوي البريطاني عن العراق عام 1935**

2. تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق
3. ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عام 1894-1974
4. لطفي جعفر فرج، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933-1939

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة العاشرة باللغة العربية: النخبة السياسية

اسم المحاضرة العاشرة باللغة الإنكليزية: political elite

محتوى المحاضرة العاشرة

عاشراً: النخبة السياسية:

1- نوري السعيد:

وهو محمد نوري بن سعيد افندي كاتب محاسبة ولاية بغداد ، ابن صالح افتدي بن الملا طة، من وجوه عشيرة القرة غول، ولد نوري السعيد في بغداد في 2 كانون الثاني 1888 وتلقى دراسته في المدرسة الاعدادية العسكرية سنة 1903 ثم توجه الى اسطنبول، وانتمى الى المدرسة العسكرية في كانون الثاني 1904، وتخرج ضابط برتبة ملازم ثاني في ايلول 1906، وقد التحق بالجيش العثماني السادس المرابط في العراق ثم عاد الى اسطنبول ورفع الى ملازم اول في نيسان 1911 ودخل مدرسة اركان الحرب، واشترك في حرب البلقان عام 1912 في ساحة تراقيا، وعمل في جمعية العهد الى جانب عزيز علي المصري وحينما اعتقل الاخير فر نوري السعيد الى البصرة حيث اعتقل من قبل القوات البريطانية وارسل الى الهند ثم سمح له بالذهاب الى مصر وانضم الى الشريف حسين في الثورة العربية وعين رئيسا لأركان الجيش الحجازي ورئيس اركان الجيش الشمالي بقيادة الامير فيصل، ودخل برفقة فيصل الى دمشق .

وبعد انهيار حكومة فيصل في دمشق توجه نوري السعيد الى لندن ثم عاد الى بغداد سنة 1921 وعين رئيس لاركان الجيش العراقي ثم مديرا للشرطة عام 1922، ووكالة وزارة الدفاع في 20 تشرين الثاني 1922، واحتفظ بوزارة الدفاع في وزارة جعفر العسكري من 22 تشرين الثاني 1923 الى 29 تموز 1924، وعين وكيل القائد العام في 30 تموز 1924، وانتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي في اذار 1924، ثم انتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب في تموز 1925 لكنه استقال ليحتفظ بمنصب وكيل القائد العام للقوات المسلحة، وترفع الى رتبة عميد في تشرين الثاني 1925 وتولى وزارة الدفاع في 24 تشرين الثاني 1925.

اوفد في حزيران 1926 الى تركيا لمفاوضتها لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين فوقع المعاهدة نيابة عن الحكومة العراقية .

أعيد تعيينه وزيرا للدفاع في 21 تشرين الثاني 1926 وانتخب نائبا عن الحلة في اذار 1927 وتخلى عن الوزارة وعاد الى منصب وكيل القائد العام في 17 كانون الثاني 1928 الى ان استقال في ايار من العام نفسه، وانتخب نائبا عن بغداد في ايار 1928 وتقلد وزارة الدفاع مرة اخرى في وزارة السعدون الثالثة في 3 حزيران 1928.

الف نوري السعيد وزارته الاولى في 23 اذار 1930 وانتخب نائبا عن بغداد في تشرين الثاني 1930 وعقد تلك السنة المعاهدة العراقية البريطانية والف وزارته الثانية في 19 تشرين الاول 1931 الى تشرين الثاني 1932 وتخلى عن الحكم بعد قبول العراق عضوا في عصبة الامم، واستمر بالمناصب بين وزارة الخارجية والداخلية من 1930-1931.

عين نوري السعيد على اثر استقالة وزارته مندوبا للعراق في عصبة الامم في تشرين الثاني 1932 واضيف الى منصبه الوزير المفوض في روما من 31 كانون الثاني 1933، واشترك في الوزارة الكيلانية الاولى وزيرا للخارجية في 20 اذار 1933 واحتفظ بمنصبه في الوزارة الكيلانية الثانية في 9 ايلول 1933، واحتفظ بالمنصب في الوزارة المدفعية الاولى في 9 تشرين الثاني 1933، فضلا عن وزارة الدفاع وكالة وعضوا مجلس الاعيان في 31 اب 1933.

وعاد الى منصب وزير الخارجية في وزارة علي جودت الايوبي في 27 اب 1934 ووزارة جميل المدفعي الثالثة في 4 اذار 1935 ووزارة ياسين الهاشمي في 17 اذار 1935 لغاية انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الاول 1936 فغادر العراق ولم يعد اليه الى في تشرين 1937 ، واوفد الى بريطانيا لقضية فلسطين في تشرين الثاني 1938.

الف نوري السعيد وزارته الثالثة في 25 كانون الاول 1938 فضلا عن وزارة الخارجية، واعاد تأليف الوزارة في 6 نيسان 1939 بعد مقتل الملك غازي، والف وزارته الخامسة في 22 شباط 1940.

اصبح وزيرا للخارجية في الوزارة الكيلانية الثالثة في 31 اذار 1940 ، وسافر خارج العراق بسبب ثورة مايس 1941، وعاد في حزيران وعين مندوبا فوق العادة ووزير مفوض في مصر، واعيد تعيينه بعد عودته في مجلس الاعيان في 25 تشرين الاول 1941 والف وزارته السادسة في 9 تشرين الاول 1941، والف وزارته السابعة في تشرين الاول 1942، والف وزارته الثامنة في 25 كانون الاول 1943.

الف وزارته التاسعة في 21 تشرين الثاني 1946 والعاشرة في 6 كانون الثاني 1949، والحادية عشر في 16 ايلول 1950 ، والثانية عشر في 3 اب 1954.

وفي 19 ايار 1958 الف وزارة الاتحاد الهاشمي (مملكة العراق والاردن) وبقي فيها لغاية ثورة تموز 1958.

وحين قامت الثورة اختفى في دار محمود الاسترابادي في الكاظمية وخرج في اليوم التالي فلقي مصرعه يوم 15 تموز 1958

2- جعفر العسكري:

تنحدر الاسرة العسكرية من عبد الله المدني، الذي انتقل من المدينة المنورة في القرن السادس عشر الميلادي، ونزل في قرية "عسكر" العراقية على الزاب الصغير ، وهذه القرية تقع في قضاء جمجمال التابع للواء كركوك، وفي اواسط القرن التاسع عشر انتقل حفيده الملا عبد الرحمن المدرس ابن عمر بن فتاح الى مدينة كركوك، وكان من رجال الدين، درس عليه الكثير من العلماء وقضى حياته في التعليم والارشاد، وولد ابنه مصطفى في كركوك في نحو سنة 1853 ومال الى الرياضة وهو صبي، فعرف بطلا من ابطال المصارعة، وقد اختار مصطفى الجيش مسلكا فانتمى له في عهد السلطان عبد العزيز وحارب في القفقاس ووقع في اسر الروس ثم اطلق سراحه وتدرج في المناصب العسكرية حتى بلغ رتبة ميرالاي (عميد) وتوفي في الموصل سنة 1897.

ولد محمد جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن العسكري في بغداد في 15 ايلول 1885 ونشأ في احيائها الشعبية، ولما اتم دراسته الاعدادية شد الرحال الى اسطنبول 1901 ودرس في مدرستها العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثان في نيسان 1904، واشترك في حركات القصيم وخدم في الجيش العثماني السادس المرابط في العراق، ورقي الى رتبة ملازم اول في سنة 1907، واختير سنة 1910 لإيفاده في بعثة الضباط الى المانيا لغرض التدريب فمكث فيها الى سنة 1912، حيث عاد للاشتراك في حرب البلقان ومنح رتبة رئيس (نقيب) وعين سنة 1913 معلماً بالمدرسة العسكرية في حلب، والتحق في السنة التالية بمدرسة اركان الحرب العثمانية.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام 1914 عين ضابط ركن في قوات تحكيم المضايق، وفي 1915 غادر اسطنبول الى طرابلس الغرب عن طريق اليونان وكان قد رفع الى رتبة مقدم وعهد اليه بتنظيم هجمات السنوسيين على حدود مصر الغربية، وقد قابل السيد احمد السنوسي في السلوم، ثم ذهب الى فلسطين للتفاهم مع القادة العثمانيين على شروط السنوسي للاشتراك في لمعارك.

وبعد عودته الى طرابلس الغرب في حزيران 1915 قاد هجوما ضد القوات البريطانية ووقع في السر في مرسي مطروح بعد اصابته بجروح في 26 شباط 1915 ونقل معتقلا الى قلعة القاهرة.

انضم بعد ذلك الى ثورة الحجاز في شباط 1917 فعين قائدا للجيش النظامي الشمالي بإمرة الامير فيصل حينها هلل لورنس لكسب قائد معروف كجعفر في كتابه "اعمدة الحكمة السبعة".

"لقد حصلنا على مدد عظيم لقضيتنا في شخص جعفر باشا الضابط البغدادي في الجيش التركي".

دخل جعفر مع الجيش العربي الى دمشق في اول تشرين الاول 1918، وانشئت الحكومة العربية فيها فعين جعفر حاكما عسكريا في عمان ثم في حلب عام 1919 ثم كبير امناء الملك فيصل ملك سوريا في اذار 1920، وغادر سوريا مع فيصل بعد معركة ميسلون في تموز 1920 وعين وزيرا للدفاع في الحكومة التي الفها السيد عبد الرحمن النقيب 25 تشرين الاول 1920 وفي اذار 1921 اشترك في مؤتمر القاهرة الذي تقرر فيه انشاء دولة مستقلة في العراق يرأسها ملك عربي، وظل وزير للدفاع في الوزارة النقيبية الثانية 10 ايلول 1921 والثالثة 30 ايلول 1922 الى 17 تشرين الثاني 1922، واوفد في تشرين الثاني 1922 بمهمة الى لندن، ثم قام بتمثيل العراق في مؤتمر لوزان، وعاد الى بغداد في اول ايلول 1923، حيث عين متصرفا وقائد للقوات العسكرية في الموصل في 28 تشرين الاول1923 ثم اصبح رئيسا للوزراء في 22 تشرين الثاني 1923 الى 3 اب 1924، وانتخب نائبا عن لواء ديالى في المجلس التأسيسي في اذار 1924 وتولى وكالة وزارة المعارف، من 27 ايار 1924 الى استقالة الوزارة في 3 اب 1924.

انتخب نائبا عن بغداد في تموز 1925 ، لكنه لم ليبث ان استقال من مجلس بعد تعيينه ممثلا سياسيا للعراق في لندن في 28 ايار 1925، ثم استدعي الى بغداد والف وزارته الثانية في 21 تشرين الثاني 1926، واصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية، ومنح رتبة فريق في الجيش العراقي في تشرين الثاني 1926، وانتخب نائبا عن بغداد في مجلس النواب في شباط 1927، ونهض بعباء وزارة المعارف بالوكالة من 9 حزيران 1927 الى 13 تموز 1927 واستقالت وزارته في 14 كانون الثاني 1928، واعيد تعيينه ممثلا سياسي في لندن في 13 شباط 1928، ورفعت درجته الى وزير مفوض ومندوب فوق العادة في 12 ايلول 1928، وكان يحضر دروس الحقوق المسائية في بغداد سنة 1922، فانتهز فرصة وجوده في بريطانيا ليدرس القانون، وحصل على اجازة المحاماة في كانون الثاني 1930 من معهد (غراي اين) وقد القى محاضرة عن القضاء الانكليزي في اثناء زيارته لبغداد، طبعت في كراس في اذار 1934.

عين وزيرا مفوضا في طهران في 25 كانون الثاني 1930 لكنه قبل ان يباشر بعمله اشترك وزيرا للدفاع في الوزارة السعيدية الاولى في 23 اذار 1930 واوفد بمهمة اقتصادية الى طهران، تتعلق بتحويل اموال التجار العراقيين

المشتغلين في ايران، كما عين عضوا بمجلس الاعيان في 17 ايلول 1930 لكنه استقال في 30 تشرين الاول 1930، اذ انتخب نائبا عن بغداد وانتخب في اول تشرين الثاني 1930 رئيسا لمجلس النواب، ولم يلبث ان ترك رئاسة المجلس في 15 كانون الاول 1930، ليعود وزيرا مفوضا في لندن في 7 كانون الثاني 1931، وشغل منصب الخارجية والدفاع في الوزارة السعيدية الثانية في 19 تشرين الاول 1931، وانتخب نائبا عن الحلة ثم اصبح رئيسا لمجلس النواب للمرة الثانية في اول تشرين الثاني 1931، واستقال في 30 من الشهر نفسه وعاد ليتولى وزارتي الدفاع والخارجية الى استقالت الوزارة في 3 تشرين الثاني 1932.

عاد الى لندن كوزير مفوض للمرة الرابعة في 15 تشرين الثاني 1932 والى كانون الاول 1934 حين عين عضوا بمجلس الاعيان فعاد الى بغداد وقد عين وزيرا للدفاع في الوزارة الهاشمية الثانية في 17 اذار 1935، وعندما وقع انقلاب بكر صدقي في 29 تشرين الاول 1936 ذهب بمهمة لمواجهة قائد الجيش الزاحف الى بغداد، فلقي مصرعه في اراضي ديالى في نفس اليوم، وانه لمن سخرية القدر ان جعفر العسكري قد قتل برصاص الجيش الذي اسسه وسهر عليه ورعاه حتى نمى وترعرع وكان يعتز به اعتزاز الوالد بولده.

3- عبد المحسن السعدون:

ينتمي عبد المحسن السعدون الى اسرة شريفة وصلت العراق من الحجاز في اوائل القرن السادس عشر الميلادي، ثم اسست في ديرة المنتفق جنوبي العراق امارة دامت اكثر من ثلاثمائة سنة، حتى قضى عليها الوالي مدحت باشا سنة 1869 .

وعبد المحسن بن فهد باشا بن علي بن ثامر بن سعدون بن محمد بن مانع بن شبيب الثاني بن مانع الاول، وقد حكم اكثر من شخص من اجداده في البصرة والمنتفق، اصبح والده فهد باشا شيخ المنتفق الاول من سنة 1856 والى غاية سنة1868 ومنحه الاتراك رتبة الباشوية سنة 1864، ولما قضت الدولة العثمانية على امارة ال السعدون نصبت فهد باشا متصرفا للناصرية ثم نقلته متصرفا للواء الحلة وتوفي سنة 1896، واما والدة عبد المحسن فهي كريمة فيصل التركي ال الرشيد من امراء حائل.

ولد عبد المحسن السعدون في الناصرية سنة 1879 ونشأ في كنف ابيه، ولما بلغ الثالثة عشر من عمره ارسله والده الى اسطنبول ليلتحق بمدرسة العشائر التي تخرج منها عام 1897 وانتمى الى المدرسة الحربية وتخرج منها برتبة ملازم ثاني عام 1899.

التحق عبد المحسن السعدون ضابطا في الجيش العثماني صنف المشاة، وعينه السلطان عبد الحميد مرافقا له ومنحه رتبة مقدم سنة 1905 ، ولما تم خلع السلطان عبد الحميد بالانقلاب الدستوري انزلت رتبته الى ملازم ثان وتم نقله الى ادرنة فاستقال على اثرها من الجيش.

انتخب نائبا عن العمارة في مجلس المبعوثين في كانون الاول 1908 وانتخب نائبا عن المنتفق في حزيران 1912 وجدد انتخابه عام 1914 وبقي فيه حتى الهدنة عام 1918.

جاء الى بغداد سنة 1919 وبقي فيها لمدة تسعة اشهر وعاد الى اسطنبول، وعاد الى العراق بشكل نهائي عام 1921 برفقة اسرته وزوجته التركية، وعين وزيرا للعدلية في وزارة عبد الرحمن النقيب في 24 نيسان 1922، ووزير للداخلية في وزارة النقيب الثالثة 30 ايلول 1922، ورئيسا للوزراء من 18 تشرين الثاني 1922 الى 22 تشرين الثاني 1923.

وانتخب نائبا عن البصرة في المجلس التأسيسي، فلما اجتمع المجلس في 27 اذار 1924 انتخب السعدون رئيسا له الى ان تم حله في 3 اب 1924، واشترك في وزارة ياسين الهاشمي وزيرا للداخلية من 4 اب 1924 الى حزيران 1925 ثم انتخب نائبا عن البصرة في مجلس النواب تموز 1925 والف حزب التقدم وتولى رئاسته.

والف وزارته الثانية في 26 حزيران 1925 الى 21 تشرين الثاني 1926 وتولى علاوة على رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية (التي استحدثت لأول مرة) وكالة وزارة المالية من 19 الى 25 تشرين الثاني 1925 ثم وكالة وزارة الداخلية من 20 ايار الى 17 حزيران 1926، ومنح في تلك السنة وساماً بريطانيا رفيعا مع لقب "سير".

وانتخب رئيسا لمجلس النواب في 27 تشرين الثاني 1926، وجدد انتخابه في اول تشرين الثاني 1927، ثم الف وزارته الثالثة في 14 كانون الثاني 1928، متقلداً الرئاسة ووزارة الخارجية ووكالة وزارة الدفاع، ثم تقلد وزارة الداخلية بالوكالة ايضا في 19 ايار 1928، وتخلى عن وكالة وزارة الدفاع ثم تخلى عن وكالة الداخلية في 3 حزيران 1928، وظل في سدة الحكم الى 28 نيسان 1929.

انتخب نائباً عن البصرة ايضا في الدورة النيابية الثانية (ايار 1928) كما انتخب رئيسا لمجلس النواب مرة اخرى في 29 نيسان 1929 والف وزارته الرابعة في ايلول 1929 متقلدا الرئاسة والخارجية، حتى انتحاره في بغداد في 13 تشرين الثاني 1929.

4- ياسين الهاشمي:

احد بناة الدولة العراقية والمهيمنين على سياستها في عهد نشأتها، ينتمي الى اسرة علوية، وهو ياسين حلمي بن السيد سلمان بن ياسين الهاشمي، ولد في اواخر سنة 1884 في محلة البارودية من احياء بغداد، وكان والده مختار المحلة ومحاميا مأذونا بالترافع في المحاكم الشرعية، وقد تم ياسين دراسته الاعدادية في بغداد، ثم قصد اسطنبول عام 1899 والتحق بمدرستها العسكرية فتخرج ملازما ثانيا سنة 1902، وواصل الدراسة في كلية الاركان وتخرج منها سنة 1905.

عاد الى العراق ضابطا فخدم في الجيش العثماني السادس المرابط في بغداد ولما اعلن الدستور العثماني سنة 1908 رفع الى رتبة رائد واشترك بعد ذلك في حرب البلقان ثم عين رئيسا لاركان الفيلق الثاني عشر في الموصل عام 1913، ورفع الى رتبة مقدم وقد آمن بالمبادئ العربية منذ شبابه وانضم الى حزب العهد السري الذي الفه عزيز علي المصري.

وحينما اندلعت الحرب العالمية الاولى عام 1914 ارسل مع فيلقه الى حلب ثم نقل الى رئاسة اركان الفيلق السابع عشر في اسطنبول، ورفع الى رتبة عقيد في ايلول 1915 وعين قائدا للفرقة العشرين ثم ارسل الى غاليسيا للاشتراك في الدفاع عن النمسا، وصد الهجوم الروسي في صيف 1916، وقلده القيصر الالماني وليام الثاني وساماً عسكرياً، وقد رفع على اثر ذلك، الى رتبة عميد وارسل على راس فرقته الى فلسطين وقاد هناك الفيلق الرابع والعشرين، ثم انيطت به قيادة الفيلق في شرقي الاردن التي كلف بالدفاع عنها.

وعندما شنت جيوش الجنرال اللنبي هجومها الكاسح فارتدت القوات العثمانية على اعقابها، فانسحب ياسين الهاشمي الى دمشق لكن الجيش العربي دخل الشام ظافرا في تشرين الاول 1918، فاستدعي الى دمشق وتم تعيينه رئيس اركان الحرب في حكومة الامير فيصل ورئيسا لديوان الحربي.

الا ان القوات البريطانية اعتقلته في 22 تشرين الثاني 1919 لتشجيعه الحركات الوطنية العربي وبقي سجينا في فلسطين حتى اطلق سراحه في 16 ايار 1920.

وبعد انهيار حكومة الملك فيصل في معركة ميسلون تموز 1920 ظل في دمشق يعمل في التجارة، حتى عاد الى العراق عام 1922 وعين متصرف للواء المنتفق، ثم اشترك في وزارة عبد المحسن السعدون وزيرا للمواصلات والاشغال، وعهد اليه بوكالة وزارة الاوقاف.

انتخب نائبا عن بغداد في المجلس التأسيسي فلما انعقد المجلس اختير نائبا للرئيس 21 اذار 1924، ثم الف وزارته الاولى في 4 اب 1924، وتقلد وزارة الدفاع علاوة عن الرئاسة، وانهى الانتقال النيابية واستقال في 26

جزيران 1925، وانتخب نائبا عن بغداد في تموز 1925، واعيد انتخابه في ايار 1928، واسس حزب الشعب في تشرين الثاني 1925، واصبح وزيرا للمالية في الوزارة العسكرية الثانية من 21 تشرين الثاني 1926 الى 14 كانون الثاني 1928، كما قام بأعباء وزارة المعارف بالوكالة من 13 تموز الى اب 1927.

تقلد منصب وزارة المالية للمرة الثانية في الوزارة السعدونية الرابعة في 19 أيلول 1929، ووزارة ناجي السويدي التي تلتها في 18 تشرين الثاني 1929 الى اذار 1930، وانتخب نائبا عن بغداد للمرة الثالثة في تشرين الثاني 1930، والف حزب الاخاء الوطني ، وتزعم المعارضة ضد حكومة نوري السعيد والمعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 .

عاد الى تولي وزارة المالية في وزارة رشيد عالي الكيلاني الاول في 20 اذار 1933 والثانية 9 ايلول 1933 الى 9 تشرين الثاني 1933، وانتخب مجددا نائبا عن بغداد وجدد انتخابه في كانون الاول 1934 واب 1935، والف وزارته الثانية في 17 اذار 1935 واستمر في الحكم الى 29 تشرين الاول 1936 حين اضطر الى الاستقالة على اثر انقلاب بكر صدقي.

غادر ياسين الهاشمي بغداد في مساء 30 تشرين الاول 1936 الى الشام ثم اقام في بيروت وتوفي بها في 21 كانون الثاني 1937 وحمل جثمانه الى دمشق ودفن في الجامع الاموي.

5- رشيد عالي الكيلاني:

هو محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب ال سيد مراد القادري الكيلاني، ولد في بغداد عام 1892 ودرس فيها ثم انتمى الى مدرسة الحقوق ونال شهادته سنة 1914، وعين معاونا لرئيس كتاب مجلس ولاية بغداد ورئيسا لكتاب دائرة الاوقاف في تموز 1914 ثم مديرا لاوقاف الموصل خلال الحرب العالمية الاولى.

عاد الى بغداد ومارس مهنة المحاماة واصبح عضوا بمحكمة الاستئناف في 15 ايار 1921 ودرس الحقوق الجزائية في مدرسة الحقوق.

اختير وزيرا للعدلية في الوزارة الهاشمية لاولى في 4 اب 1924، وتقلد وزارة الداخلية في 26 حزيران 1925، ورئاسة مجلس النواب في 16 تموز 1925، ووزيرا للداخلية مرة ثانية في 21 تشرين الثاني 1926.

انتخب في مجلس النواب نائبا عن بغداد والكوت لكنه استقال في 16 اذار 1931، واسس مع ياسين الهاشمي حزب الاخاء الوطني.

عين رئيسا للديوان الملكي في 27 حزيران ثم رئيسا للوزراء في 3 اذار 1933 واعاد تأليف الوزارة بعد وفاة الملك فيصل الاول في 9 ايلول 1933، وعين وزيرا للداخلية في الوزارة الهاشمية في 17 اذار 1935.

اضطر الى مغادرة العراق عقب انقلاب بكر صدقي وتنقل بين سوريا ولبنان وتركيا ثم عاد الى بغداد عقب مقتل بكر صدقي.

استأنف عمله في مجلس الاعيان ونفي الى مدينة عنه غرب الانبار لمدة ايام، وعاد الى بغداد ليعين رئيسا للديوان الملكي في كانون الثاني 1939، والف وزارته في 21 اذار 1940 وانتخب نائبا عن الديوانية.

وبعد اندلاع الحرب العالمية الثانية الف حكومة الدفاع الوطني واصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، وعرفت احداث مايس باسه (حركة رشيد عالي الكيلاني)، ولما اخفقت حركته ذهب الى ايران في 30 ايار 1941 ومنها الى تركيا ثم الى المانيا وقابل هتلر حيث عينته المانيا رئيسا للحكومة العراقية في المنفى، فتم اسقاط عضويته في مجلس النواب في 29 كانون الثاني 1942.

وبعد سقوط المانيا في الحرب توجه الى السعودية ثم الى مصر وعاد الى العراق بعد ثورة 1958، حيث اتهم بالتامر ضد ثورة 14 تموز 1958وحكم عليه بالاعدام لكن الحكم لم ينفذ وافرج عنه عام 1961 فغادر العراق الى لبنان بقي فيها الى ان توفي عام 1965 ونقل جثمانه الى العراق.

ثانياً: دور العشائر العراقية:

ادت وفاة الملك فيصل الاول الى خلخلة الوضع السياسي في العراق حيث وجد السياسيون القدماء الذين رافقوا الملك فيصل الاول في حياته السياسية انفسهم بعد وفاته في تنافس مستمر للتقرب الى الملك الجديد والتأثير عليه لاسيما وانه قليل التجربة والخبرة وصغير السن، وقد وقع الملك الجديد تحت تأثير الساسة كونه ليس على اطلاع كاف للأمور السياسية والمناورات التي تجري بين رجال السياسة حيث لم يستطيع ان يكون الحكم بالفصل بين الساسة المتنافسين.

كان رشيد عالي الكيلاني على راس الوزارة حينما توفي الملك فيصل الاول فقدم استقالته في 9 ايلول 1933 فعهد اليه الملك غازي بإعادة تأليفها وضمت وزارته اعضاء الوزارة السابقة حيث طمأنت الوزارة الجديدة بريطانيا على ان سياسة العراق قائمة على صداقة بريطانيا وسوف لن يحدث اي تغيير على المعاهدة (معاهدة 1930) فأثار هذا التصريح المعارضة لاسيما الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر ابو التمن.

اراد الكيلاني ومعه ياسين الهاشمي وحزبهما (حزب الاخاء الوطني) استغلال الفرصة للسيطرة على الملك الجديد والتخلص من المعارضة في المجلس النيابي فالملك لا زال شابا ويمكن استمالته، والسلطة التنفيذية في ايديهم، ولم يبق امام طموحهم سوى السلطة التشريعية فارتأوا ان تكون بيدهم الاكثرية المطلقة وهذا لم يتحقق الا بحل المجلس النيابي.

قدم رشيد عالي الكيلاني طلباً الى الملك غازي اواخر تشرين الاول 1933 لحل المجلس النيابي بحجة ان العهد الجديد يتطلب السير على خطط جديدة تختلف عن الماضي وهذا يتطلب التعاون التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، فوجد السياسيون المنافسون في طلب الكيلاني محاولة لتصفيتهم وتقوية اعضاء حزب الاخاء الوطني ، لذلك لما استشار الملك رئيس الديوان على جودة الايوبي نصحه بعدم الموافقة كذلك فعل الانكليز الذين حذروا الملك من اعطاء الصلاحيات المطلقة المطلوبة لسواه لان عرشه سيكون مهدداً وانضم الامير عبد الله امير شرق الاردن دعم الملك الى هذا الراي وقد ادى رفض الملك حل المجلس النيابي الى مسارعة رشيد عالي الكيلاني تقديم استقالته في 28 تشرين الاول 1933 بعد ثمانين يوما من تشكيل وزارته.

كلف الملك جميل جميل المدفعي بتأليف الوزارة بعد ان طرحت اسماء عدة وكان يشغل المدفعي منصب رئيس مجلس النواب حيث وحد السياسيون المعارضون لاعضاء حزب الاخاء الوطني صفوفهم وتعاونوا معه لتأليف الوزارة الجديدة في 9 تشرين الثاني 1933 فوافق نوري السعيد بعد تردد على المشاركة فيها كذلك فعل ناجي شوكت، ولم يكن المدفعي من المهتمين للأحزاب السياسية القائمة آنذاك فاعتمد في تأييد وزارته على كتلة نيابية تمثل الاغلبية في المجلس، لكن الوزارة خلال عهدها واجهت مصاعب كان من اعقدها حدوث الاضراب ضد شركة التنوير (الكهرباء) في 5 كانون الاول 1933 وقد هيأت للأحزاب وقادته نقابة (اتحاد عمال العراق) التي ظهرت للوجود في 11 ايار 1932 وقد باشرت النقابة بممارسة نشاطها فطالبت الحكومة بتشريع خاص لحماية العامل العراقي وبدأت تسجيل اسماء العاطلين وفضحت مواقف الشركات الاجنبية تجاه العمال العراقيين واخذت تبذل الجهود الممكنة من اجل تقديم خدمات صحية مجانية لأعضاء والاتحاد وتطوير وضعهم الثقافي، واقامة العلاقات الوثيقة مع الجمعيات الاخرى وغير ذلك من الاعمال.

يعود سبب الاضراب الى استمرار الازمة الاقتصادية العالمية التي انعكست اثارها بصورة واضحة على العراق فانتشرت البطالة وهبطت اسعار المحصولات الزراعية هبوطاً كبيراً وارتبك الوضع المالي فشعر البغداديون لاسيما العمال بفداحة اجور التنوير التي تستوفيها شركة الكهرباء فأصدرت نقابة (اتحاد العمال) بياناً دعت فيه الى

مقاطعة شركة التنوير اعتباراً من 5 كانون الاول 1933 ودعت الشعب الى التآزر والتضامن لاسترجاع الحقوق من الشركة الاجنبية وحددت الجمعيات العمالية والحرفية جهودها في (المجلس الاعلى لنقابة اتحاد العمال في العراق) الذي اصدر عدة بيانات للمقاطعة كما قام بتشكيل لجان للدعاية والاعلام.

قوبل اعلان الاضراب بتأثير جماهيري واسع ادت فيه الصحافة دورا كبيرا في حث الجماهير على المقاطعة ودعوة شركة التنوير الى تخفيض الاسعار ونجح الاضراب بعد ان استعاض الناس بدلا من الكهرباء بالشموع واللوكسات واضطرت الشركة الى تخفيض فلسين عن كل وحدة كهربائية (كانت تتقاضى 28 فلس عن كل وحدة كهربائية) كما اجرت تخفيضات للمحلات التجارية والصناعات الوطنية لكن هذا التخفيض لم يستجب للمطالب الشعبية فأصدرت النقابة بيانا بذلك وازاء استمرار الاضراب قررت الحكومة تأليف لجنة وزارية لفحص ارباح الشركة ومعرفة دخلها ومصروفاتها وطلبت من نقابة اتحاد العمال ترشيح احد اعضائها للمساهمة في اللجنة لكنها رفضت الا اذا كان عدد العمال مساوياً لعدد ممثلي الحكومة وحاول وزير الداخلية ناجي شوكت اقناع رئيس النقابة محمد صالح القزاز لكنه رفض فتم لقاء القبض عليه.

بعد انتهاء اضراب الكهرباء تعرضت الوزارة الى هزة عنيفة بسبب اختلاف الوزراء حول السياسة العامة للوزارة، وانقسمت الوزارة على نفسها الامر الذي دفع جميل المدفعي الى تقديم استقالة حكومته في 3 شباط 1934 وتردد الملك غازي بقبول الاستقالة وحاول التدخل لتهدئة الخلافات لكنه ادرك الهوة الواسعة بين اطراف الوزارة لذا قبل الاستقالة في 19 شباط 1934، وحاول الانكليز اقنع الملك بتولي نوري السعيد او ياسين الهاشمي رئاسة الوزارة لكنه رفض واتجه الى اقناع جميل المدفعي لتشكيل الوزارة مرة ثانية من الشخصيات التي توافق على العمل مع المجلس النيابي الموجود وطلب استبعاد الوزراء المسببين للمشاكل حيث شكل المدفعي وزارته الثانية في 21 شباط 1934 لكن الوزارة افتقدت الشخصيات القوية والمهمة وقد التزم منهاج الوزارة بالمنهاج السابق، ولم تحدث خلال ايام هذه الوزارة احداث تذكر ولم تقم بتنفيذ دعوة الاصلاح وقد ساءت كثيرا واستشرى الفساد والرشوى وكثرت شكاوى الناس لذا اشعر الملك غازي المدفعي ان استقالته مقبولة فسارع الاخير الى تقديمها في 25 اب 1934.

عهد الملك غازي الى علي جودة الايوبي رئيس الديوان الملكي بتأليف الوزارة التي الفها في 27 اب 1934 فدخل فيها نوري السعيد وزيرا للخارجية وجميل المدفعي وزيرا للدفاع كانت خطة الايوبي ابعاد معارضيه الاخائيين وانصارهم من رؤساء العشائر عن المجلس النيابي لهذا تولى بنفسه وزارة الداخلية، وقم بحل المجلس النيابي الذي سبق ان عارض حله في عهد وزارة رشيد عالي الكيلاني واجريت الانتخابات للمجلس الجديد في 6 كانون الاول

1934 فتميزت بالتدخل الحكومي واساءت الى المعارضة اذ جيء بمجلس يعاضد الحكومة ولم يفز من الاخائيين سوى (12) نائباً من مجموع (88) نائبا، واستبعد بعض رؤساء العشائر المتنفذين امثال عبد الواحد الحاج سكران وعلوان اليساري ومحسن ابو طبيخ وحبيب الخيزران حيث كان رئيس الوزراء لا يطمئن اليهم، وتعرضت الوزارة الى انتقادات شديدة في البرلمان على قيامها بحل المجلس النيابي السابق على طريقة ادارة الانتخابات وتركزت المعارضة عند رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وياسين الهاشمي وتصاعدت المعارضة ضد وزارة علي جودت الايوبي واتخذت مظهرا جديدا باستغلال العشائر ثم بمقاطعة (11) عيناً من مجموع الاعيان البالغ (20) عينا اجتماع المجلس واجتمع زعماء المعارضة في النجف وعقد مؤتمرا قرروا فيه قيام جبهة ضد الوزارة وطالب المؤتمر بـ:

1- ضرورة استقالة الوزارة القائمة لتحل محلها وزارة اكثر تمثيلا للشعب.

2- حل البرلمان لان الانتخابات الاخيرة لم تكن شرعية.

3- وجوب احترام القوانين وتطبيقها بصورة صحيحة.

امام كل هذا اضطر الايوبي الى تقديم استقالته في 23 شباط 1935 واتجهت النية الى تكليف ياسين الهاشمي بالوزارة على ان يشرك علي جودت الايوبي وجميل المدفعي ويبعد رشيد عالي الكيلاني بحجة دخوله سيؤدي الى امور لا يرتضيها احد وعدم حل المجلس النيابي، لكن الهاشمي رفض هذه الشروط فعهد الملك الى جميل المدفعي بتأليف الوزارة في 4 اذار 1935 لكن المشاركين فيها لم يكونوا على مستوى من التحديات المتمثلة باستمرار الحركات العشائرية اذ ازدادت الاوضاع خطوة وتوسعت الاضطرابات العشائرية وحدث خلاف بين رئيس الوزراء المدفعي ورئيس اركان الجيش طه الهاشمي حول استخدام القوة ضد العشائر خاصة القوة الجوية، فطلب بعض الوزراء من المدفعي تنحية رئيس اركان الجيش واستبداله باخر اكثر حكمة يضاف الى ذلك تعاطف بعض الوزراء مع قادة العشائر مثل نوري السعيد والخلاف بين الوزراء حول استخدام القوة لذا سارع المدفعي لتقديم استقالة حكومته في 15 اذار 1935 بعد 11 يوم من تشكيلها.

بعد سقوط وزارة جميل المدفعي الثالثة بقوة العشائر في 15 اذار 1935 كان على الملك غازي ان يسعى لتأليف وزارة قوية قادرة على اعادة الامن والنظام فعهد الى ياسين الهاشمي بتأليف الوزارة دون شروط مسبقة، وقد واجهت ياسين الهاشمي مسالة توزيع المناصب الوزارية على اصحابه رشيد عالي الكيلاني وحكمت سليمان وكلاهما يطمح الى تولي وزارة الداخلية ويعتبر نفسه انه فتح الطريق امام الهاشمي لتولي الوزارة بإسهامه في اسقاط الوزارات

السابقة وكان اصرار الكيلاني على تولي وزارة الداخلية يهدف الى الايفاء بالالتزامات الكثيرة التي قطعها لزعماء العشائر ولان هذا المنصب يساعده كثيرا على تنفيذ الوعود المقطوعة ، اما حكمت سليمان فقد بدأ يتقرب الى جماعة الاهالي الذي سبق ان تحدثنا عنهم ولهذا اعتقد الهاشمي ان هدف حكمت سليمان من طلب وزارة الداخلية هو اعطاء الحرية الواسعة لهذه الجماعة.

شكل الهاشمي وزارته الثانية في 17 اذار 1935 واشتركت فيها اقوى العناصر واكثرها خبرة اذ كان اربعة من اعضائها الثمانية رؤساء وزارات سابقين ياسين الهاشمي ياسين الهاشمي رئيس الوزارة ونوري السعيد وزير الخارجية وجعفر العسكري وزير الدفاع ورشيد عالي الكيلاني وزير الداخلية، اصدرت الوزارة منهاجا طموحا في 5 تموز 1935 اكد على احترام نظام الحكم في المملكة والقضاء على كل فكرة تمس الاوضاع الدستورية الاساسية القائم عليها نظام الحكم، كما وعد بتحقيق روح التأخي بين ابناء الشعب بكل ما لدى الدولة من وسائل قوة ووعد المنهاج بإصدار تعديل لقانون انضباط موظفي الدولة من اجل اقصاء الذين لا يتحلون بالمزايا اللامة، واوضح المنهاج ان الحكومة ستعمل على تهيئة الوسائل لتأسيس المصرف الوطني، والاهتمام بالزراعة والانعاش الريفي، كما ركز المنهاج على الاهتمام بأحوال العمال والاسراع بإصدار قانون العمل، ووعد المنهاج بتوسيع الجيش ليون قادرا للدفاع عن البلاد وصد التجاوزات الخارجية بزيادة عدد وحداته وتقوية معداته وتوسيع القوة الجوية.

سارعت وزارة الهاشمي الى حل المجلس النيابي ودعا الى اجراء انتخابات جديدة كما قام حل حزب الاخاء الوطني من اجل توحيد الكلمة وقد ادت اجراءات الهاشمي الى تقوية الشائعات بانه يتجه بالعراق نحو الدكتاتورية، ورأت السفارة البريطانية بان الامور مشجعة له فشقيقه طه الهاشمي رئيس اركان الجيش دائرة الشرطة تحت نفوذه وكان يرغب ان يكون الحاكم الفعلي، وبذل ياسين الهاشمي جهودا لتطوير الجيش وفرض التجنيد الاجباري في 12 حزيران 1936 كما وقف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الصهيونية.

المصادر

1. عبدالرزاق محمد اسود، موسوعة العراق السياسية
2. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية
3. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراقفي القرن العشرين
4. مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ج1 و ج2

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الحادية عشرة باللغة العربية: الجيش العراقي

اسم المحاضرة الحادية عشرة باللغة الإنكليزية : Iraqi army

محتوى المحاضرة الحادية عشرة

الحادي عشر– الجيش العراقي:

يعود عهد العراق بالجيش الى اواخر العهد العثماني اذ كان العراق مقرا لجيش عثماني كبير تخضع قيادته لوزارة الحربية بإسطنبول مباشرة ومقره في بغداد، وقد لعب هذا الجيش دورا في فرض سيطرة الدولة في ولايات الموصل وبغداد والبصرة للحيلولة دون نجاح الحركات الاستقلالية، وكان لقائد الجيش العثماني في العراق مكانة مهمة في اسطنبول، كما حضي العراق باهتمام الدولة فإنشات فيه المدارس العسكرية بقسميها الرشدي والاعدادي، اضافة الى مدرسة لتدريب نواب الضباط.

وبسبب اهتمام الكثير من ابناء الولايات العراقية في الكلية الحربية في اسطنبول كانت اعدادهم كثيرة قياسا بأعداد المقبولين من الولايات العربية الاخرى، وقد بلغ بعضهم رتبا عالية في الجيش العثماني وتقلدوا مناصب كبيرة نتيجة كفائتهم ومقدرتهم العسكرية، لذا بدأ الشروع بتشكيل الجيش العراقي بعد تشكيل الحكومة المؤقتة عام 1921 .

عندما اصبح جعفر العسكري وزيرا للدفاع في كل من الوزارات العراقية الاولى الثلاث ما بين 1920 و 1922 لم يكن لديه من مقومات هذه الوزارة شيء يذكر، وعلى هذا فانه راى مع غيره من رجال الدولة العراقية : "لزوم تقوية القوات الوطنية على ان تكون قادرة على حفظ الامن الداخلي ومنع التجاوز من الخارج"، ظهرت هذه العبارة في منهاج وزارته الاولى (22 تشرين الثاني 1923–4 اب 1923)، فعبر فيها عن رغبات وطنية كانت تتفق من حيث البداية وان لم تكن من حيث الغاية مع مقتضيات السياسة البريطانية.

فالسياسة البريطانية التي اختطها مؤتمر القاهرة للشرق الاوسط في اذار 1921 اقرت نزولا عند ارادة دفع الضريبة البريطانية ضرورة تقليص نفقات الجيش البريطاني في هذه البلاد، ومن ثم نشأت الاتفاقية العسكرية استنادا الى المادة السابعة من المعاهدة العراقية–البريطانية لعام 1922، والاتفاقية العسكرية هذه انعقدت بين الطرفين في 25 اذار 1924 فاخذ العراق على عاتقه (بموجب مادتها الاولى) "المسؤولية التامة عن تأييد الانتظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي"، على ان يتم تدريجيا "في اقرب وقت ممكن بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات يتم ذلك تدريجا "في اقرب وفت ممكن بشرط ان لا يتجاوز اربع سنوات"، وتنفيذا لذلك تعهدت الحكومة العراقية في المادة الرابعة: "بأن تخصص ما لا يقل عن 25 بالمائة من ايرادات العراق السنوية"، على مقتضيات

الدفاع التي يؤول الكثير من اثمانها الباهظة الى بريطانيا، عن طريق شراء الاجهزة والعتاد وغير ذلك من الامور المقيدة بالحليفة نفسا حب نصوص الاتفاقية، وعلى هذا كانت الصفقة بالنسبة لغرض الاقتصاد البريطاني من قبيل اصابة عصفورين بحجر واحد، من حيث تقليل مصروفاتهم العسكرية من جهة وتصريف بضائعهم العسكرية من جهة اخرى.

ومهما يكن من امر فان الملك فيصل ومؤيديه كانوا منذ تاسيس الدولة العراقية يرون ضرورة انشاء جيش معزز الكيان، مستند الى مبدأ التجنيد الاجباري المنطوي على الاقتصاد في النفقات، والمؤدي الى اتساع الخدمة الفعلية والاحتياطية، غير ان البريطانيين لم يرق لهم تاييد هذا المبدأ، فكانت الاتفاقية العسكرية على الشاكله المنوه بها انفاً، وكانت البداية على الرغم من تواضعها وكثرة نفقاتها ضامنة لشيء من رغبة العراق في الاعتماد على جيشه عند الحاجة، ولقد سهلت تلك البداية القيمة بعدئذ على العراق تنفيذ التجنيد الاجباري منذ اوائل عام 1934، وكان للجيش قبل هذا التاريخ وبعده اثار بعيدة الغور في شؤون الدولة العراقية وبما فيها شؤون الجيش الحيوية.

رابعاً– البنية الاقتصادية:

اصبح العراق دولة مستقلة بعد قبوله عضوا في عصبة الامم في 3 تشرين الاول 1932 ولكن هذا الاستقلال كان شكليا اكثر منه عمليا وواقعيا.

لقد شهد العالم في اواخر العشرينات من القرن العشرين ظهور بوادر الازمة الاقتصادي العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الامريكية في (1929–1933) ومنها الى الدول الاوربية وبقية انحاء العالم، فقد عانى العراق من الازمة بصفته بلداً تابعا لإحدى الدول الرأسمالية وهي بريطانيا وقد تدهورت اوضاع العراق الاقتصادية وركدت حركة الاسواق وتضاؤل حجم التجارة الخارجية، اما في مجال الصناعة فقد اغلقت المعامل وانتشرت البطالة وانخفض دخل الفرد وقل الطلب على السلع المصنعة محليا ومنافسة السلع الاجنبية لها.

وخلال الثلاثينيات من القرن العشرين لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد العراقي حيث تم تصدير اول شحنة للنفط العراقي في اواخر عام 1934 ، وقد حددت حصة العراق من نفطه بـ (4 شلنات ذهب فقط) فقد ارتبط العراق بسلسلة من المعاهدات غير المتكافئة مع الدول الاوربية، وعلى الرغم من هذا فان الصناعة النفطية في العراق اخذت تنمو وتتقدم وان كان ذلك بخطى بطيئة وهذا بطبيعة الحال انعكس على مجمل النشاطات والفعاليات الاقتصادية الاخرى في العراق.

لقد سار التقدم الصناعي في العراق خلال حقبة الثلاثينيات بخطوات بطيئة اذ لم يحصل تطور اقتصادي واضح المعالم خلال هذه الفترة، على الرغم من قيام العراق بتصدير نفطه للخارج وقيام الحكومة بتشجيع الصناعات المحلية فقد بقي العراق مرتبط بالاقتصاد الراسمالي البريطاني على الرغم من استقلاله.

خلال هذا المدة فقد توفي الملك فيصل الاول عام 1933 وتسلم الحكم بعده ابنه الملك غازي والذي عرف بعدائه للإنكليز وفي عام 1936 حدث انقلاب بكر صدقي وما خلفه هذا الانقلاب من التوقف في استمرار المشاريع الاقتصادية، وفي 4 نيسان 1939 توفي الملك غازي بحادث سيارة وخلال هذه الفترة تطورت الاحداث العالمية حيث اعلنت الحرب العالمية الثاني في 3 ايلول 1939.

خامساً– الزعامات الدينية:

1– عبد الرحمن النقيب:

عبد الرحمن بن علي النقيب بن سلمان بن مصطفى القادري، ولد في بغداد عام 1841 لعائلة صوفيّة حفيد زين الدين القادري من ذرّيّة عبد القادر الجيلانيّ، وكان نقيبا لبني هاشم من قبيلة قريش في بغداد. اختير كأوّل رئيس وزراء بعد سقوط الدّولة العثمانيّة في 1920 وكانت من مهامّه تأسيس الدّوائر والوزارات العراقيّة وانتخاب ملك للعراق، حيث انتخب المجلس الأمير فيصل الأوّل ملكا على عرش العراق في 23 آب 1921.

بعد أن عقد مؤتمر القاهرة عام 1921 م على أثر ثورة العشرين في العراق ضدّ الاحتلال البريطانيّ وضدّ سياسة تهنيد العراق، أصدر المندوب السّاميّ البريطانيّ بيرسي كوكس أوامره بتشكيل حكومة وطنيّة عراقيّة انتقاليّة برئاسة عبد الرّحمن الكيلانيّ النّقيب وتشكيل المجلس التّأسيسيّ الّذي تولّى من ضمن العديد من المهام انتخاب ملك على عرش العراق، وتشكيل الوزارات والمؤسّسات والدّوائر العراقيّة، واختيار السّاسة العراقيّين لتولّي المهامّ الحكوميّة.

كما تمّ وضع مستشار إنجليزي بجانب كلّ وزير وأعلنت بريطانيا عن رغبتها في إقامة ملكيّة عراقيّة، حيث رشّح العراقيّون الأمير فيصل بن الشّريف حسين ملكا على العراق، في 23 آب 1921 بعد إجراء الاستفتاء كانت نتيجتها 96% لفيصل. وأجبرت بريطانيا فيصل على توقيع معاهدة معها في 10 تشرين الأوّل 1922 ، تضمّنت بعض أسس الانتداب البريطانيّ.

رفض عبد الرّحمن النّقيب الوجود البريطانيّ في العراق بفتوى شرعيّة هي عدم حقّهم في حكم العراق، وعندما وقف خطيبا أمام غيرترود بيل الّتي عرفت بين العراقيّين بـ"مس بيل" ليقول لها: "إنّ أمّتكم ثرّيّة وقويّة، فأين قوّتنا

نحن؟ إنّني أعترف بانتصاراتكم، وأنتم الحكّام وأنا المحكوم، ولكنّ ذلك لن يدوم وحين أسأل عن رأيي في استمرار الحكم البريطانيّ، أجيب بأنّني من رعايا المنتصر، إنّكم يا خاتون تفهمون صناعة الحكم ولكن لا تفهمون إرادة الشّعوب الكارهة لكم وغدا لناظره قريب".

وكان عبد الرّحمن النّقيب يطالب بقيام حكومة عربيّة ويعتبر أنّ بحث الاستقلال العربيّ أمر يستحقّ الاهتمام، وكان يرغب في أن يرى العراق تحت أيد عراقيّة بحتة لا إدارة بريطانيّة يسندها جيش احتلال لا يقلّ تعداده عن 40 ألفا، وكان يخشى من انتعاش الجمعيّات السّياسية غير الدّينية وفي كتاب "تاريخ الأسر العلميّة" لمحمّد سعيد الرّاوي الّذي حقّقه الدّكتور عماد عبد السّلام رؤوف: "إنّ السّيّد النّقيب كان يميل إلى النّظام الجمهوريّ منذ وقت مبكّر".

2- محمد مهدي الخالصي:

ولد عام 1888 في مدينة الكاظمية ، وتربى في كنف رعاية والده الشيخ مهدي الخالصي الاسدي، ثم درس على كبار علماء عصره، شارك الشيخ محمد الخالصي في القتال ضد الإنكليز منذ أن وطأت قواتهم أرض العراق عام 1914 فهب بمعية والده وجمع من العلماء للتصدي لهم، وقد خرج الشيخ الخالصي على رأس ثلة من مؤيديه إلى سوح القتال في 19 تشرين الثاني 1914 تحت إمرة والده، فقاتل بنفسه ولعب دوراً هاماً كمنسق بين قيادة العلماء وقيادة القوات المسلحة العثمانية. وبقي في جبهات القتال – بالرغم من اصابته بجرح في رأسه أضر بعينه اليمنى– حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

وبعد بدء الثورة العراقية الكبرى ضد الإنكليز بحضور قادة الثورة وشيوخ العشائر العراقية الثائرة الذين اجتمعوا في حشد كبير في مرقد العباس في مدينة كربلاء في 21 حزيران 1920، فخطب فيهم الخالصي خطابه الحماسي الشهير، الذي ثبّت به قلوب الثوار، وألهب حماسهم، وذكّرهم بإباء سيد الشهداء الإمام الحسين ، وحذّر الإنكليز من مغبة الظلم بحق الشعب العراقي الأبي. ولشدة تأثير هذا الخطاب في النفوس كان الثوار يطلقون شعارات وهتافات ثورية واشعار شعبية مؤيدة لقادة الثورة وعلمائها. بعد هذا الاجتماع حاصرت القوات البريطانية مدينة كربلاء ، وطالبت الميرزا الشيرازي تسليم سبعة عشر نفراً من الناشطين والمحرضين على الثورة، وكان من بينهم الشيخ الخالصي.

وبعد أن أبدى الشيخ محمد الخالصي معارضة شديدة لمعاهدة الانتداب، حيث انتُخب وخمسة آخرين في لجنة مهمتها ابلاغ رفض العراقيين للمعاهدة إلى مسامع الملك فيصل الأول والدول الأجنبية والمنظمات الدولية ،

ضاقت القوات البريطانية المحتلة من دوره ودور والده في مقاومة الاحتلال ذرعاً فأرادت الانتقام منه فنفته بأمر مباشر من السير برسي كوكس في 28 آب 1922. إلى الحجاز، ولكنه بعد أن أدى فريضة الحج غادر إلى إيران.

3- محمد تقي الشيرازي:

هو محمد تقي بن محب علي بن الميرزا محمد علي كلشن الحائري الشيرازي ولد في شيراز عام 1841، اصدر السيد محمد تقي فتوى بضرورة مواجهة المعتدين الروس، وقد أعلن الجهاد أيضاً مع بقية العلماء وكبار مراجع العراق ضد اعتداءات دول الحلفاء على الأراضي العثمانية، وذلك في بداية الحرب العالمية الأولى سنة 1914.

وأصدر محمد تقي فتاوى جهادية ثالثة دعا خلالها إلى استنفار عام للعشائر وجميع المسلمين للتصدي للاحتلال البريطاني، جاء ذلك بعد أن احتلت القوات البريطانية الفاو العراقية والذي يعتبر مقدمة لاحتلال العراق، كما أرسل ابنه الشيخ محمد رضا نيابة عنه إلى الكاظمية وجبهات القتال مع المناضلين لاصطحابهم في المعارك، وبعد أن انتهت الحرب العالمية الأولى، واحتل القوات البريطانية العراق سنة 1918 تم إعلان الانتداب في البلاد، الإمر الذي أدى إلى مخالفة مراجع وعلماء العراق لهذا الاختيار.

بدأت صفحة جديدة من المساعي لتعزيز المقاومة الشاملة ضد الاحتلال البريطاني سنة 1920 م، فأصدر الشيرازي كأول خطوة في هذا الشأن فتوى تحريم التعيين والعمل في الدوائر التي تعمل بصالح بريطانيا وذلك في 1 اذار 1920 ، وكانت حصيلة ذلك أنه استقال عدد كثير من الموظفين، واستمرت هذه الوتيرة على هذا النحو.

وفي 21 نيسان 1920 انعقد اجتماع برئاسة الشيرازي في منزله وخلال هذا الاجتماع ناقش المشاركون كيفية القيام والتصدي للاحتلال البريطاني، وعرضوا عليه بتلك الجلسة ، وتعهدوا له بأن فيهم القوة الكاملة، وبذلك أيد محمد تقي الشيرازي الثورة العراقية.

4- محمد رضا الشبيبي:

هو محمد رضا جواد الشبيبي ولد عام 1889 في مدينة النجف وينتمي في الأصل إلى منطقة الجبايش في متصرفية المنتفك ، أسهم الشبيبي في الثورة ضد الإنجليز، وأيد الدستور العثماني (1908). وعندما أعلنت الحرب العالمية الأولى، وزحف الجيش الإنكليزي نحو بلاده، كان شاعرنا متطوعا بقيادة العلامة السيد محمد سعيد الحبوبي إلى جانب الجيش التركي، وحضر معركة الشعيبة. ثم وقف – حين دخل الإنكليز بغداد – في الحادي عشر من

آذار من عام 1917م أمام ((السير ارنولد ولسن)) الحاكم البريطاني قائلاً ((ان العراقيين يرون أن من حقهم أن تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالاً تاماً)).

كان وثيق الصلة بالبلاط الملكي الهاشمي، فلعب أدوارًا سياسية بارزة منها: سفره إلى بلاد الحجاز لمقابلة الشريف حسين بن علي في إطار تأسيس المملكة. سمي بـ"سفير ثورة العشرين" ذلك أنه استطاع ان يصل لقائد الثورة العربية في الحجاز التي اندلعت عام 1916 بعد أن حمل مطالب وتواقيع العراقيين بأختيار أحد أنجال الشريف حسين ملكاً على العراق بعد أن تيّقن العراقيين بأن المستعمر البريطاني لديه نوايا بإبقاء العراق تحت الحكم العسكري البريطاني المباشر أو إدارة العراق عن طريق المستعمرة البريطانية الهند التي كان يطلق عليها البريطانيون "درة التاج البريطاني".

استطاع الشبيبي أن يتخفى ويصل إلى الحجاز عن طريق الكويت مضللا الاستخبارات البريطانية وهو يتنقل على ظهر الجمل ومضبطة وتواقيع العراقيين مخفية طي مجلد محكم صنع خصيصا لهذا الغرض في نسخة القرآن الكريم التي كان يحملها الشيخ الشبيبي. من الحجاز استطاع أن يبلغ بلاد الشام حيث اندلعت ثورة العشرين في الفرات الأوسط وكان يمدها بالأخبار فضلا عن جريدة (الفرات).

تقلد الشبيبي عدد من المناصب ابان العهد الملكي اهمها:

وزيراً للمعارف 1924م.

عضو مجلس نواب 1925، 1933، 1934.

عضو مجلس الأعيان 1935م.

وزيراً للمعارف عام 1935م للمرة الثانية.

رئيس مجلس الأعيان 1937م.

وزيراً للمعارف 1937م للمرة الثالثة إلى 1941م.

رئيس مجلس النواب 1944م.

رئيس المجمع العلمي العراقي 1948م.

وزيراً للمعارف 1948م للمرة الرابعة.

عضو مجلس الأعيان 1954م حتى قيام ثورة تموز 1958م.

سادسا: التعليم:

لا شك ان اللحظة الممهدة لبداية المرحلة الاولى في نشر التعليم يبدأ برياض الاطفال، وفي العراق يكون عدد هذه المؤسسات قد بلغ مطلع سنة 1932 سبع مدارس، ثلاثة منها في بغداد واثنان في الموصل والبصرة وواحدة في كركوك واخرى في العمارة، اما المدارس الابتدائية لكلا الجنسين، فكانت على نوعين، المدارس الاولية ومدة الدراسة فيها اربعة سنوات ولا تدرس خلالها اللغة الانكليزية والاخرى المدارس الابتدائية وتدرس اللغة الانكليزية عند الرابع الابتدائي ومدتها اربع سنوات، ويبلغ عدد تلك المدارس مطلع عام 1932 (381) مدرسة منها (324) للذكور و(67) للإناث في حين كان عدد المعلمين العاملين (1610) منهم (1233) معلم و (377) معلمة بضمنهم من يعمل في رياض الاطفال.

وفي هذه السنة ايضا يؤشر بتطبيق المنهج الثانوي الجديد المهني وبواقع حمس سنوات بفرعيها العلمي والادبي، وكان عدد الطلاب في هذه المدارس قد بلغ (3444) طالبا منها (2037) للذكور و (417) للإناث بحيث كان هناك 26 مدرسة منها عشرون للذكور وستة للإناث.

وفي ذات العام، كان هناك دورات لإعداد وتدريب المعلمين، ففي دار المعلمين الابتدائية والاولية بلغ عدد الطلاب فيها (102) في القسم الابتدائي وهو المسؤول عن تدريب واعداد المعلمين للمدارس الابتدائية و (34) في القسم الاولي والذي يهيأ معلمين للمدارس الاولية، اما دار المعلمات وهي المسؤولة عن اعداد وتدريب المعلمات اللاتي يقمن بالتدريس في الابتدائية، فقد بلغ عدد الطالبات فيها عشرون طالبة، والى جانب ذلك، هناك المدارس الصناعية وبواقع مدرستين صناعيتين، الاولى في بغداد والثانية في الموصل، ومن الملاحظ اهمها كانتا مختلفتين في مجال التعليم الصناعي، وقد سجل في سنة 1932 حوالي 103 طالب في بغداد في حين ضمت مدرسة صناعة الموصل ثمانون طالباً، وفي السنوات 1932 الى 1933 شهد العراق بروز مدارس جديدة مثل مدرسة الفنون البيتية في بغداد، والتي تقوم بتدريب وتعليم البنات اصول التدبير المنزلي والحياكة والتطريز وتربية الطفل والموسيقى، وتم استقبال (58) طالبة من خريجات المدارس الابتدائية او من خلال امتحان خاص بتجربة الدار، وكانت اول دفعة تخرجت في هذه المدرسة سنة 1934 عمل البعض منهن في التعليم الابتدائي، وفي هذا السياق ايضا وفي سنة 1933/1932 تم افتتاح مدرسة زراعية في الحلة ضمت (32) تلميذا من المناطق القريبة للمدرسة، وتحديدا في اراضي (الجبسة) وكان المنهاج فيها عملي لتعليم اصول الزراعة وتطويرها، الى جانب تعليم القراء والكتابة، ومع

ذلك فالمدرسة لم تستمر لعدم رعاية الدولة لها بالشكل المطلوب، فضلا عن الاعمال للمشاريع الزراعية، لاسيما المحيطة بالمنطقة، اذ افقدها روح المبادرة فتم اغلاقها بعد فترة وجيزة.

وكان من محاسن الحكومات العراقية وقتذاك، انها كانت مدركة لنشر الوعي والتعليم في المناطق الريفية، استنادا لما يشكله الريف من مؤثر بالغ الاهمية في اقتصاد الدولة، ومع انها اهملت المشاريع الزراعية كما نوهنا بذلك، فقد انشأت دارا للمعلمين في منطقة البدعة، حيث تم افتتاحها في مطلع سنة (1933) وكان عدد طلابها ستون طالبا من خريجي المدارس الابتدائية وبعضهم من الصفوف المتوسطة وهناك ايضا دار المعلمات الريفية في الديوانية اذ تزامن تأسيسها بافتتاحها مع دار المعلمين في البدعة، وقد التحق الى هذه المدرسة في السنة الاولى 16 طالبة من سبعة الوية بضمنها بغداد.

دار اعداد المعلمين: ولغرض اعداد كادر تدريسي مؤهل للتدريس في الثانويات والمدارس المتوسطة، برزت سنة (1935) فكرة اعادة فتح هذه الدار التي تاسست سنة (1923) لتكون رفدا للمؤسسات التربوية الاخرى في تقويم العملية التعليمية في البلاد، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاث سنوات حتى عام (1937) ثم اصبحت الدراسة فيها اربع سنوات، وفي عام 1937 بدأت هذه الدار باستقبال اول دفعة من الطالبات.

المدارس المهنية: كما هو الحال في مدرسة الهندسة، اذ جاء تأسيس هذه المدرسة على ضوء مذكرة رفعتها وزارة الاقتصاد والمواصلات، بشأن اعادة تأسيس مدرسة الهندسة التي تم الغائها سنة 1921 وكانت تحمل اسم (مدرسة الري التدريبية) ثم استبدال اسمها الى اسم كلية الري سنة 1922، وبعد سنة الى مدرسة الهندسة وفي سنة 1925 الحقت بوزارة المعارف وانضمت الى جامعة اهل البيت وفي نهاية عام 1931 الغيت لأسباب مالية، وفي حزيران 1935 قرر مجلس الوزراء اعادة تسمية المدرسة لتأخذ عنوان (مدرسة الهندسة)، وكانت الغاية من فتحها تهيئة واعداد فنيين عراقيين يتخصصون في الشؤون الهندسة مع اصدار قرار بربطها بوزارة الاقتصاد والمواصلات على ان تكون خاضعة لإشراف وزارة المعارف العراقية من حيث المناهج التدريسية، ويتم فيها قبول الطلبة من حملة الشهادات المتوسطة، وفي عام 1938 اصبحت الدراسة فيها اربع سنوات بعد الدراسة المتوسطة، وهذا الامر من الاهتمام ينسحب على معهد العلوم المالية، بغية ايجاد اشخاص اكفاء يتحملون مسؤولية ادارة الشؤون المالية في دوائر الدولة وتبوأ مناصب مالية حساسة، اذ قررت وزارة المعارف في اوائل السنة الدراسة 1936–1937 فتح معهد باسم (معهد العلوم المالية) على ان تكون شروط الالتحاق بهذا المعهد مقاربة لشروط القبول في كلية الحقوق، بل ان اساتذة كلية القانون كانوا يشكلون الهيئة التدريسية للمعهد.

وضمن مساع وزارة المعارف لتعزيز الحركة التربوية والتعليمية في البلاد، قررت تأسيس معهد للموسيقى في نهاية عام 1936 مخصصا فقط لتدريس مادة الموسيقى، معولة في الارتقاء بهذا المعهد على جهود بعض المعنيين بهذا الشأن من تركيا، اذ استقدمت الشريف محي الدين لتولي ادارة المعهد وتنظيم اعمال اللجنة الموسيقية لمحطة الاذاعة العراقية، وحين تأسيسه فان المعهد كان يتبع نظام التعليم الثانوي، ولكن وبعد سنة 1939 اهمل هذا النظام واصبح له نظام خاص، وفي العام (1939–1940) قام بتدريس فروع فنية اخرى اضافة لمادة الموسيقى مثل الرسم والنحت والتمثيل وتم استبدال اسم المعهد الى اسم (معهد الفنون الجميلة).

وفي سنة 1937 وفي سياق التاسيس لمؤسسات مهنية قادرة على النهوض بالمستوى الرياضي للبلد تم تاسيس دار التدريب الرياضي، قد عكفت على استقبال الطلبة ممن حصلوا على شهادة الدراسة المتوسطة، لاسيما من يمتلك مواهب رياضية خاصة، ومدة الدراسة في المعهد سنتان، وعدت الدراسة في هذه الدار بمثابة النواة الاولى لنهضة الرياضة في العراق، ومن ذلك تم اختيار (24) طالب من مختلف الالوية، وبواقع مدرسين اثنين في الدار، واستعيض عن هذه الدار فيما بعد بفتح فرع للرياضة في دار المعلمين العالية.

وفي سياق سعي الدولة الى تعزيز الحركة سعي الدولة الى تعزيز الحركة العلمية الفتية في البلاد من خلال ابراز دور رجال الدين ودورهم في مؤسسة المساجد والجوامع في تعزيز الحركة العلمية استنادا لما كان يعنيه اما الجامع والخطيب في المسجد في مكانة مؤثرة في توجيه الناس، فقد عمدت في ايلول 1938 الى اصدار نظام مدرسة العلوم الدينية، تتبع في ادارتها دائرة الاوقاف، لتخريج اشخاص يتولون امور المساجد والجوامع، ويقبل في الانضمام الى هذه المدرسة خريجو الدارسة الابتدائية ومدة الدراسة فيها اربع سنوات، ويقبل الخريجين كمعلم في الابتدائية.

التعليم العالي في العراق (1932–1945): في هذه السنة كان في العراق كليتان هما الحقوق وكلية الطب، وقد كانت الحقوق من اقدم مؤسسات التعليم العالي في العراق، اذ تم تاسيسها سنة 1908 وبلغ عدد طلابها 115 طالبا سنة 1932، اما الكلية الاخرى وهي كلية الطب فقد تم افتتاحها سنة 1927 في حين تخرج فيها اول دفعة سنة 1932 وعددهم 12 طالبا، وكانت اول فتاة التحقت بالكلية هي "ملك غنام" سنة 1933 وفي اذار سنة 1936 تقدمت مديرية الصحة العامة في العراق بطلب لفتح مدرسة الصيدلة، وقد شكلت لهذا الامر لجنة ضمت كلا من سامي سعد الدين وعبد الكريم عيسى ويوسف قزانجيان لوضع منهاج هذه الكلية، اما الهدف فهو واضح اذ المطلوب تهيئة كادر متخصص في مجال الكيمياء والصيدلة ويقبل الطلبة فيها من خريجي الدراسة الثانوية الفرع العلمي ومدة

الدراسة فيها اربع سنوات دراسية الى جانب دورات تدريبية في الصيدليات الاهلية والحكومية اثنا العطل الصيفية، وبدأت الدراسة في الكلية لأول مرة في 3 تشرين الاول 1936 فيما كانت اول دفعة من الطلبة ممن تخرجوا فيها، هو سنة 1938 ، وقد صدر اول نظام للكلية عندما حدد في مواده الثماني والعشرين الهيكل الاداري للكلية وشروط القبول فيها.

ويضاف الى تلك الكليتين في مجال التعليم العالي، المدارس الاهلية والاجنبية بعد ان دعت الحاجة لمثل هذا النمط من المدارس لتعزيز قدرات المؤسسة التعليمية في البلاد، وكان يمتلك هذه المدارس مواطنون عراقيون من الافراد او الهيئات، اما المدارس الاجنبية فكان ملكية اجانب افراد او هيئات وبإدارتهم حصراً، والمدارس الاهلية حينذاك كانت على ثلاث انواع، تجارية وهيئات وطنية كما في جمعية التفيض في بغداد، ومدارس طائفية مثل لجنة مدارس المجلس الجسماني اليهودية والمدارس الاشورية والارثوذكسية والارمنية والكاثوليكية، وكان عدد المدارس الاهلية والاجنبية في العراق ابان تلك السنوات قد بلغت 76 مدرسة ابتدائية و6 متوسطة و2 ثانوية وعدد الطلاب 19346 طالبا في حين بلغ عدد المدرسين فيها اجمالا 515 مدرساً.

وفي سنة 1942 قررت وزارة الاشغال والمواصلات تأسيس كلية الهندسة، فصدر اول نظام لكلية الهندسة في 15 حزيران 1942، ويبدو ان تبني هذه الوزارة لتأسيس كلية الهندسة يعود لعدم وجود وزارة التعليم العالي، الى جانب ان وزارة المواصلات والاشغال معنية بالمشاريع الهندسية اكثر من غيرها، مما سوغ لها تبني مشروع الكلية، وكانت اول وجبة تم قبولها في الكلية قد تألفت من اشخاص من بغداد وبقية الالوية بحيث لم تبقى منطقة او لواء الا ولها اشتراك في طلبة هذه الكلية، وفي سنة 1944 صدر نظام جديد للكلية بحيث اصبحت الدراسة فيها اربع سنوات تسبقها سنة تحضيرية.

السياسة والتعليم: لاشك ان العامل السياسي في اي بلد يؤثر بشكل مباشر في مجالات الحياة كافة لذلك البلد، وقد يكون التعليم الاكثر تأثرا من غيره بهذا العامل، ولاسيما اذ ما علما ان اي دولة محتلة تبذل جهد امكانها للحول دون توسيع مجال الفكر وتهيئته، فمن شأن هذا التفعيل ان يتقاطع مع مصلحة المحتل في البلد، فالطبقة المثقفة هي بلا شك ما ستهيأ الاذهان لرفض الهيمنة والاستعمار، ومن هذا المنطلق فان وجود اي شعب تحت سيطرة محتل سيعاني كثيرا من تعثر الفكر، بدءاً بتحجيم حركة التعليم، حين يدرك ان للمثقف موقفا مؤثرا ازاء قضايا بلاده، فحين كان العراق تحت الانتداب، كان يخضع بصورة كلية لرؤية المستشار الفني البريطاني لوزارة المعارف العراقية، وبالمقابل فان مثل هذا الوجود المفروض على الشعب في العراق، كان قد فرض من جانبه امرا اخر تمثل بتحرك

النخب السياسية المثقفة باتجاه يتقاطع ولو بشكل غير مباشر مع فلسفة المستعمر في البلاد فيما يتعلق بحركة التعليم، فحين عمد ياسين الهاشمي الى تشكيل وزارته في اذار 1935 ابدى اهتماما بالغا في مجمل المناهج التعليمية، بما ينسجم والتوجهات القومية، وهو ما تنسحب ايضا على الاناشيد المدرسية حين تم اخضاعها الى هذا التوجه ايضا، والى ذلك فقد كان للمدرسين العرب دورهم الفاعل في بلورة الفكر القومي عند الطلبة، ورسم توجه معين في رؤيتهم لما يلزم ان تصير اليه احوال الشعب امام المحتل مما اسهم الى حد بعيد في تنامي الافكار القومية وانطلاقها من بين الطبقة المتعلمة لاسيما المعلمين والطلبة، الامر الذي اثار البريطانيين الذين عملوا جاهدين على طمس معالمه، ولكن دون جدوى.

المصادر

1. **رجاء حسين الخطاب، تاسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941**
2. **عقيل الناصري، الجيش والسلطة**
3. **عبدالرزاق الهلالي، تاريخ التعليم في العراق**

جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة العربية: الأوضاع السياسية في العراق عند إعلان الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الثانية عشر باللغة الإنكليزية The political situation in Iraq when the Second World War was declared

محتوى المحاضرة الثانية عشرة

ثاني عشر: الأوضاع السياسية في العراق عند إعلان الحرب العالمية الثانية :

تميز الوضع السياسي في العراق قبيل الحرب العالمية الثانية بالقلق الشديد وبخاصة بعد وفاة الملك غازي في حادثة السيارة ، حيث أتهم الرأي العام في العراق بريطانيا بتدبير اغتيال الملك غازي الذي أثارت مواقفه بشأن الكويت وفلسطين غضب الإنكليز .

وأصبح عبد الاله بن علي وصياً على الملك فيصل الثاني (4 نيسان 1939) ، فقوبل هذا التعيين بالارتياح في لندن . وكان نوري السعيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت فأعاد تشكيل وزارته في (6 نيسان 1939) ، وقد وعدت الوزارة السعيدية في منهاجها بإجراء تعديلات في الدستور وتعزيز قوة الجيش وإتباع سياسة خارجية تتفق مع أماني الشعب العراقي وتطلعاته ، فأقدمت على إجراء انتخابات نيابية كانت نتيجتها عودة أغلب أعضاء المجلس السابق باستثناء عدد قليل من المعارضين .

وفي الوقت الذي انصرفت فيه الوزارة إلى معالجة الأمور الداخلية ، ساء الوضع العالمي كثيراً ، فأعلن نوري السعيد في 30 نيسان إن سياسة حكومته الخارجية تقوم على :-

1- التحالف مع الأقطار العربية المستقلة ، والصداقة المخلصة مع الدولتين الجارتين تركيا وإيران ، متمثلة بروح ميثاق سعد آباد .
2- التحالف مع بريطانيا العظمى .

تطورت الأحداث العالمية بسرعة ، فأعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا في (3 أيلول 1939) ، مما أدى إلى اضطراب الحياة السياسية والاقتصادية في مناطق مختلفة من العالم ، ففي بغداد أصبحت الأوضاع التجارية والمالية غير مستقرة وأ وقفت الودائع في البنوك وبدأ احتكار المواد الغذائية وارتفعت الأسعار . وقد أعلنت الحكومة أن الموقف العالمي أصبح خطيراً ، وخولت وزارة الداخلية مراقبة الأخبار والمطبوعات خاصة تلك التي لها تأثير على سياسة العراق الخارجية .

أعلنت العراق قطع علاقتها الدبلوماسية مع ألمانيا في 5 أيلول1939 وصدر بيان رسمي أعلن فيه أن مجلس الوزراء قرر قطع العلاقات بين العراق وألمانيا وتسفير جميع الرعايا الألمان خارج العراق . وتبادل الوصي عبد الاله البرقيات مع جورج السادس ملك بريطانيا أعلن فيها التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية – البريطانية لعام 1930 نصاً وروحاً ، ألا أن نوري السعيد اندفع أكثر من هذا وكان يريد فتح أبواب العراق جميعاً أمام الجيوش البريطانية لتنتقل وتتحشد بكل حرية مع إرسال فرقتين من الجيش العراقي أو أكثر إلى الصحراء الليبية أو البلقان وقطع العلاقات السياسية مع الدول المعادية لبريطانيا . كما أخذ من ناحية أخرى يعمل على تعديل ميثاق سعد آباد تعديلاً يؤدي إلى اشتراك الدول الموقعة عليه اشتراكاً جماعياً في الحرب والسير مع الحلفاء والعمل على جر مصر إلى هذه السياسة .

وجهت انتقادات عنيفة إلى سياسة نوري السعيد على أساس أن الحكومة كان يجب عليها قبل اتخاذ أي موقف ازاء الأحداث العالمية أن تستدعي مجلس الأمة لاجتماع غير اعتيادي وتأخذ رأيه قبل أن تقدم على ما أقدمت عليه ، وذلك ليكون الوصول إلى قرار بشأن الدفاع عن الوطن واتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية . وحثه بعض أعضاء مجلس الأمة الحكومة على مطالبة بريطانيا بتحقيق طموح الشعب العربي في الاستقلال وخاصة فلسطين .

وفي هذا الوقت بالذات ، تشرين الأول 1939 وصل إلى بغداد المفتي الحاج أمين الحسيني . ويعتبر وصول الحسيني إلى بغداد نقطة تحول في مجرى الأحداث اللاحقة منذ عرف الحسيني بعدائه الشديد للإنكليز وعدم الإيمان بالحصول على خير منه في سبيل القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين ، وكان يرى ضرورة الإفادة من الوضع العالمي لتحقيق المصالح القومية وذلك بالاتصال بدول المحور.

أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاسمة في (18 كانون الثاني 1940) باغتيال وزير المالية رستم حيدر من قبل مفوض الشرطة حسين فوزي ، فاعتبر نوري السعيد هذا العمل موجهاً بصورة أساسية ضده ، مما أدى به إلى الاستقالة في (18 شباط 1940) والواقع أن الاستقالة لم تكن إلا لعبة سياسية أراد بها تقوية وزارته بعد أن ضعفت باغتيال رستم حيدر . وقد أدت هذه الاستقالة ومحاولة تشكيل الوزارة الجديدة إلى انشقاق قادة الجيش إلى جماعتين ، الأولى تضم حسين فوزي رئيس الأركان ومحمد أمين العمري وعبد العزيز يا ملكي ، وكانوا يحاولون إقناع رشيد عالي الكيلاني بتولي الوزارة وقد عرضوا اقتراحهم على الوصي ، كما وضعوا قطاعات من الجيش العراقي في معسكر الوشاش في حالة إنذار . أما الجماعة الثانية – فتضم العقداء القوميين ، صلاح الدين الصباغ ومحمود سلمان وفهمي سعيد وكامل شبيب الذين وضعوا الجيش في معسكر الرشيد في حالة إنذار واجتمعوا في دار نوري السعيد ، وبعد الاجتماع قابل نور السعيد والقادة الوصي وطلبوا منه اتخاذ الإجراءات ضد رئيس الأركان فوافق الوصي على إحالته على التقاعد .

وبعد أن نجحت خطة نوري السعيد في تصفية العناصر التي لم يكن مرتاحاً لوجودها على رأس الجيش ، وإعادة تشكيل الوزارة في (22 شباط 1940) لكن الوزارة السعيدية سرعان ما سقطت نتيجة للخلافات بين أعضائها .

أعقب استقالاله نوري السعيد إجراء اتصالات واسعة لتأليف الوزارة الجديدة التي تستطيع تحمل أعباء الحرب ، فاجتمع رؤوساء الوزارات السابقين ووضعوا وثيقة رفعوها إلى الوصي جاء فيها :

1- تأليف وزارة قومية ائتلافيه من قبل الوصي حسب التقاليد الدستورية والاستشارات المعتادة .
2- استعداد رؤوساء الوزارات السابقين لتعاون مع الوزارة في داخلها أو خارجها . اختير رشيد عالي الكيلاني لتأليف الوزارة فاشترط أن تكون خطة هي :
1- المحافظة على الصلات التقليدية مع بريطانيا على أساس المعاهدة العراقية – البريطانية .
2- عدم التساهل أمام المطاليب البريطانية التي تخرج عن نصوص المعاهدة ، إلا ما كان فيه مصلحة مشتركة للطرفين ، أو ما كان في ضمان لاستقلال العراق الناجز ، ووحدة العرب واستقلالهم خاصة فلسطين وسورية ، على أن تعطي في ذلك عهودا ومواثيق رسمية .
3- تزويد الجيش العراق بالسلاح من أي مصدر كان ، ليكتمل تسليحه ، ويقف على أهبة الاستعداد .
4- إجراء انتخابات عامة للمجلس النيابي تؤمن أعضاء أحراراً يمثلون الأمة ويعبرون عن رأيها .

أعلن الكيلاني عن تشكيل الوزارة الجديدة في (31 آذار 1940) وأصبح نوري السعيد وزيراً للخارجية ، والظاهر من تأمل هذه القضية أن الوضع الجديد كان يستوجب دخول شخصية في الوزارة تطمئن إليها الحكومة البريطانية أما نوري السعيد فكان يريد من اشتراكه في الوزارة الحصول على تأييدها لتبني أفكاره الداعية لمساندة بريطانيا ، أما إذا أخفق في ذلك فإنه يعمل على تفكيك الانسجام الوزاري وإثارة البغضاء بين قادة الجيش وهذا ما يحدث بالفعل بعدئذ .

قام رشيد عالي بعدة أعمال جيدة في بداية حكمه ، فالغى الأحكام العرفية في (3 نيسان 1940) ، وأطلق صراح عدد من السجناء السياسيين ، وأصدر تعليمات إلى دوائر الدولة حثها على العمل وخدمة الشعب وأكمل في عهد وزارته خط السكك الحديدية بين بيجي والموصل وتقدم العمل في مشروع الحبانية وعاد إنتاج النفط إلى حالته الطبيعية منذ أن تعرقل في شهراً أيلول 1939 واستمر

انبوب النفط بالاستعمال حتى إيقاف الضخ إلى ميناء طرابلس في لبنان بعد سيطرة حكومة فيشى الفرنسية عليها في تموز 1940، كما شجعت الزراعة لسد الاحتياجات المحلية .

وفي السياسة الخارجية أعلنت وزارة الكيلاني أن سياستها تقوم على الأسس التالية:

1- توطيد دعائم الحلف العربي والعمل على تحقيق أماني الأقطار العربية المجاورة .
2- تحكيم أواصر الصداقة والتحالف مع بريطانيا على أساس المصالح المشتركة والمتقابلة .
3- تقوية أواصر الصداقة والتعاون مع دول ميثاق سعد آباد .
4- إدامة العلاقات الودية تجاه جميع الدول المتحاربة الأخرى .
5- واكد الكيلاني نهج وزارته القومي عندما صرح في المجلس النيابي في (21 كانون الأول 1940) بأن حكومته ستستمر على "أداء الرسالة القومية التي أخذ العراق على عاتقه تحقيقها ولاسيما وأن العراق ... في وضع يستطيع معه التعبير عن تلك الأماني ومتابعة تحقيقها" . وأعتبر القضية الفلسطينية جوهر القضية العربية التي يجب حلها جذرياً .

تدهور العلاقات العراقية – البريطانية :

شهدت أوروبا تطورات كبيرة عام 1940 منها انهيار فرنسا ودخول إيطاليا الحرب إلى جانب ألمانيا في (10 حزيران 1940) . وقد أدت هذه الأحداث إلى تحول الرأي العام العراقي عن بريطانيا وساد الاعتقاد بإن بريطانيا سقطت بعد أن سقطت فرنسا ، ومما ساعد على هذا التحول فشل الجهود التي بذلت في صيف 1940 للحصول على تعهد من بريطانيا حول القضية الفلسطينية والآمال في تحرير سوريا ، وقد فشلت بعثة نيوكامب في استجابة للشروط العراقية مقابل تعهد العراق للوقوف مع بريطانيا وهي : الإصرار على إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية يتضمن "تحديد تاريخ لتأسيس حكومة عربية مستقلة في فلسطين" ، وإصدار بيان بريطاني يريد تحقيق مشروع اتحاد عربي يضم العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وأن أمكن للمملكة العربية السعودية.

في هذه الظروف التي تميزت بازدياد المشاعر القومية المعادية لبريطانيا أبلغ بازل نيوتن السفير البريطاني في بغداد ، الحكومة العراقية بدخول ايطاليا الحرب وطلب منها أن تقرر موقفها على ذلك . فقعد مجلس الوزراء اجتماعاً برئاسة الوصي عبد الاله الذي كان يريد الاستجابة لكل طلبات بريطانيا دون تردد أو مناقشة يؤيده في ذلك نوري السعيد وزير الخارجية الذي أصر على وجوب قطع العلاقات مع ايطاليا ، كما قطعت مع ألمانيا من قبل . لكن مجلس الوزراء أصدر قرار في (17 حزيران 1940) أبلغه إلى السفير البريطاني وفيه أن الحكومة العراقية متمسكة بمعاهدة التحالف المعقودة بين الدولتين ، إلا إنها تتريث في الوقت نفسه في أمر قطع العلاقات السياسية بينها وبين ايطاليا . وقرر العراق استطلاع وجهة النظر التركية بالنسبة لتطورات الموقف الدولي . وإيفاد ناجي شوكت وزير العدل بهذه المهمة ومعه نوري السعيد وزير الخارجية .

وصل الوفد العراقي إلى أنقره في (24 حزيران 1940) وأجرى اتصالات مع سراج اوغلو وزير الخارجية التركية حول موقف الدولتين الجارتين تجاه بريطانيا وألمانيا بعد سقوط فرنسا ، وكان رأي الوزير التركي عدم دخول العراق الحرب ، واستشهد بموقف تركيا التي لها اتفاق مع بريطانيا بأنها لن تدخل الحرب وأن مصالح الوطن قبل كل شئ . كما قابل ناجي شوكت بصور سرية في 5 تموز 1940 فون باين السفير الألماني في تركيا . وتباحث معه مؤكدا الاتجاه القومي للحكومة العراقية ورغبتها في تحرير العراق من السيطرة البريطانية ومطالبا مبادرة الألمان لمساندة قيام حكومة وطنية مستقلة في سوريا وموضحا أن ثورة عربية ستقوم في فلسطين , ومشككا بنوايا إيطاليا الاستعمارية تجاه الوطن العربي .

كان من نتيجة هذه القابلة أن أسرعت إيطاليا إلى تطمين العرب على استقلالهم بواسطة الوزير الإيطالي المفوض في بغداد الذي قدم كتابا إلى رئيس الوزراء العراقي جاء فيه "إيطاليا – طبقا للسياسة التي تتبعها – ترمي إلي تأمين الاستقلال التام والاحتفاظ بالكيان السياسي لكل من سوريا

ولبنان والعراق والبلاد الواقعة تحت الانتداب البريطاني , ولهذا فإن إيطاليا ستقاوم كل إدعاء بريطاني أو تركي لاحتلال الأراضي , سواء أكان ذلك في سوريا أو لبنان أو العراق " .

ولما لاحظت بريطانيا تطور الأحداث في غير صالحها منذ امتناع الحكومة العراقية عن قطع علاقتها مع إيطاليا إلى سفر الوفد العراقي إلى تركيا . أبلغت الحكومة العراقية في (21 حزيران 1940) بأنها قررت إنزال بعض الجنود البريطانيين في البصرة للتوجه إلى حيفا عن طريق بغداد والموصل , فأجابت الحكومة العراقية في (16 تموز 1940) بأن لا مانع لديها من نزول القوات بشرط ان لا تبقى مده طويلة في العراق وأن لا تقام فيه مخيمات للجيش .

استمرت بريطانيا بالضغط على العراق وأخذت تثير الاحتجاجات والتهم ضد الحكومة رشيد عالي الكيلاني , مما دفع الجماعة القومية إلى تجديد الاتصالات مع ألمانيا بواسطة فون بابن . ففي شهر ا ب 1940 غادر ناجي شوكت ثانية إلى اسطنبول, وزود مذكرة تضمنت مطاليب العرب القومية في الاستقلال وتحرير فلسطين وعند وصول ناجي شوكت إلى اسطنبول قابل فون بابن وسلمه المذكرة . وقد أصدرت الحكومة الألمانية بيانا أذيع من محطتين روما وبرلين باللغة العربية في (23 تشرين الأول 1940) أعلنت فيه عطفها واهتمامها بكفاح الأقطار العربية في سبيل الحصول على استقلالها.

ازداد غضب بريطانيا بعد رحلة ناجي شوكت إلى تركيا وادعت أن القنصلية الإيطالية أصبحت مركزا لنشاط المحور وأن الوقت يبدو قريبا لإعادة العلاقات مع ألمانيا . أما نوري السعيد المؤيد لوجهة النظر البريطانية فعندما لاحظ تدهور العلاقات بين العراق وبريطانيا من سئ إلى أسؤ حاول التأثير على رئيس الوزراء فقدم مذكرة في (15 كانون الأول 1940) استعرض فيها الوضع في العراق وآراؤه في السياسة الخارجية , وحاول أن يبرهن أن التحالف مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيه فوائد كثيرة للعراق والعرب عامة، وان العلاقات الحسنة مع هاتين الدولتين تساعد على حل المشكلة الفلسطينية لصالح العرب.

وعندما أهملت أفكاره بدا يفكر بالاستقالة لكنه عدل عن رأيه خشية أن تسوء الحالة في غيابه وشراكة الوصي هذا الرأى.

أشارت الحكومة البريطانية على الوصي بإقالة الوزارة خوفاً من اشتداد ألازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية. فأرسل الوصي إشارة إلى رئيس الوزراء بأن استقالته الوزارة مرغوبة لعدم الانسجام الوزاري ووجود خلاف بين وزير الخارجية نوري السعيد ووزير العدل ناجي شوكت وأخذ يحشد أنصاره لمقاومة الوزارة الكيلانية وإسقاطها, فاجتمع برئيس أركان الجيش ومدير الشرطة العامة واوصاهما بعدم إطاعة الأوامر التي تصدرها اليهما الوزارة خلافا للقوانين المرعية والدستور .

دفعت مواقف الوصي من الوزارة الكيلانية . العقداء الأربعة إلى إيفاد العقيد محمود سليمان لمقابلة الوصي وإبلاغه بأن الجيش صمم على بقاء الوزارة الكيلانية فاستسلم الوصي بالقوة على بقاء الوزارة , لكنه عمل على شد المعارضة في المجلس النيابي لإسقاطها , فشن النواب المعارضة في المجلس بتاريخ (30 كانون الثاني 1941) حملة منظمة طالبوا رئيس الوزارة بالاستقالة فاجتمع رشيد عالي الكيلاني الذي حضر جزءا من مناقشات المجلس النيابي مع أعضاء حكومته واتفقوا فيما بينهم على طلب حل المجلس النيابي . فأسرع الكيلاني إلى كتابة (الإدارة الملكية) بحل المجلس , وعندما عرضت الإدارة الملكية على الوصي رفض توقيعها , وغادر الوصي العاصمة إلى جهة مجهولة عرفت بعدئذ بوصوله إلى الديوانية .

وضع هروب الوصي عبدالاله رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في موقف حرج جدا , فاجتمع بقيادة الجيش وأعلن عزمه على الاستقالة . وفي (31 كانون الثاني 1941) قدم الكيلاني استقالته إلى الوصي في الديوانية , وتضمنت اتهاما للوصي بعرقلة أعمال الوزارة استجابة لبعض الأيدي والمصالح الأجنبية , وعدم موافقته على حل المجلس النيابي , فكانت استقالة الكيلاني أقسى استقالة قدمتها وزارة عراقية .

اندلاع ثورة رشيدعالي الكيلاني 1941

يبدو أن الوصي في اختياره الهروب إلى الديوانية كان يهيئ للقضاء على القادة الأربعة , ففي الديوانية مركز عسكري مهم اعتقد الوصي بأنه ممكن أن يستغله لمقاومة حكومة بغداد , ولهذا عقد فور وصوله اجتماعا عسكريا لأمري الوحدات واتصل بالمتصرفين تلفونيا وطلب إليهم عدم تنفيذ أوامر بغداد , لكن وصول استقالة الكيلاني إلى الديوانية جعل الوصي يوقف اتصالاته ويطلب حضور بعض الساسه من بغداد للتداول في تشكيل الوزارة الجديدة .

عهد الوصي في(1 شباط 1941) إلى طه الهاشمي بتأليف الوزارة التي ضمت بالإضافة إليه واحتفاظه بوزارة الدفاع أيضا كلا من:عمر نظمى للداخلية والعدل ، على ممتاز للمالية، عبد المهدي للاقتصاد،صادق البصام للمعارف،وحمدي الباججى للشؤون الاجتماعية، وتوفيق السويدي للخارجية، واوضح الهاشمي إن سياسة حكومته الخارجية لا تختلف في جوهرها ومراميها عما سارت عليه الوزارة المتعاقبة من سبل وما توخته من أهداف، وقال:" أن العراق كدولة ناشئة احوج ما يكون إلى الابتعاد عن ويلات الحرب" .

تكتل رشيد عالي الكيلاني مع بعض رجال الحركة القومية وشكلوا جمعية سرية باسم (اللجنة السرية العربية) كان ابرز أعضائها الحاج أمين الحسيني مفتى فلسطين ورشيد عالي الكيلانى ويونس السبعاوي وناجى شوكت ،وقررت اللجنة السرية التقدم بطلب لتأسيس حزب علني باسم (حزب الشعب) ليكون ستارا للجنة السرية وواسطة للدعاية ولكن وزارة الداخلية رفضت أجازته .

من الملاحظ على تشكيلة (اللجنة السرية العربية) أنها مثلت العسكريين والمدنيين .إلا أنه لم يكن هناك غير عربي واحد من خارج العراق هو امين الحسيني مفتي فلسطين , ويبدو أن التمثيل المحدد للعرب في هذا اللجنة يعود إلى أن المفتي هو المسئول عن العرب القوميين الموجودين في

العراق من السوريين والفلسطينيين واللبنانيين, فهو بهذا يمثلهم , ولعل ضرورات العمل السري ولكون الثورة التي يهيأ لها ستقع في العراق وليس في فلسطين أو شرقي الأردن كما كان مقررا من قبل , أوجبت أن تكون التشكيلة على هذا النحو .

عقدت اللجنة العربية اجتماعات لاحقة لاجتماعها التأسيسي لاتخاذ قرارات بشأن ما يجد من أحداث . وقد ناقشت اللجنة الضغوط , فاتفقت على أن ضغط بريطانيا على العراق لقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيطاليا يراد منه "زج العراق في الحرب وإرغام بقية الأقطار العربية على السكوت وعدم المطالبة بحقوقها " .

أما بريطانيا قد أرادت الاستفادة من تطور الأحداث في العراق فرتبت اجتماعا بين ايدن , وزير خارجيتها وتوفيق السوري وزير الخارجية العراقي في القاهرة وقد أوضح ايدن للوزير العراقي نقمته على الجيش العراقي والزعم بأنه " قد أصبح متشربا بروح النازية والفاشية " وبرز عدم إيفاء بريطانيا بالتزاماتها بشأن تسليح الجيش العراقي وأن الجيش أصبح بعيدا عن التعاون مع بريطانيا ويبدو أنه طلب من السويدي تشتيت قادة الجيش القوميين وإضعاف نفوذهم , ولهذا انتشرت الإشاعات عن طلب بريطانيا من العراق تفريق القادة العسكريين . وقد شعر القادة بعد صدور أمر نقل كامل شبيب في (26 آذار 1941) إلى قيادة الفرقة الرابعة بأن هذا النقل أشد خطرا وابلغ أثره وأن الجهة الأجنبية هي التي تريد ذلك.

عقدت اللجنة العربية اجتماعا في يوم 31 آذار 1941 وقررت فيه القيام بالثورة ولعل أهم ما ذكر في هذا الاجتماع قول العقداء الأربعة بأنهم يجب أن يعيدوا عهد القائد العربي خالد بن الوليد وفي مساء اليوم التالي , الأول من نيسان , عقد اجتماع في معسكر الرشيد حضره العقداء الأربعة أضاف إلى أمين زكي وكيل رئيس أركان الجيش , وتقرر في هذا الاجتماع إعلان حالة الطوارئ في معسكر الرشيد ووزعوا الجنود في نقاط مهمة في بغداد وحول القصر الملكي , وأوفدوا فهمي سعيد

يرافقه أمين زكي لتقديم الرجاء إلى طه الهاشمي بالاستقالة , فعاد فهمي سعيد يرافقه أمين زكي وهو يحمل استقالة طه الهاشمي موجهه إلى الوصي .

بعد استقالة طه الهاشمي كادت الأزمة أن تنفرج لولا هروب الوصي , وكان الوصي نائما في قصره عندما وصله خبر الحركة , فانتقل إلى دار عمته صالحة في الرصافة ثم التجأ بعد ذلك إلى السفارة الأمريكية واجتمع لبضع ساعات مع الوزير المفوض الأمريكي نابنشو (Kanbenshue) الذي دبر نقله إلى الحبانية بسيارة السفارة في اليوم التالي وهناك قابل الوصي السفير البريطاني الجديد كنهان كورنواليس الذي وصل لتوه إلى قاعدة الحبانية في طريقه إلى بغداد لاستلام مهام عماله وقد أبلغ كورنواليس أن التوصل إلى تسويه مع الثوار قد أصبح مستحيلا وشجعه على الذهاب إلى البصرة والعمل من هناك لاستعادة السيطرة على الموقف بعد تشكيل حكومة جديدة في البصرة وزوده بمبلغ كبير من المال لمقاومة الثورة , وقد نقل الوصي فعلا على متن طائرة حربية إلى البصرة يرافقه علي جودت الأيوبي ومرافقه عبيد الله المضايفي فوصلوها في 3 نيسان 1941.

وفي اليوم نفسه أصدر رئيس الأركان بيانا إلى الشعب العراقي أعلن فيه بأن الوصي عمل على أحداث الشقاق في صفوف الأمة , والتشبث بشتى الطرق لاستحصال البيعة لنفسه على عرش العراق , وتحطيم الجيش الوطني , وأعلن البيان عن تشكيل حكومة الدفاع الوطني برئاسة رشيد عالي الكيلاني . وقد أذاع الكيلاني بيانا بعد ذلك أعلن فيه سياسة الحكومة الجديدة التي أسسها عدم توريط البلاد في أخطار الحرب والقيام بأداء رسالته القومية والمحافظة على تعهداتها الدولية وتقوم الروابط الحسنة مع الأقطار العربية المجاورة .

أثار نبأ تشكيل حكومة الدفاع الوطني موجة عارمة من الحماسة الوطنية فخرجت الجماهير إلى الشوارع مجرد سماعها النبأ تهدر باللعنة ضد الإنكليز وأعوانهم في العراق فكان الشعب شيبا وشبابا يردد " يسقط الخونة " " يسقط عبد الاله الوصي " وانهارت على مبنى رئاسة الحكومة آلاف

البرقيات تأييدا للثورة , وكان أكثر المؤيدين حماسة هم المدرسون الشباب وطلابهم ذوو المشاعر القومية كذلك حضرت الوفود من كل أنحاء العراق إلى بغداد لتضع نفسها تحت تصرف الحكومة القومية الجديدة , كما أعلنت المنظمات والنوادي القومية مثل نادي المثنى والجوال العربي من تأييدها ودعمها للثوار .

أما عن الوصي فقد حاول أن ينظم حركة مقاومة مسلحة في البصرة وأن يشكل حكومة مناوئة تتولى تصفية الثورة بالقوة وكان متصرف البصرة " صالح جبر " أول من أبدى استعداده للتعامل مع الوصي في التصدي للثورة , وحاول إقناع قائد حامية البصرة وقائد القوة النهرية وقادة وحدات الجيش المرابطة في المنطقة بمساندة الوصي , ألا أنهم رفضوا واتخذوا قرارا بعد مقابلة وحدات الجيش المرابطة في بغداد وعدم السماح للقوات البريطانية بدخول البصره , ومنع الوصي من تأليف حكومة في البصره . ثم صدرت الأوامر من بغداد إلى قائد حامية البصرة بعزل صالح جبر وإحضاره مخفورا إلى بغداد حيث ألقى في السجن . وبعد أن أدرك الوصي فشله في مقاومة الثورة التجئ في 4 نيسان 1941 إلى سفينة حربية بريطانية راسية في شط العرب .

أوجد هروب الوصي وتركه لمسؤولياته الدستورية أزمة دستورية في البلاد, وقد ظهرت عدة أراء لمعالجة هذه الأزمة , فاقترح بعضهم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية إلا أن غالبية الآراء كانت تريد إبقاء الملكية واختيار وصي جديد على العرش . فوقع الاختيار على الشريف شرف وعقد مجلس الأمة جلسة في 10 نيسان 1941 وسط تظاهرات ضخمة كانت تجوب شوارع بغداد مؤكدة تأييدها للثوار , وكانت تلك التظاهرات في السعة بحيث لم يتمكن العرب القوميون الشباب وكذلك الشرطة في السيطرة عليها بسبب الحماسة التي تجلت عند أبناء الشعب في دعمهم لثورتهم القومية وقد قرر مجلس الأمة بإجماع الحاضرين عزل الوصي عبد الاله وتعيين الشريف شرف بدلا منه . وكان أول عمل قام به الوصي الجديد إصدار الإرادة الملكية بقبول استقالة الهاشمي وتكليف الكيلاني بتشكيل

وزارة جديدة بشكل دستوري . فشكل الكيلاني وزارته في 12 نيسان 1941 وأعلن عن حركة الشعب الوطنية لم تكن عبثا , وأنه يريد إرادة ألامه , والقيام بواجباتها الدولية بم يتفق مع تعهداتها , ولا يسئ إلى كرامتها .

المصادر

1. **سعاد رؤوف شير، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945**
2. **فاروق صالح العمر، العلاقات العراقية – البريطانية 1922-1948**
3. **امال السبكي، رؤية الادارة الامريكية لحركة رشيد عالي الكيلاني**
4. **جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953**

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة العربية: الاحتلال البريطاني والتحدي الوطني العراقي 1941

اسم المحاضرة الثالثة عشر باللغة الإنكليزية : The British occupation and the Iraqi national challenge 1941

محتوى المحاضرة الثالثة عشرة

ثالث عشر :الاحتلال البريطاني والتحدي الوطني العراقي 1941

بعد التطورات السياسية في العراق أوضح السفير البريطاني لحكومته الوضع في العراق واقترح عليها إرسال قوات عسكرية زاعما " أنه في حال إهمال بريطانيا للوضع في العراق " فيجب أن تكون على استعداد لترى هذه البلاد واقعة في قبضة ألمانيا , فاوعزت الحكومة البريطانية إلى سفيرها بأن يماطل في تقديم أوراق اعتماده بحجة عدم وجود من يستطيع أن يقدم له أوراق اعتماده رسميا وشرعيا , وفي الوقت نفسه قرر تشرشل رئيس وزراء بريطانيا الاحتفاظ بالبصرة وبعض المراكز وطرق المواصلات المهمة .

وصلت أول وجبة من القوات البريطانية إلى البصرة في 18 نيسان 1941ووافقت الحكومة العراقية على نزول تلك القوات في 19 نيسان 1941 بشرط أن تقوم بريطانيا بتسريع نقلها إلى الرطبة , وأن لا تكون القوات في حالة العبور أكثر من لواء واحد مختلط , ويخبر عنها في وقت ملائم قبل وصولها , ولا يسمح لأي قوات جديدة بالنزول إلا بعد مغادرة القوات الموجودة في الأراضي العراقية . وطلبت الحكومة العراقية من السفير البريطاني الجديد تقديم أوراق اعتماده لان عدم تقديمها يعتبر أمرا غير طبيعي لاسيما وأن السفير يطلب أمورا تخالف المعاهدة وطلبت في الوقت نفسه من وزارة الدفاع اتخاذ الترتيبات العسكرية للدفاع عن سلامة المملكة .

اعتبرت بريطانيا شروط الحكومة العراقية تقييدا غير مطابقا لروح ونص المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 , وهدد تشرشل باستعمال القوة لضمان انزال القوات البريطانية , ولهذا لم يعبأ

بقرار الحكومة العراقية بعد السماح بإنزال قوات جديدة في البصرة , فأنزلت بريطانيا في 29 نيسان 1941 لواء مدرعا قام باحتلال منطقة الميناء ومشروع الكهرباء . وقامت السفارة البريطانية في اليوم نفسه بتسفير النساء والأطفال من الرعايا البريطانية إلى قاعدة الحبانية ثم إلى خارج العراق .

أما الباقون فقد جمعوا في يوم 30 نيسان 1941 في السفارة البريطانية والمفوضة الأمريكية .

وإزاء تطور الأحداث قدمت الحكومة العراقية مذكرة احتجاج للسفارة البريطانية في 30 نيسان 1941 لفتت فيها نظر الوزارة إلى المسؤولية المترتبة على نتائج طرق المعاهدة من قبل بريطانيا التي استمرت في أعمالها الأعتدائية فكان ذلك إنذارا كافيا وصريحا للحكومة العراقية بعزم بريطانيا على محاربة الثورة والقضاء على السيادة الوطنية فاتخذت حكومة الثورة بعض التدابير الاحتياطية لسلامة البلاد وذلك بإقامة قوة بجوار قاعدة الحبانية وطلب قائد القوة إلى السلطات العسكرية البريطانية عدم تحليق الطائرات البريطانية لأي سبب كان وعدم خروج المدرعات من المعسكر إلى أن تتم تسوية سليمة بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول المسائل المختلف عليها والتي أدت إلى ألازمة , وألا فإن القوات العراقية ستفتح عليها النار .

أدى تطور الأحداث إلى الصدام في الساعة الخامسة والدقيقة الخمسين من صباح يوم 2 مايس 1941 إذ قامت الطائرات البريطانية بالتحليق في الجو , ثم اسقطت أول قنبلة فوق الهضبة دوت بعدها في الجو القذائف العراقية التي أجابت على القنبلة . وفي الوقت نفسه وزعت السفارة البريطانية منشورات زعمت فيها بأن لا نية لها قط باحتلال العراق أو بنزغ الاستقلال منه , وهاجمت بشدة حكومة الثورة ورئيسها رشيد عالي الكيلاني الأشد خطرا على أهل العراق وعلى مصيرهم ومصير الأمة بأسرها .

اجتمع مجلس الوزراء العراقي ،على اثر وصول إنباء الصدام إلى بغداد في الساعة الثامنة والنصف صباحا ،وقرر ما يأتي:-

1- إرسال احتجاج إلى السفارة البريطانية على اعتداء القوة الجوية البريطانية في الحبانية على القوات العراقية، وتحميل بريطانيا مسئولية ما يحدث من نتائج.
2- طلب ممثل سياسي ألماني إلي بغداد بأسرع ما يمكن.
3- تأسيس علاقات سياسية مع روسيا السوفياتية .
4- نشر بيان من قبل رئيس الوزراء يتضمن إيضاح الاعتداء البريطاني في الحبانية على قواتنا الوطنية .

قوبل تصدي العراق للغزو الأجنبي بتأييد شعبي واسع في داخل العراق وفي عموم الوطن العربي . وأدرك العراقيون أن الغزو البريطاني يضع المواطن في موقف إما أن يكون مع الوطن أو يكون مع البريطانيين , ولهذا وقف الشعب العراقي بصلابة وشجاعة ضد الغزو , وأصدر رجال الدين فتاوى تدعوا لمقاومة الإنكليز ومساندة الثورة . وشكلت وحدات من كتائب الشباب التي تضم الفتيات والفتيان من طلاب المدارس العالمية والكليات والموظفين وأرباب المصالح ودربوا على السلاح . كما سوندت الحركة من قبل المنظمات والأحزاب القومية , وتألفت قوة مسلحة من العرب الفلسطينيين والسوريين عهدت قيادتها إلى فوزي القاوقجي لخبرته في حرب المقاومة في فلسطين , وأيد الشعب العربي في مصر ثورة العراق وحاول عزيز علي المصري وطياران آخران من الضباط الأحرار الهروب من مصر بأحد طائرات سلاح الطيران المصري للاشتراك في القتال ضد الإنكليز في العراق .

سيطرة القوات البريطانية على العراق وعودة الأوضاع السابقة

بـدأت العمليـات الحربيـة فـي 2 مـايس 1941 بعـد أن قامـت القـوة الجويـة البريطانيـة بقصـف القوات العراقية جوار الحبانية , وردت القوات العراقية حيث فتحت المدفعية وقوات المشاة نيرانها على الطائرات المغيرة وعلى القاعدة البريطانية , متجنبة قصف الحي المدني من القاعدة , واستمر القتال حول الحبانية أربعة أيام انسحب بعدها الجيش العراق نحو الشرق وتمركز في سن الذبان . وقد بذل الإنكليز جميع الجهود من أجل الاحتفاظ بالحبانية والمحافظة على أنابيب النفط الممتدة إلى البحر الأحمر .

وبعد أن تمكن البريطانيون من السيطرة على الحبانية بدأوا بإعادة تنظيم فواتهم وتعزيزها , وتطوع عدد من الصهاينة من عصابة " أرغون زقاي لومي" لمقاتلة القوات العراقية , بالإضافة إلى الفوج الأردني بقيادة كلوب باشا الذي انيطت به مهمة تنظيم حركة المقاومة ضد حكومة الثورة لصالح عبد الاله وتحريض القبائل عليها وقد استطاعت هذه القوات احتلال الرطبة بعد أن تغلبت على المقاومة العراقية ثم وصلت إلى نهر الفرات , وتقدمت إلى الحبانية ومنها إلى الفلوجة حيث دارت معركة عنيفة حول المدينة استبسلت فيها القوات العراقية,لكنها انتهت باحتلال الفلوجة من قبل البريطانيين لتفوقهم في العدد وامتلاكهم الأسلحة المتطورة.

بعد احتلال الفلوجة أصبح الطريق أمام البريطانيون مفتوحا نحو بغداد لاحتلالها لكن السيول الكبيرة عرقلت التقدم على الطريق الرئيسي فقام كلوب .

بعبور الجزيرة وقطع سكة حديد الموصل قرب سامراء ثم تقدم واحتل المشاهد(قرب التاجي) وانحدر جنوبا نحو بغداد واستطاعة القوة الرئيسة البريطانية من التقدم عن طريق خان نقطة(خان ضاري) وقامت القوات البريطانية بصد الهجوم العراقي المعاكس بصعوبة ووصلت إلى مشارف بغداد في 29 مايس 1941 .

أدركت جماهير بغداد التي رأت القوات الغازية وسمعت اطلاقات المدافع حقيقة الوضع العسكري، كما أدركت القيادة العسكرية أن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني أن عاجلا أم آجلا فطلبت وزارة الدفاع إلى رئاسة مجلس الوزراء الموافقة على تشكيل لجنة باسم" لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ " لاتخاذ التدابير اللازمة لتامين الوضع داخل العاصمة . وفى عصر يوم 29 مايس 1941 غادر بغداد رشيد عالي الكيلاني وامين الحسيني مفتي فلسطين وبعد فترة وجيزة التحق بهما القادة الأربعة ودخلوا الأراضي الإيرانية فقبلوا كلاجئين سياسيين .

أما في بغداد فقد بقى يونس السبعاوي وزير الاقتصاد في حكومة الثورة الذي أعلن نفسه حاكما عسكريا وحث الشعب على إعادة تنظيم نفسه للمقاومة وقد وزعت كتائب الشباب على مناطق بغداد الرئيسية ومداخلها وخصص من الكتائب ثمانية عشر شابا للسبعاوي بأسم "حرص السبعاوي الفدائيون" ولكن حكم السبعاوي لم يستمر طويلا فقد أسرعة لجنة الأمن الداخلي إلى إقناعه بعدم الفائدة من المقاومة وضمنت تسفيره بواسطة سيارة شرطة مسلحة إلى الحدود الإيرانية .

أسرعت لجنة الأمن الداخلي بإجراء الاتصالات الضرورية لإيقاف القتال ووضع شروط لهدنة "شريفة" تحفظ للجيش العراقي كرامته وللبلاد استقلالها , وبعد مداولات بين الجانبين وصل الطرفان إلى الهدنة مع السماح للجيش العراقي بالاحتفاظ بجميع أسلحته ومعداته وذخائره , على أن تسحب القوات العسكرية إلى مراكزها المخصصة لها عادة في زمن السلم . من إعطاء جميع التسهيلات للسلطات العسكرية البريطانية فيما يخص المواصلات بالسكك الحديدية والطرقات والانهر , وبهذا انتهت الثورة العراقية التي استمرت شهرين كما انتهت الحرب العراقية البريطانية التي استمرت حوالي الثلاثين يوما , والتي عبرت عن المطامح القومية في الحصول على الاستقلال التام والحرية للشعب العربي , واكدت انتماء العراق القومي ومساندته للنضال العربي .

دخل عبد الاله إلى بغداد مع الحراب البريطانية في يوم 1 حزيران 1941 وهو يشعر لما للبريطانيين من فضل عليه ، فاخذ يعمل منذ اللحظات الأولى لدخوله بغداد على تحقيق رغبات بريطانيا بصورة عاجلة فأطلق سراح من اتهمتهم حكومة رشيد عالي الكيلاني بالتجسس لصالح بريطانيا , وعهد الوصي إلى جميل المدفعي بتشكيل الوزارة الجديدة , فشكل المدفعي وزارته في 2 حزيران 1941.

كان أول عمل قامت به وزارة المدفعي هو أعلان الأحكام العرفية وتشكيل مجلس عرفي لمحاكمة أنصار الثورة وقادتها , كما أسرعت الوزارة في الاستجابة لطلب سلطات الاحتلال الجديد عن طريق السفارة البريطانية في 4 حزيران 1941 "أن يكون لبريطانيا مطلق الحرية خلال الحرب بأن تضع قواتها الجوية والبرية في أي نقطة في العراق فيما تجده ضروريا للدفاع المشترك " وطلبت أيضا وضع الرقابة على المخابرات والسيطرة العسكرية التامة على ميناء البصرة ومنطقة القاعدة العسكرية البريطانية وشط العرب والنقاط المؤدية إليه .

وقد وافقت وزارة جميل المدفعي على هذه الطلبات , والواقع أن هذه الموافقة كانت صورية لان الجيوش البريطانية كانت قد احتلت العراق وتدفقت عليه قواتها بموجب الخطة العسكرية المقررة , ووضعت وسائل النقل البرية والنهرية والموانى والسكك الحديد كافة تحت تصرف بريطانيا .

قامت وزارة المدفعي بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيطاليا في 9 حزيران 1941 وكان عدم قطع العلاقات مع إيطاليا عندما دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا سببا من أسباب توتر العلاقات بين بريطانيا وحكومة رشيد عالي الكيلاني .

وبدأت الوزارة بإخلاء جهاز الدولة من العناصر القومية الثورية وألغت عقود أكثر من (100) مدرس عربي من سوريا ومصر ولبنان وفلسطين وأجرت تغييرات في سلك الشرطة والسلك الدبلوماسي .

وبالرغم من الإجراءات الكثيرة التي اتخذتها وزارة المدفعي لإعادة الأمن والنظام وتسير ماكنة الدولة , لم تلق هذه الوزارة ارتياح عند الإنكليز الذين طالبوا بحل الجيش العراقي واعتقال جميع من ساهم أو شارك أو عطف على ثورة العراق وجمع هؤلاء الذين اسمتهم بالرتل الخامس وإبعادهم عن ساحة العمل السياسي وتهييج الرأي العام ، فطالبت بإنشاء معتقل أو معتقلات وإرسال قادة الحركة القومية إليها حتى تتحسن الحالة الحربية أو تنتهي الحرب . ولكن رئس الوزراء لم يكن يميل إلى تأييد فكرة إنشاء المعتقلات الأمر الذي أثار غضب الإنكليز والوصي معاً فقدم استقالته في 21 أيلول 1941 .

عهد الوصي إلى نوري السعيد بتأليف الوزارة الجديدة ، فألفها في 9 تشرين الأول 1941 وبدأت عملها بانسجام تام مع السفارة البريطانية وأزداد تدخل الإنكليز أكثر من ذي قبل . وكان أهم عمل قامت به في السياسة الخارجية إعلان الحرب على دول المحور وانضمام العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني 1943.

وتعرض الجيش العراقي إلى تصفية تكاد تكون كاملة بعد فشل ثورة 1941 ، فقد أحيل عدد كبير من الضباط الشباب القوميين على التقاعد ، وجرد الجيش من القيادة الكفوءة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمة للدخول في معارك نظامية . وأصلح هدفه المحافظة على الأمن الداخلي فقط ، وخضع لسيطرة الضباط الاستشاريون البريطانيون المعرفون ينزعنهم الاستعمارية . أما الشرطة فلقيت عناية خاصة لأنها قوات موالية للنظام وصرفت عليها المبالغ الطائلة وزاد عدد أفرادها زيادة مضطردة ، وأصبح واجبة مراقبة العناصر القومية المعادية لبريطانيا ، وتعقب هذه العناصر في المدارس والكليات ودور السينما ومحلات اللهو ، وترصد حركتهم وتسجيل أقوالهم .

تعززت سياسة الاعتقال في عهد نوري السعيد ، فازداد عدد المعتقلين في الفاو بحيث تجاوزت (750) معتقلاً فقررت الحكومة جمعهم في مقر حامية العمارة ، وكان كفيلاً بدخول أي شخص

المعتقل إذا اشتبه بأنه اشترك أو ساند الثورة ، ولا يستلزم ذلك إجراءات طويلة وتحقيقات دقيقة ، وقامت وزارة نوري السعيد أيضاً بإلغاء المنظمات الجماهيرية القومية ، ومنها نادي المثنى ابن حارثة الشيباني بحجة اشتغال أعضائه في السياسة وسيطرة على ممتلكاته ووضعت بنايته تحت تصرف الإنكليز الذين اتخذوها ناديا لجمعية أخوان الحرية ومنبراً لمهاجمة رجال الحركة القومية . وأغلقت جمعية الجوال العربية وهي جمعية عربية ثقافية ساهم أعضائها بمجهود واضح في دعم الثورة ومقاومة الاحتلال .

أما بالنسبة لقادة الثورة ، فقد ألفت وزارة جميل المدفعي السابق مجلساً (عرفياً) وأجرت محاكمة غيابية وصدر الحكم بإعدام رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاوي وصلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سليمان وعلي محمود الشيخ على وأمين زكي ، وبالإشغال الشاقة على عدد أخر . وبعد أن أصبح نوري السعيد رئيساً للوزارة قامت بريطانيا بتسليم القادة الذين أبعدتهم إلى روديسيا إلى الحكومة العراقية التي أعادت محاكمتهم حضورياً في 4 مايس 1942 على العقيدين فهمي سعيد و محمود سليمان ومعهم يونس السبعاوي بالإعدام ، وقد نفذ الإعدام رغم المعارضة الجماهيرية الواسعة . وحكم بعد ذلك على العقيدين كامل شبيب وصلاح الدين الصباغ بالإعدام أيضاً . وقد نفذ حكم الإعدام بالشهيد الصباغ في يوم 16 تشرين الأول 1945 وعلقت جثته على باب وزارة الدفاع . وحكم على عدد كبير أخر بالسجن لمدة مختلفة ، وهكذا كان مصير أبطال الحرية الوطنية تلك الحرية التي قامت للدفاع عن استقلال العراق ومصالح الأمة العربية ضد العدوان البريطاني .

قامت وزارة نوري السعيد بتعديل الدستور لزيادة صلاحيات الملك الذي أعطى حق إقالة الوزارة ، وحق الملك في إصدار مراسيم لها قوة قانونية في عطلة المجلس لاتخاذ تدابير مستعجلة لحفظ النظام والأمن العام ، وكان الهدف من التعديل معالجة مشكلة تكرر الانقلابات العسكرية ، لكن هذه المعالجة جاءت سطحية ومغلوطة ومنافية للروح الديمقراطية بدلا من معالجتها معالجة صحيحة

لإطلاق الحرية للجماهير وجعل الانتخاب مباشراً ، والحد من النفوذ الإقطاعي ، والعمل على إصلاح ما في البلاد من تأخر وفساد .

مظاهر الاحتلال البريطاني للعراق :

أ- تزايد النشاط البريطاني :

استغلت بريطانيا فشل الثورة ، وعودة الساسة القدماء ، وحمايتها لهم وابتعاد الجماهير الشعبية عنهم ، كما استغلت ظروف الحرب لفرد إرادتها المطلقة وتثبيت نفوذها ، فعاد كثير من المستشارين البريطانيين إلى الوزارات العراقية ، واسند لهم مديريات عامة ووظائف كثيرة ، وفرضوا بأسماء شتى كمشاورين سياسيين وضباط ارتباط ، ونشطت دائرة العلاقات في السفارة ، وأسست لها شبكة واسعة من العملاء منتشرين في جميع فروع الإدارة الحكومية والمدارسة العالية والمؤسسات الأهلية وقامت السلطات البريطانية بإنشاء مكاتب للإرشاد والثقافية والدعاية كما عملت على إقامة نوادي رياضية واجتماعية مختلفة بقصد محاولة إبعاد الشعب العراقي عن الاهتمام بالأمور السياسية ، وقد اشتهر منها ما يسمى بـ (نوادي أخوان الحرية) .

وأصبح العراق بعد فشل الثورة قاعدة عسكرية للقوات البريطانية والقوات الحليفة "مقرا للقيادة المشتركة للعراق وإيران " فعقد في بغداد مؤتمر في أيلول 1941 حضره سفراء بريطانيا وقادة الجيوش في الشرق الأوسط وقرر المؤتمر جعل العراق منطقة دفاع ومواصلات ، فبدأت القوات البريطانية ببناء الثكنات والبنايات العسكرية في مختلف مناطق العراق . وأنشأت المطارات والقواعد الجوية ، وأسرعت في تبليط الطرق الستراتيجية العسكرية ، وعملت على تطوير ميناء البصرة للأغراض العسكرية . وقد بلغ عدد القوات البريطانية في نهاية عام 1942 حوالي (100) مئة ألف جندي

تضمهم فرقتان بريطانيتان وكتيبة مدرعة بريطانية وثلاث فرق هندية ، وفرقة بولونية واحدة . وكانت الحكومة العراقية بالاتفاق مع بريطانيا ملزمة بتوفير كل الخدمات وتهيئة كل قضايا الإطعام والاحتياجات الأخرى لجيش الاحتلال وللعمال العراقيين الذين يشتغلون معهم . بقى العراق محتلاً من قبل القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية والي عام 1947 ، حيث اجليت هذه القوات ما عدا القوات العسكرية في قاعدة الحبانيه وقاعدة الشعبية .

ب- اضطراب الأحوال الاقتصادية :

اضطربت الأحوال التجارية والمالية عند قيام الحرب العالمية الثانية واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الأسعار من قبل بعض التجار ، إلى أن حكومة الكيلاني اتخذت إجراءات اقتصادية حاسمة لوقع حد للمتلاعبين بالاسعار وتأليف لجان شعبية.

ازدادت مشكلة التموين تعقيداً ، وخاصة بعد توسع نطاق الحرب ، وهجوم ألمانيا على الاتحاد السوفيتي ودخول الولايات المتحدة الحرب ، ويمكن أن نعتبر تحديد التصدير لبعض البضائع من البلاد المتحاربة أو انقطاعها بتاتاً عاملاً رئيسياً في ظهور مشكلة التموين ، إضافة إلى عوامل أخرى مهمة هي :

1- انقطاع الاستيراد عن الأقطار المجاورة من البلاد التي اعتادت أن تستورد منها . وهجوم تجار تلك الدول على الأسواق العراقية . لإشراء البضائع وتصديرها إلى بلادهم .
2- رداءة موسم الزراعة في العراق وفي الأقطار المجاورة في المواسم السابقة ، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عام .
3- القوات البريطانية التي تواردت إلى العراق بإعداد كثيرة ، وحاجة هذه القوات إلى مواد الإعاشة مما أدي إلى شحة البضائع الاستهلاكية .

4- التضخم النقدي ، حيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الأموال المستغلة في التجارة ، ونفقات القوات البريطانية في العراق .

لقد عانت الفئات الشعبية من عمال وفلاحين وكذلك الموظفين وأصحاب الدخل المحدود من وطأة الغلاء وارتفاع الأسعار أكثر من غيرهم ، فقد أخذت الأسعار ترتفع كل يوم في حين بقيت قدراتها الشرائية ثابتة ، الأمر الذي أدى إلى سيادة روح التذمر فحدثت مظاهرات واضطرابات جماهيرية تطالب بمكافحة الغلاء وتحسين الأحوال المعيشية . وقد حاولت الحكومة معالجة الأزمة الاقتصادية والسيطرة على بعض البضائع وتحديد توزيعها بالبطاقات والسيطرة على استيراد بضائع أخرى . فقررت الحكومة العراقية استحداث وزارة للتموين عام 1944 ، ألا أن الجهاز الإداري كان فاسداً ومرتشياً لذا استمرت الأزمة حتى نهاية الحرب .

جـ - السياسة الخارجية :

بعد فشل ثورة العراق في نيسان 0 مايس 1941 عملت الحكومة العراقية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا في 9 حزيران 1941 . كما بادرت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فشي الفرنسية واليابان في 17 تشرين الثاني 1941 ، وفي آذار 1942 عقدت معاهدة للصداقة والتجارة مع الصين ، وفتحت قنصلية عراقية في واشنطن . وكان أهم عمل قامت به وزارة نوري السعيد إعلان الحرب على دول المحور وانضمام العراق إلى ميثاق الأمم المتحدة في كانون الثاني 1943 . وفي مجال العلاقات العربية قدم نوري السعيد في عام 1943 مشروعاً للإتحاد العربي عرف باسم " مشروع الهلال الخصيب " لتكوين دولة إتحادية تضم العراق وبلاد الشام (سوريا ولبنان وفلسطين و الأردن) ، لكنه أخفق في تحقيقه .

المصادر

1. **جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953**

2. عبدالرزاق الحسني، الاسرار الخفية في حركة 1941 التحررية
3. اديث وائي و ايف، العراق-دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، ترجمة عبدالمجيد القيسي
4. محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية

كلية : الاداب

القسم او الفرع : التاريخ

المرحلة: الرابعة

أستاذ المادة : الاستاذ المساعد الدكتور جبران اسكندر رفيق

اسم المادة باللغة العربية : تاريخ العراق المعاصر 1914 - 1945

اسم المادة باللغة الإنكليزية : Contemporary Iraq History 1914-1945

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة العربية: الأوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية

اسم المحاضرة الرابعة عشر باللغة الإنكليزية General conditions in Iraq at the end of World War II

محتوى المحاضرة الرابعة عشرة

رابع عشر :الأوضاع العامة في العراق في نهاية الحرب العالمية الثانية :

إجراءات وزارة حمدي الباجه جي :

تعرضت وزارة نوري السعيد الثامنة إلى انتقادات عنيفة من مجلس الأمة والصحافة ، وتركزت الانتقادات على استخدام الحكومة الضغط والتهديد والإغراء والدس والتزوير وغيرها من الوسائل لضرب كل معارضة والعمل على تزوير الانتخابات النيابية بحث كان النواب يعينون من قبل الحكومة تعييناً وإزاء تلك الانتقادات قدم نوري السعيد استقالته في 23 مايس 1944 واختار الوصي حمدي الباجه جي لتأليف الوزارة الجديدة ، والباجه جي كان في العقد السادس من عمره استوزر للأوقاف والشئون الاجتماعية . وشكل وزارته في 3 حزيران 1944حتى قيل عنها إنها "وزارة الوصي" لتدخل الوصي في أعضاءها أعلن الباجة جي . كما جرت العادة بأن هدف وزارته " خدمة البلاد " والنهوض بها في شتى نواحي الحياة ، والعمل على رفاهية الشعب " ، وانه سيعمل على تنظيم التموين لتطمين رغبات الشعب وسد احتياجاته . واستتباب الأمن في البلاد وزيادة كفاءة الموظفين وتحسين سمعتهم وحسن قيامهم بواجباتهم , لكن الوزارة لم تنفذ من منهاجها شيئا يذكر , إذ صرعان ما حدثت الخلافات بين أعضائها .

رغبة بريطانيا بتقليص الجيش العراقي والتخلص منال القادة الوطنيين الذين أظهروا العداء لبريطانيا خلال أحداث الثورة عام 1941 . قدم رنتن , المفتش البريطاني في الجيش العراقي اقتراحا إلى الحكومة طالب فيه بتقليص وحدات الجيش , وجعلها فرقتين بدلا من الفرق الأربع , وهدفه من

ذلك إضعاف الجيش وتمكين بريطانيا من إبقاء قواتها في الأراضي العراقية . الأمر الذي عارضه تحسين علي وزير الدفاع الذي أدرك بأن أكثر من (400) اربعمائة ضابط سيكونون خارج الملاك بإحالتهم على التقاعد ,والأمر الذي دفع الباجه جي إلى تقديم استقالته , وإعادة تشكيلها مرة ثانية في 29 أب 1944 وضمت جميع أعضاء الوزارة السابقة عدا تحسين علي . واستمرت هذه الوزارة ثمانية عشر شهرا , وكانت أطول وزارة عراقية مخضرمة عملت حوالي السنة في ظروف الحرب , والأشهر الستة الأولى من عهد السلم . وحدثت في أب 1945 , وعين أول وزير مفوض للاتحاد السوفيتي في بغداد هو كريكوري تتسيب زالتزيف M.krikori Titovith Zaltzev , أما أول وزير عراقي مفوض في موسكو فهو عباس مهدي . كما تم تأسيس جامعة الدول العربية , وشارك العراق في تأسيس منظمة الأمم المتحدة 1945 مما شجع على المطالبة بتعديل أو إلغاء معاهدة 1930 العراقية البريطانية لتعارضها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي السياسة الداخلية انتعشت الحركة الوطنية .

الظواهر الاجتماعية في العراق خلال سنوات الحرب العالمية الثانية:

لابد من الإشارة إلى واقع الحياة الاجتماعية في العراق في السنوات التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية , والذي كان يحمل إلى حد ما سمات النظام السائد في العهد العثماني . فقد تكون المجتمع العراقي من ثلاثة أقسام هم : سكان المدينة وسكان القرى والأرياف من العشائر المستقرة ومن البدو وهم من العشائر الرحالة .

ومع هذا التقسيم فلم تكن هناك حدود واضحة بين هذه الفئات الاجتماعية وذلك بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية العديدة التي طرأت على الواقع الاجتماعي , وتأثيرها في إزالة أو التخفيف عن بعض الخصائص الاجتماعية للسكان ولاسيما العشائر الرحالة .

فإن الإجراءات المتخذة من السلطات الحكومية لتوطين العشائر الرحالة , وتأمين الأراضي الزراعية لهم فضلا عن الهجرة من قبل سكان الريف إلى المدن أدى إلى تحولات اجتماعية واقتصادية مست العديد من أنماط الحياة لدى الفئات الاجتماعية المختلفة . فيما تحولت المدن الرئيسية منها مثل بغداد والموصل والبصرة إلى قوة مؤثرة في المجتمع .

فخلال أقل من قرن (بين عامي 1867–1947) ارتفع عدد السكان من مليون وربع عام 1867 إلى حوالي خمسة ملايين عام 1947. في حين تقلص عدد أفراد العشائر البدوية من نصف مليون عام 1867 إلى حوالي ربع مليون فقط عام 1947 بينما أرتفع عدد سكان الريف من نصف مليون إلى 2.7 مليون في المدة ذاتها .

وازداد سكان المدن من أقل من حوالي ثلث مليون عام 1867 إلى حوالي 1.8 مليون عام 1947 يكسبون عيشهم في المدن الكبيرة والصغيرة بممارسة الأنشطة والتجارية والصناعية والمهن الأخرى.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن مجتمع البادية الذي كان يقوم على الرابطة الأبوية والنفوذ العشائري وليس على الرابطة الاقتصادية , وشيخ العشيرة هو المطاع فيها في كل الأمور , قد طرأ عليه تحولات أساسية منذ قيام النظام الملكي عام 1921 , ووضع أسس الدولة العراقية الحديثة , وترسيخ السلطة المركزية . فقد تلاشت تدريجيا بعض السمات للمجتمع البدوي .

فالبدوي الذي كان يحتقر العمل البدوي والزراعي , بدأ يعمل في قطاعات عديدة زراعية واقتصادية بل وحتى العمل في دوائر الدولة والجيش . وقد ظهر ذلك واضحا في المجتمعات البدوية العربية أكثر من البدوية الكردية .

في حين أدى تفاقم استغلال كبار ملاكي الأراضي للفلاحين الذين يؤلفون غالبية المجتمع الريفي و 57% من السكان لعام 1947 إلى ازدياد شتة الخلاف بين قطبي ذلك المجتمع ولاسيما في سنوات الحرب العالمية . الأمر الذي أسهم في حدوث بعض التبلور في وعي الفلاحين الذين تحولوا إلى عامل ايجابي مدرك نوعا ما لواقع البلاد السياسي .

فيما تميز سكان المدن الذين كانوا يؤلفون نحو 38% من مجموع السكان , حسب الإحصاء نفسه , بمظاهر التطور الاجتماعي وبصورة متزايدة وذلك باقتباس أنماط الحياة الغربية في الملبس والمسكن والمظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية وقد ساعد توفر الخدمات الصحية والماء والكهرباء والمؤسسات الخدمية مثل البريد والبرق والهاتف والمؤسسات التعليمية وخدمات النقل , على تعميق التباين بين المجتمع الحضري والريفي .

ومن الملاحظ أن أكثر المدن في المناطق المختلفة من العراق قد نشأت وتطورت بسبب العوامل السالفة الذكر وان أغلب المدن قد ظهرت في السهل الرسوبي في الصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ومن السهل أن نلاحظ أيضا أن الروابط الاجتماعية وعلاقات الإنتاج التي طرأت على مجتمع المدينة قبيل وخلال الحرب العالمية الثانية قد تركت آثار مباشرة علي مواقف الفئات الاقتصادية الجديدة النامية ونعني البرجوازية الوطنية عظة خاصة لها مسالكها الاقتصادية والاجتماعية .

فأتى ظل العلاقات الإنتاجية والأنظمة والقوانين القائمة السياسية والاقتصادية كان مجال تحرك القوى الاقتصادية الجديدة ضيقا لم يساعد على تطورها بشكل كاف مما جعلها تحاول التحرك أكثر في سبيل تغيير الواقع . وفي الوقت نفسه جعلها تصطدم مع البرجوازية التجارية الكبيرة والوسيطة ومصالحها المرتبطة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم , وارتباطها بالتجارة مع الغرب .

وعلى الرغم من قوة ونفوذ البرجوازية الكبيرة , وكبار الإقطاعيين وتأثيرها في الأوساط الحاكمة , فقد تركت البرجوازية الوطنية بصماتها على الاتجاهات الفكرية والاجتماعية الجديدة فيما بعد .

أما الطبقة العالمة فأنها كانت في دور النمو . فقد تزايد عدد العمال في المدن في المدة بين الحربين العالميتين ولاسيما العاملين في مجال القطاع الصناعي مع تطور الصناعة الوطنية . فقد ارتفع عدد عمال شركات النفط العالمية بصورة متزايدة وبدأ عمال يدركون وقتهم ودورهم في التأثير على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالمرأة ودورها , فعلى الرغم من مشاركتها في الحياة العامة للمجتمع , وممارستها للمهن والوظائف , واعتبارها موضع اعتزاز المجتمع فكانت منهن المدرسة والطبيبة والممرضة والشاعرة والكاتبة والفلاحة والعالمة إلا أن الدستور العراقي لعام 1925 , وقانون انتخاب مجلس النواب لم يعترف بأية حقوق سياسية أو انتخابية لها .

ومن جانب تأثر الوضع الاقتصادي للعراق في الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية بطبيعة الأوضاع السياسية , وما شهدته الساحة السياسية العراقية من تطورات داخلية انعكست أثارها على مجمل الوضع الاقتصادي .

فقيام حركات العشائر , وانشغال الحكومة بمهمة إخمادها أدي إلى انصراف أعداد دورها في توطيد الأمن والاستقرار . وهذا يعني في الوقت نفسه إهمال عدد من المشاريع الاقتصادية .

كما أن ظاهرة عدم الاستقرار الوزاري , وقصر أعمال الوزارات أدت إلى التعثر في تنفيذ الخطط الاقتصادية فضلا عن لجوء بعض الوزارات إلى تبني سياسات اقتصادية تقوم بموجبها بإلغاء البرامج الاقتصادية التي سبقتها .

فعلى سبيل المثال أقصت وزارة حكمة سليمان عام 1937 على إلغاء الخطة الاعمارية التي وضعتها وزارة ياسين الهاشمي الثانية . كما ألغت وزارة جميل المدفعي الرابعة ما جاءت به الوزارة السليمانية .

أوضاع العراق الاقتصادية وآثرها على الأوضاع الاجتماعية :

لم يكن العراق بمنأى عن انعكاسات الحرب العالمية الثانية أيلول عام 1929. فمن بعد نشوبها في الثالث من الواضح أن موقع العراق الجغرافي الذي يصل بين الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط وموارده النفطية منها ، جعل الدول الحلفاء وفي مقدمتها بريطانيا تعمل على بناء العراق إلى جانبها ، وتعمل على دفعه إلى إعلان الحرب على ألمانيا أولاً ودول المحور فيما بعد .

وكان من الطبيعي أن يكون للحرب على ألمانيا تأثير سيئ في الاقتصاد العراقي وبالتالي في أوضاعه الاجتماعية ذلك أن العراق كان يعتمد على تجارة الاستيراد لسد قسم كبير من احتياجاته . وفي بداية الحرب أوقفت الودائع في المصارف واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الأسعار ولاسيما أسعار الحبوب .

وقد أشارت الصحف الصادرة آنذاك إلى حالات ارتفاع الأسعار ولاسيما في الوية البلاد فقد ذكرت جريدة العراق الصادرة بتاريخ الثلاثين من آب 1940 أن أحد أعضاء المجلس البلدي في البصرة قدم تقريراً إلى رئيس بلدية البصرة تناول فيه أسعار المواد الغذائية – خصوصاً أسعار الخبز . ونقلت الجريدة عن "الثغر البصرية" في عددها الصادر في 13 آب 1940 أشارتها إلى ارتفاع محسوس في سعر الدهن فقد باغ اليوم 7.875 ديناراً للمن الواحد .

وشغل ارتفاع الأسعار المواد الإنشائية . فعلى أثر انقطاع استيراد الحديد من أوربا تحول العراق إلى استيراد هذه المادة من الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي تسبب في ارتفاع أسعاره ارتفاعه كبيراً ، وهذا أدى بدوره في فتور الحركة العمرانية . فقد ذكرت جريدة العراق في عددها الصادر في 23 أيلول 1940 أنه وصلت قيمة المن الواحد من الحديد 260 فلسا بينما كانت قبل الحرب ب 80 فلسا .

لم تلبس أوضاع العراق الاقتصادية أن عادت إلى وضعها الطبيعي بعد فترة قصيرة وعادت الأسعار مستوياتها السابقة قبل الحرب بإستثناءاة طفيفة وبهذا الخصوص ذكر نوري السعيد في خطابه الذي ألقاه من دار الإذاعة العراقية مساء يوم الأول من أيلول عام 1939 أن "الأزمة الاقتصادية التي يحتمل نشوءها في الحرب في بادئ الأمر بسب كساد الأسواق ، وارتفاع أجور النقل وقلة وسائطه فلا يتوقع أن تدوم طويلاً . ومن المؤمل أن يعوض عن ذلك بما يعقبه من تحسن الأسعار ، وازدياد الطلب على منتجاتنا" .

على أن آثار الحرب بدأت تظهر بشكل جدي بعد وصول القوات البريطانية على آثر أحداث ثورة مايس 1941 ودخولها الأرضي العراقية بعد فشلها, فقد قررت السلطات البريطانية تجهيز قواتها محليا بسب ظروف الحرب , وصعوبة الاستيراد من الخارج ونتيجة لذلك اضطرت الأسواق بسب شحة البضائع والسلع وارتفعت أسعارها بشكل واضح . كما بدأت نفقات الدولة تتضخم الأمر الذي اضر بالاقتصاد العراقي .

ومن ناحية أخرى حصل تضخم نقدي كبير كان له أثره في ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتج عنه تدهور القوة الشرائية للعملة العراقية , وارتفاع نفقات المعيشة. حاولت الحكومة العراقية اتخاذ بعض التدابير الضرورية للتخفيف من آثار الحرب على الاقتصاد العراقي فأصدرت العديد من القوانين والأنظمة لغرض السيطرة على المرافق الاقتصادية "قانون تنظيم الحياة الاقتصادية خلال الأزمة الدولية رقم (58) لسنة 1939" والذي وضع الأسس الأولى لنظام التموين وتشكيلاته .

كما أصدرت الحكومة قانون رقم (62) لسنة 1939 وبموجبه تم منع تصدير بعض المنتجات الغذائية والبضائع والسلع إلا بإيجازه خاصة من لجنة التموين المركزية . وفضلاً عن ذلك أصدرت الحكمة قوانين أخرى بهدف حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها ومراقبة توزيعها .

واتجهت النية إلى تأليف لجنة من كبار الموظفين ويمثلون مختلف الوزارات ، وتشترك فيها لجنة التموين المركزية لتطبيق الأنظمة المذكورة .

وعل أثر ارتفاع الأسعار بشكل كبير في النصف الثاني من العام 1941 أصدرت الحكومة بياناً في كانون الثاني 1942 تضمن تسعير المواد الغذائية الضرورية كالشاي والسكر والقهوة والخبز والطحين . وقد قرر مجلس أمانة العاصمة في جلسته المنعقدة بتاريخ الثالث من شباط عام 1942 استنادا إلى قرار لجنة التموين المركزية تسعير المواد الغذائية المذكورة اعتبارا من 1942/2/7 .

وقد شمل ارتفاع الأسعار المواد الاستهلاكية الأخرى لاسيما الأساسية منها كالمنسوجات بأنواعها والأحذية واللحوم ومشتقات الحليب . ولم يكثف قرار مجلس أمانة العاصمة بتسعير المواد الغذائية الضرورية بل قرر تحديد وزن الكيلو غرام الواحد من القطع الصغير و 166 غرام وبسعر أربعة فلوس للقطعة الواحدة من القطع الكبيرة كالشاي .

تفاقمت أزمة التموين مع تردي أحوال الإنتاج العالمي وصعوبات النقل البحري وتناقص كميات السلع المخزونة ، وتزايد اعداد الجيش البريطاني في العراق

وقد حاولت الحكومة التدخل والتخفيف من أزمة التموين باتخاذ عدد من التدابير انصبت بشكل خاص في السيطرة على توزيع والتصرف بالسلع والمواد الغذائية الضرورية .

غير أن تأثير أزمة التموين انعكس على الأوضاع الاجتماعية . فقد عانت الطبقات الفقيرة من مشكلة الخبز وكيفية الحصول عليه والذي زاد اكتفاه مديرية التموين بتوزيع الطحين المخلوط إلى المخابز والأفران دون الأهالي من وطئت أعبائها لهذا كان من الطبيعي أن يجتمع عدد كبير من الفقراء أمام المخابز الذين كانوا يشكون من وجود حالات التلاعب بالأوزان والأسعار كما جاء في

وثيقة هي عبارة عن "عريضة" مرفوعة إلى الوصى عبد الأله ونسخة منها إلى قائم مقام قضاة الكاظمية وتضمنت "العريضة" شكوى أهالي الكاظمية وسخطهم من متعهد الطحين في منطقتهم .

وقد جاء في الشكوى أن المتعهد يقوم "بتوزيع الطحين إلى الخبازين وقد فتح له فرع للبيع المباشر للمواطنين" , وهو يوزع الطحين دون مراعاة لدقة الوزن وعند مناقشته بشأن الوزن يقوم بالرد بالسباب والشتائم .

وإزاء ارتفاع حدة مشكلة الخبز اتخذت أمانة العاصمة بعض التدابير بالتخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة عن طريق إقامة مشروع إنشاء أفران حكومية للصمون . وقد جاء في بيان الأمانة بهذا الصدد أن الهدف من المشروع هو مساعدة الأهالي على شراء مواد العيش بسعارها الاعتيادية ، والترفيه عن حالة الطبقات الفقيرة وذلك بإنشاء عدة أفران للصمون في مختلف أنحاء العاصمة لتهيئة كميات كبيرة وبيعة للأهالي بكلفته الاعتيادية .

وبغض النظر عن مدة فاعلية إجراءات الأمانة إلا ان السلطات الحكومية اتخذت مع ذلك سلسلة من التدابير الصحية التي كان من شأنها تنظيم المخابز من الناحية الصحية وقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية نظام تنظيم المخابز من الناحية الصحية . وقد فرض هذا النظام على أصحاب المحلات مراعاة الشروط الصحية اللازمة .

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي لجأت الحكومة إليها لمعالجة الأزمة الاقتصادية ومشكلة التموين كتعيين الخبراء الأجانب في لجنة التموين العليا وتحديد الاسعار وإصدار لائحة قانون وزارة التموين . ألا أنه لم يطرأ تغيير واضح على مجمل الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ، وعلى أوضاع الأسرة العراقية ولاسيما الأسرة الفقيرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولم تشمل بعض الإجراءات إلا شريحة صغير من المجتمع ومنها ومحاولات الحكومة تحسين أحوال العمال الفقراء

بإنشاء دور سكنية . وبهذا الخصوص أشارت جريدة العراق إلى وجود فكرة بوضع "مشروع يشمل مدن العراق الكبيرة ومراكز الألوية التي يكثر فيها العمال الفقراء وذلك بعد المباشرة في إنشاء بيوت العمال والفقراء في بغداد والبصرة والنجف وأن هناك مخابرات تجري لاستملاك قطعة أرض أخرى في النجف لتشييد مجموعة ثانية من هذه البيوت وإسكان الفقراء فيها باجرة زهيدة .

وينطبق الأمر نفسه مع مشروع حكومي أخر عرف باسم مشروع "جمعية الأمة" والذي كان الغرض من تأسيسه كما ورد في ديباجة المشروع هو المساهمة في حل هذه القضايا : عيش الفلاحين والطبقات الفقرة ، وما هم عليه من البؤس والفقر والجوع وما قد يصيب البلاد من الأخطار والنكبات التي قد تهدد كيانها بسبب هذه الحالة المزرية . ولذلك جاء المشروع لكي يقوم "بتهذيب أبناء القرى والعشائر تهذيباً اجتماعيا واضحا وتكون بعيدة عن الجدل الديني والسياسي" .

وعلى الرغم من أن الجهود التي بذلتها جمعية بيوت الأمة في هذا المجال لم يؤدي إلى النتائج المرجوة إلا أنها لم تخل مع ذلك ، من بعض الفائدة فقد أنشئت "بيوت الأمة" في الأحياء الفقيرة ، وتم تعيين معلمين فيها لتعليم الصغار ومضمدين لمداواة المرضى في منطقة "الشالجية" ، " وكامب الأرمن" ، "و الشيخ عمر" ، "الطارمية" بغداد . وشملت نشاطات الجمعية مدن العراق الأخرى ومنها البصرة . فقد تم فتح فرع للجمعية فيها قام بإنشاء ستة بيوت وعين في كل بيت معلم ومضمد صحي . كما أضاف فرع البصرة إلى نشاطاته مهمة العناية بالنساء الفقيرات فشكل لجنة نسائية ضمت عناصر نسائية متفقة وقع على عاتقين مهمة "تعليم الأميات في المدارس الليلية ، وإكساء الفقيرات وتمريض وتضميد المريضات منهن" ، كما أنهن قمن بزيارة أكواخ كثيرة وإرشاد ساكناتها كيفية المحافظة على النظافة .

ولغرض تمويل مشاريعها وإيجاد الموارد المالية لإنجاحها بادرت جمعية "بيوت الأمة" إلى إصدار "أوراق اليانصيب" ، وإقامة الحفلات الخيرية . وقامت بمخاطبة الدوائر الحكومية لغرض

الحصول على مساعدتها لهذا الشأن . وعلى ما يبدو فقد نجحت الجمعية في مسعاها إذ بادرت "وزارة المعارف" إلى انتداب بعض المعلمين في"بيوت الأمة". كما أوفدت "مديرية الصحة" بعض كوادرها لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية فيها . فيما خصصت "مديرية الأوقاف" الأراضي اللازمة لغرض تشييد أبنية الجمعية عليها. وفضلا عن ذلك يؤشر باتخاذ الاستعدادات اللازمة لفتح فروع الجمعية في كل من الموصل وبعقوبة الرمادي والكاظمية .

ومن جانب آخر تركت الحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية آثارها على أوضاع التعليم , فأن انخفاض الدخل والمستوى ألمعاشي للمواطنين ولاسيما الطبقات الفقيرة أدى إلى انتقال أبناء ذلك الطبقات من صفوف الدراسة إلى امتهان مختلف الحرف والأعمال ولاسيما في القرى والمدن البعيدة . فقد ورد في إحدى الوثائق التي يعود تاريخها إلى العام 1941 الأتي : أن معظم سكان مدينة الموصل فقراء وعمال وأصحاب حرف , وهم الذين يعملون أعمالا بسيطة أو لا يعملون , وأن أخير مقدار من العمال موجود لدى دائرة الأشغال العامة , وهم يشتغلون في تسوية الطرق في الشمال .

أما من بقي منهم على مقاعد الدراسة فكانوا لا يتمكنون من مواصلة الدراسة بانتظام إذ لم يكن بإمكانهم الحصول على ابسط احتياجاتهم من اللوازم والكتب المدرسية والملابس . ولم تكن إجراءات وزارة الداخلية لجمع التبرعات في بعض ألاقضية والنواحي تفي مع الحد الأدنى المطلوب لمعالجة حالات التسرب من الدراسة . فالمبالغ التي جمعت لهذا الغرض كانت قليلة ومتواضعة, ولم تكن لتشمل جميع الطلاب الفقراء .

وفضلا عن ذلك دفعت ظروف الحرب , والأزمة الاقتصادية وزارة المعارف إلى إلغاء بعثاتها العلمية إلى خارج البلد , وإعادة قسم من الطلاب الموفودين دون أن يتمكن هؤلاء من إتمام تحصيلهم العلمي في الجامعات الأوربية وقد طلبت سكرتارية مجلس الوزراء من الوزارات والدوائر التابعة لها التريث في

سد الشواغر الموجودة لديها وذلك بغاية " تسهيل الاستفادة من بعض أعضاء البعثات العلمية الذين يتحمل عودتهم إلى العراق بسبب الأحوال الحاضرة " كما جاء في نص كتاب السكرتارية .

وللأسباب ذاتها كان على السلطات الصحية أن تولي اهتماما بالغا بالناحية الصحية . فكما أشارة تقارير المفتشين الادرايين فقد ازداد معدل الإصابة بالأمراض المتوطنة والسارية ولاسيما مرض التيفوئيد والملاريا والجدري والتراخوما . ففي تقرير إلي المفتش الإداري عبد الله مظفر لعام 1941 والموجه إلى وزارة الداخلية أشار المفتش إلى قيامه بتفتيش مستوصف الكرادة قد بلغ (250) مريض في حين أن معدل المرضي في مستوصف الزوية كان (45) مريض . وقد أشار التقرير إلى وجود طبيب واحد فقط خريج الكلية الطبية و(3) مضمدين , وان هناك إصابات بالجدري. في حين أن المعدل اليومي للمرضى المراجعين للمستوصف المذكور هو (45) مريض , وأن مرض الجدري من الأمراض المنتشرة فيها .

وفي مدينة الموصل أشار تقرير , وهو عبارة عن تقرير موجه من مديرية ناحية الحميدات التابعة الى قائمقامية قضاء الموصل , إلى انتشار مرض التيفرس في قرى الناحية . وفي الكتاب يعرض مدير الناحية خشيته من عدم كفاية الإجراءات المتخذة من قبله بتكليف أفراد الشرطة بالمراقبة والحجز وذلك لان موجود أفراد الشرطة لا يكاد يؤمن المطلوب إذا اتخذت بنظر الاعتبار الوظائف الأخرى بالقيام بالدوريات , والمحافظة على الأمن .

وللاستدلال على ما وصلت إليه الحالة الصحية في سنوات الحرب نورد نصف نشرة الأمراض المعدية كما جاء على صفحات جريدة (صوت الأهالي) لشهر آذار 1945 . فقد ذكرت الصحيفة الأتي :

بلغ عدد الإصابات بالجدري (11) , وبحمى النمشية المستوطنة (86) والحصبة (142) والسعال ألديكي (516) والحمى الدماغية الشوكية (77) وشلل الأطفال (3) والحمى التيفوئيدية (32) مع (22) وفاة الزحار الأميبي (672) .

وشهدت سنوات الحرب العالمية الثانية زيادة في حوادث السرقة والسطو . وقد استأثر هذا الموضوع باهتمام السلطات الحكومية , ومتابعة المسؤولين عن الأمن والنظام لذا فان وزارة الداخلية العراقية كانت تطلب المفتشين الإداريين تقديم تقاريرهم عن معدلات حوادث السرقة في المناطق المشمولة بالتفتيش الإداري , ولاسيما أن الصحف اليومية أخذت تنشر حوادث السرقة والسطو على صفحاتها , فعلى سبيل المثال وردت على صفحات جريدة (البلاد) حالات سرقة عديدة في شهر واحد فقد ذكرت الصحيفة المذكورة الأتي نصه :

تكثر حوادث السرقات في جانب الكرخ خلال هذا الشهر , وكثيرا ما يؤدي إلى وقوع مصادمات وتبادل إطلاق النار مع السراق . وقد جاءنا من سكان هذه المحلة أن سرقتين وقعت في دار السيد رشيد سلمان يومي ووقعت سرقة أخرى في الدار المجاورة له وسرقتان في دار السيد شالوم درويش وسرقة ضابط بريطاني وسرقة أخرى في دار أخرى مجاورة .

وقد أشار تقريرا لمفتش الإدارة لعام 1940 عن ازدياد سرقات وسطو لمحلات بيع الذهب في الصالحية فقد سجل المفتش الإداري أن (81) قضية من نوع السرقة والسطو قد حصلت سنة 1940 ويقابل هذا العدد (50) قضية في سنة 1939 و(34) قضية في سنة 1938 .

وفي مناطق باب المعظم والصليخ والوزيرية وطريق بغداد والسفينة سجل المفتش الإداري حصول (74) قضية وفي سنة 1940 (102) مقابل (43) قضية في عام 1938 .

كما أن تردي الأوضاع الاقتصادية أفرزت عدد من الظواهر المنحرفة , والتحلل من القيود الاجتماعية وهذا ما دفع البعض إلى محاولة الحصول على موافقة الجهات الرسمية لفتح الجمعيات والنوادي الثقافية والاجتماعية , فعلى سبيل المثال تقدم مدير ناحية الحمزة أحمد العامر بطلب إلى وزارة الداخلية يرجو فيه الموافقة على فتح ناد ثقافي اجتماعي الغاية منه قضاء أوقات الفراغ في التمارين الرياضية , ومطالعة الصحف والمجلات العلمية , والقيام بالحفلات الأدبية , وإلقاء المحاضرات الثقافية على أن "لا يتدخل في الأمور السياسية والدينية" وأن من شروط الانتساب إلى النادي أن يكون الشخص "موظفا كان أما أهليا ذو أخلاق حسنة , وسمعة طيبة وأن يكون بالغا العشرين سنة من عمره وأن لا يكون ساقطا من الحقوق المدنية" . كما جاء في نص النظام الداخلي للجمعية .

أما الجهات الرسمية فأنها عمدت إلى تشكيل لجنة خاصة باسم "لجنة صيانة الأخلاق العامة" . أخذت على عاتقها مهمة الحفاظ على المجتمع العراقي من الأدران والأمراض الاجتماعية وذلك لينصرف أبناء الشعب إلى خدمة وطنهم وترقية مجتمعهم من غير أن ينحرفوا بتيارات الشهوات والنوازع النفسية الخبيثة .

تدارست اللجنة القضايا الاجتماعية وتوصلت إلى إقرار الأمور الآتية :

1- رفض الطلبات التي تقدم بها أصحاب الفنادق لفتح النوادي الليلية.

2- غلق النوادي والمحلات التي تعني بتعليم الرقص الأجنبي لان ذلك ينافي مستلزمات الأخلاق الجيدة .

3- النظر في موضوع البغاء وانتشار مواصلة درس هذا الموضوع .

وعلى أية حال أن ما سجل من حوادث وحالات , وفي ظروف الحرب العالمية الثانية , والأزمة الاقتصادية ربما كان أقل بكثير مما جرى في مجتمعات أخري واجهت ظروفا متشابهة إلى حد بعيد .

أن لقيام الحرب العالمية الثانية تأثيرا سيئ على الأوضاع الاجتماعية مثلما كان لها تأثيرها السيئ على أوضاعه الاقتصادية و السياسية . وقد تجلى التأثير السيئ للحرب على حياة الشعب العراقي بشكل عام والطبقات الفقيرة بشكل خاص .

وقد عانت الطبقات الفقيرة من ظاهرة الجوع والعوز , وتدهور حالتها الصحية بشكل واضح , وانتشرت الأمراض . كما إن انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية كالسرقة والسطو والبطالة كانت بسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض المستوى ألمعاشي لعموم أفراد الشعب . ومع إن السلطات الحكومية حاولت الحد من تلك الظواهر إلا أن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح في حالات غير قليلة .

المصادر

1. **محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق**
2. **عباس فرحان ظاهر، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد 1930-1958**
3. **كمال مظهر احمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر**
4. **سهيل صبحي، التطورات الاجتماعية والاقتصادية في العراق**